العمران العربي

اتحاد الغُرَف العَرَبيّة
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة
Issue No. 255 June 2023

AL-OMRAN AL-ARABI
العدد 255 -حزيران (يونيو) 2023

الذكاء الاصطناعي..

التكنولوجيا بين خدمة البشرية ومخاطرها على المجتمع والإنسانية؟!

- مستجدات الأمن الغذائي العربي في ضوء التطورات العالمية.. نحو نظم غذائية صامدة ومستدامة
- المؤتمر العربي – الصيني ينعقد في الرياض: نحو تحويل الشراكة إلى تحالف استراتيجي
- الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس والعشرون: دعوة الشركات الألمانية للتعاون الاستراتيجي
- الاقتصاد الألماني: تراجع كبير في مناخ الاعمال وتوقعات بركود في 2023

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومورديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

النائب الأول للرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

**الشيخ العافية ولد
محمد خونا**
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

البلدان العربية.. تأخر الإصلاحات الملحة يفرض عبئا على الآفاق والموارد؟!

يشكّل الدين العام في العديد من اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق صندوق النقد الدولي مصدر قلق، على الرغم من تحقيق العالم العربي خلال السنوات الماضية، تقدماً هائلاً، ولعبه دوراً قيادياً حقيقياً على مستوى العالم.

لكن على الرغم من النجاحات تشهد البلدان العربية، على غرار مناطق كثيرة حول العالم، تحديات هائلة حيث أنه بعدما ارتفع النمو العالمي 3.4 في المئة في العام الماضي، سيتراجع إلى 2.9 في المئة عام 2023، ليسجل تحسناً طفيفاً عام 2024، حيث سيصل إلى 3.1 في المئة.

وعلى الجانب الإيجابي، من المرتقب أن يتراجع التضخم من 8.8 في المئة عام 2022 إلى 6.6 في المئة هذا العام و4.3 في المئة عام 2024، وإن كان سيظل متجاوزا مستويات ما قبل الجائحة في معظم البلدان. ولكن وبينما تبدو الصورة واعدة، لا تزال التطورات السلبية هي الكفة الراجحة في ميزان المخاطر. فمن الممكن تعطل مسيرة التعافي في الصين. وقد يظل التضخم متجاوزاً للتوقعات، ما سيقتضي المزيد من التشديد النقدي، الذي قد يؤدي إلى عمليات إعادة تسعير مفاجئة في الأسواق المالية.

ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي، يُتوقع تراجع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا من 5.4 في المئة عام 2022 إلى 3.2 في المئة هذا العام، قبل أن يرتفع إلى 3.5 في المئة عام 2024.

وستتواصل التحديات في البلدان المستوردة للنفط. ويمثل الدين العام مصدر قلق كبير، حيث تواجه عدة اقتصادات في المنطقة ارتفاعاً في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، التي تقارب 90 في المئة في بعض الاقتصادات.

وهناك عدة مخاطر تستدعي القلق في المنطقة أيضا، وفق صندوق النقد الدولي. فاستمرار الحرب الروسية في أوكرانيا وانسحاب روسيا من اتفاقية تصدير الحبوب والكوارث المناخية قد تؤدي إلى تفاقم عجز الغذاء في البلدان الأكثر عرضة للمخاطر. ويُضاف إلى ذلك الارتفاع المزمن في معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب، ما يضعنا أمام خطر هائل يهدد الاستقرار الاجتماعي.

كذلك، يمكن أن تؤدي زيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية أو المحلية إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض، بل ونقص التمويل في بعض الحالات. ومن شأن تأخر الإصلاحات المحلية الملحة أن يفرض عبئا على الآفاق الإقليمية والموارد الحكومية.

أمام كل ذلك لا بدّ من بناء الصلابة عبر سياسات المالية العامة، حيث تتطلّب تقلبات أسعار الطاقة والغذاء في المنطقة، من الحكومات التدخل لحماية الفئات الضعيفة مع مواصلة خطط التنمية والاستثمارات. ويقتضي ذلك التخطيط الدقيق وتوفر الموارد اللازمة. وهذا ما يفعله المغرب من خلال إلغاء الدعم المكلف غير الموجه تدريجيا لصالح توفير الدعم الاجتماعي الذي يستهدف الفئات المستحقة. وكذلك وضعت موريتانيا ركيزة مالية لمواجهة تقلبات إيرادات تصدير المعادن، كما رفعت أسعار الوقود بنسبة 30 في المئة من خلال تخفيض الدعم. وتعمل بعض البلدان المستوردة للطاقة على بناء احتياطاتها عندما ترتفع الأسعار استعدادا لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

كما لا بدّ على الحكومات إدارة العديد من المخاطر التي تهدد ماليتها العامة، بما في ذلك الناجمة عن الضمانات العامة وخسائر الشركات المملوكة للدولة، ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الدين وتخفيضات حادة في النفقات الضرورية. إلى جانب ذلك ينبغي على البلدان العربية التخطيط والاستثمار على المدى الطويل لمواجهة تحديات المناخ. فمن شمال أفريقيا إلى آسيا الوسطى، تبلغ مستويات الاحترار في المنطقة ضعف معدلها في باقي أنحاء العالم.

كما المطلوب تعزيز الإيرادات الضريبية، حيث أن الاستثمار في مستقبل أكثر صلابة مرهون بمواصلة تعزيز سياسات الضرائب والإدارة الضريبية. وقد أحرزت بلدان عديدة في المنطقة تقدماً كبيراً في تعزيز قدراتها الضريبية. ومع ذلك، فإن متوسط نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، ما عدا الإيرادات المرتبطة بالهيدروكربونات، لا يزال 11% تقريبا، أي أقل من نصف الحصيلة الممكنة. ويمكن زيادة هذه النسبة من خلال تحسين تصميم السياسات الضريبية والإلغاء التدريجي للإعفاءات الضريبية المفتقرة إلى الكفاءة. فعلى سبيل المثال، تعمل الجزائر حالياً على توسيع الوعاء الضريبي وتوزيع العبء الضريبي بعدالة أكبر. ونجحت البحرين والسعودية في جمع إيرادات هائلة من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وفي الإمارات العربية المتحدة، يُتوقع تطبيق ضريبة دخل الشركات بصورة تدريجية.

والعامل الأساسي الآخر لزيادة الإيرادات هو تحديث الإدارة الضريبية، كما يمكن أن يساعد استخدام الأدوات الرقمية في هذا الصدد. وهذا ما قام به الأردن بالفعل، كما اتخذت وزارة المالية الفلسطينية إجراءات مماثلة. ويعكف الصومال أيضا على إصلاح السياسات والإدارة لإعادة بناء القدرات الضريبية. ويُتوقع أن تساهم مثل هذه الإجراءات في زيادة الإيرادات من خلال تحسين الامتثال الضريبي.

سمير ناس

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

الذكاء الاصطناعي.. التكنولوجيا بين خدمة البشرية ومخاطرها على المجتمع والإنسانية؟!

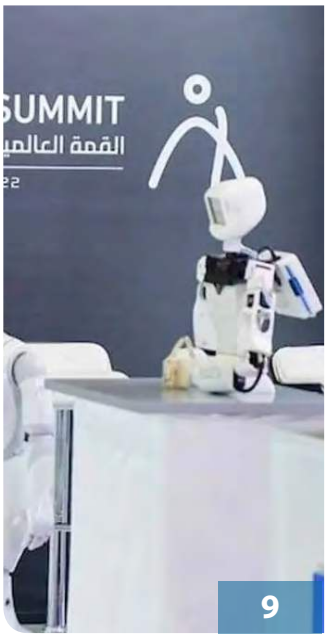

المؤتمر العربي – الصيني ينعقد في الرياض: نحو تحويل الشراكة إلى تحالف استراتيجي

مستجدات الأمن الغذائي العربي في ضوء التطورات العالمية.. نحو نظم غذائية صامدة ومستدامة

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس والعشرون: دعوة الشركات الألمانية للتعاون الاستراتيجي

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

الذكاء الاصطناعي.. التكنولوجيا بين خدمة البشرية ومخاطرها على المجتمع والإنسانية؟! 9

نشاط الاتحاد

- اتحاد الغرف العربية يشارك في المؤتمر العربي – الصيني في الرياض 26

أمن غذائي

مستجدات الأمن الغذائي العربي في ضوء التطورات العالمية.. نحو نظم غذائية صامدة ومستدامة 29

غرف مشتركة

- الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس والعشرون: دعوة الشركات الألمانية للتعاون الاستراتيجي 47
- اجتماع الغرف العربية – الفرنسية.. السوق العربي يمتلك الكفاءات والموارد ومقومات النهوض بالقطاعات الاقتصادية 50
- الاقتصاد الألماني: تراجع كبير في مناخ الاعمال وتوقعات بركود في 2023 52

أخبار 56

العدد 255 -حزيران (يونيو) 2023
Issue No. 255 June 2023

الاقتصاد الالماني: تراجع كبير في مناخ الاعمال وتوقعات بركود في 2023

52

Aging Is the Real Population Bomb

76

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

JOINT CHAMBER

ROUND TABLE WITH A HIGH-LEVEL DELEGATION OF THE SAUDI MINISTRY OF INDUSTRY AND MINERAL RESOURCES & AUSTRIAN COMPANIES 70

CERTIFICATION: BENEFITS OF A DIGITAL END-TO-END SOLUTION 74

POPULATION

AGING IS THE REAL POPULATION BOMB 76

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

الذكاء الاصطناعي..
التكنولوجيا بين خدمة البشرية ومخاطرها على المجتمع والإنسانية؟!

إعداد: محمد مزهر، مسؤول الإعلام– اتحاد الغرف العربية

بدأ يتنامى بشكل أكبر دور الذكاء الاصطناعي منذ تفشي "جائحة كورونا"، حيث باتت التكنولوجيا الرقمية عنصرا أساسيا في العديد من الوظائف، ما دفع كبريات الشركات العالمية إلى تسريح آلاف الموظفين من وظائفهم. ما بات ينذر بخطر تأثير "الذكاء الاصطناعي" على مئات آلاف الناس حول العالم، إذ حذّر عراب" الذكاء الاصطناعي جيفري هينتون الذي أعلن استقالته من "غوغل" في ابريل (نيسان) 2023، من مخاطر هذه التكنولوجيا التي قد تصبح أذكى من الإنسان، باعتبارها تحمل "مخاطر عميقة على المجتمع والإنسانية". وسط هذه المحاذير من سلبيات وعواقب "الذكاء الاصطناعي" على البشر، نرصد الدراسة عيوب ومخاطر الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى إيجابيات "الذكاء الاصطناعي" لا سيّما في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير التقدّم والتطور والازدهار للبشرية.

مقدمة

يشير مصطلح الذكاء الاصطناعي (AI) في علوم الكمبيوتر، إلى أي ذكاء شبيه بالإنسان يتم عرضه بواسطة الكمبيوتر أو الروبوت أو أي جهاز آخر. أما في الاستخدام الشائع يشير الذكاء الاصطناعي إلى قدرة الكمبيوتر أو الآلة على محاكاة قدرات العقل البشري التعلم من الأمثلة والتجارب، والتعرف على الأشياء، وفهم اللغة والاستجابة لها، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات والجمع بين هذه القدرات وغيرها، لأداء وظائف قد يؤديها الإنسان، مثل تحية نزيل الفندق أو قيادة السيارة.

وبعد عقود من التراجع إلى الخيال العلمي، أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم جزءًا من حياتنا اليومية، وأصبح التطور المفاجئ في تطوير الذكاء الاصطناعي ممكنًا من خلال التوافر المفاجئ لكميات كبيرة من البيانات وما يقابلها من تطور وتوافر واسع لأنظمة الكمبيوتر التي يمكنها معالجة كل تلك البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة مما يستطيع البشر.

أولا: خصائص الذكاء الاصطناعي

تعريف الذكاء الاصطناعي

يرمز إلى "الذكاء الاصطناعي" اختصارا بـ AI (ARTIFICAL INTELLIGENCE)، ويعرّف بأكثر من تعريف منها:

- الجهد الجديد المثير الذي يجعل أجهزة الكمبيوتر تفكّر.. آلات ذات عقول بالمعنى الحرفي والكامل (HAUGELAND 1985).
- أتمتة الأنشطة التي نربطها بالتفكير البشري، أنشطة مثل صنع القرار، وحل المشكلات، والتعلّم..." (BELLMAN 1978).
- فن إنشاء آلات تؤدي وظائف تتطلّب ذكاء عندما يقوم بها الناس" (كوروزويل 1990)
- دراسة كيفية جعل أجهزة الكمبيوتر تقوم بأشياء يكون الناس فيها أفضل في الوقت الحالي (RICH and KNIGHT 1991).
- دراسة الكليات العقلية من خلال استخدام النماذج الحسابية (CHARNIAK and MCDERMOT 1985).
- دراسة الحسابات التي تجعل من الممكن الإدراك والتفكير والتصرّف (ونستون، 1992).
- مجال دراسة يسعى لشرح ومحاكاة السلوك الذكي من حيث العمليات الحسابية (SCHALKOFF 1990).
- فرع علوم الكمبيوتر المعني بأتمتة السلوك الذكي (لوفر وستلفيلد 1993).

ويظهر تعريف الذكاء الاصطناعي وفقا لثمانية كتب أكاديمية حديثة، تختلف هذه التعريفات من خلال بعدين رئيسيين، وهما المعنيين بعمليات التفكير والاستبدال.

- البعد الأول: يستخدم مقياس الأداء البشري لقياس نجاح الذكاء الاصطناعي.
- البعد الثاني: يستخدم مقياس العقلانية لقياس نجاح الذكاء الاصطناعي.

والنظام يعتبر عقلاني إذا كان يفعل الشيء الصحيح. وهذا يعطينا أربعة مسارات ممكنة لتحقيقها في الذكاء الاصطناعي، وبالتالي أربعة تعريفات أساسية له وهي كما يلي:

- الأنظمة التي تفكر مثل البشر
- الأنظمة التي تتصرف مثل البشر
- الأنظمة التي تفكر بعقلانية
- الأنظمة التي تعمل بعقلانية.

تاريخيا، لقد تمّ اتباع المناهج الأربعة، على الرغم من وجود توتر بين المناهج التي تتمحور حول البشر والمناهج التي تتمحور حول العقلانية. حيث يجب أن يكون النهج الذي يركّز على الانسان علما تجريبيا، يتضمّن الفرضية والتجريبية.

أما اليوم فأصبح الذكاء الاصطناعي مصطلحًا شاملاً للتطبيقات التي تؤدي مهام مُعقدة كانت تتطلب في الماضي إدخالات بشرية مثل التواصل مع العملاء عبر الإنترنت أو ممارسة لعبة الشطرنج. يُستخدم هذا المصطلح غالبًا بالتبادل مع مجالاته الفرعية، والتي تشمل التعلم الآلي (ML) والتعلم العميق. ومع ذلك، هناك اختلافات إذ على سبيل المثال، يُركز التعلم الآلي على إنشاء أنظمة تتعلم أو تحسّن من أدائها استنادًا إلى البيانات التي تستهلكها. ومن المهم الملاحظة أنه على الرغم من أن كل سُبل التعلم الآلي ما هي إلّا ذكاء اصطناعي، فإنه ليس كل ذكاء اصطناعي يُعد تعلمًا آليًا.

من هنا فإن المبدأ الرئيسي للذكاء الاصطناعي هو أن يحاكي ويتخطى الطريقة التي يستوعب ويتفاعل بها البشر مع العالم من حولنا. الأمر الذي أصبح سريعًا الركيزة الأساسية لتحقيق الابتكار. بعد أن أصبح الذكاء الاصطناعي مزودًا بأشكال عدة من التعلم الآلي التي تتعرف على أنماط البيانات بما يُمكّن من عمل التنبؤات، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي إضافة قيمة إلى أعمالنا من خلال:

- توفير فهم أكثر شمولية للبيانات المتوفرة
- الاعتماد على التنبؤات من أجل أتمتة المهام ذات التعقيد الشديد فضلًا عن المهام المعتادة

مزايا وعيوب الذكاء الاصطناعي

- زيادة الكفاءة

يتفوق الذكاء الاصطناعي في زيادة الكفاءة، فمثلاً قد تتعرف أداة الذكاء الاصطناعي تلقائيًا على رسالة بريد إلكتروني واردة على أنها فاتورة وترسلها إلى الشخص أو القسم المناسب. ويساعد الذكاء الاصطناعي الشركات في تحليل البيانات وإنشاء التقارير أيضًا.

- يحسن التنبؤ

كان التنبؤ في السابق جهدًا يعتمد على الخبرة في المقام الأول، عند توقع تفضيلات شراء العملاء أو مستويات حركة المرور على

موقع الويب. حيث استخدم المتنبئون ما تعلموه من الماضي للتأثير على أحكامهم المستقبلية، ولا يزال هذا يحدث ولكن من المرجح الآن أن يأخذ الذكاء الاصطناعي بعين الاعتبار الحسابات.

- يعزز مراقبة الجودة

كما تكثر الفرص للذكاء الاصطناعي لمساعدة الشركات في الحفاظ على مستويات جودتها عالية ومن ثم يصبح من الممكن تقليل الفاقد وتحسين رضا العملاء. تضمنت إحدى هذه التطبيقات مجموعة في جامعة هونغ كونغ للفنون التطبيقية تطبق الذكاء الاصطناعي للحصول على نتائج أفضل لجودة النسيج، حيث استخدم الفريق الذكاء الاصطناعي ورؤية الكمبيوتر لتقليل حالات النسيج دون المستوى القياسي بنسبة تصل إلى 90 في المئة، مما يسمح لمديري المصانع بتحديد المشكلات ومعالجتها بسرعة.

- تقليل المخاطر

يمكن أن يؤتي وضع الآلات في مهام يمكن أن تشكل خطرًا على البشر ثماره جيدًا، على سبيل المثال يمكن أن يؤدي تمكين الآلات من التعامل مع الكوارث الطبيعية إلى تعافي أسرع وضغط أقل على الفرق البشرية.

- يجعل الإنسان يثق أكثر من اللازم في التكنولوجيا

حقق الذكاء الاصطناعي مكاسب مذهلة، وهو يتفوق في بعض المهام مقارنة بالبشر، ومع ذلك فإن الجانب السلبي هو أن الناس يمكن أن يصبحوا معتمدين بشكل كبير على ما يقوله الذكاء الاصطناعي ولا يستخدمون ذكائهم للتوصل إلى الاستنتاجات، وهذا أمر مقلق خاصة وأن تطبيق القانون والرعاية الصحية مجالان يستخدمان الذكاء الاصطناعي بشكل متكرر.

- يظهر التحيزات

يقوم البشر بتدريب خوارزميات ولغات برمجة الذكاء الاصطناعي، وهذا قد يعني أنهم يجعلون التطبيقات أو الأدوات منحازة عن غير قصد. أحد الأمثلة الحديثة يتعلق بالادعاءات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين باستخدام Apple Card ، تقترن طريقة الدفع هذه بأجهزة Apple ، ويُقال إنها أكثر أمانًا من الطرق الأخرى لأنها لا تحتوي على عدد لسرقة المجرمين.

تقيس خوارزمية الجدارة الائتمانية لمقدمي طلبات Apple Card ، ويزعم العديد من الأشخاص أنها لا تعاملهم بإنصاف. في إحدى الحالات، اعتُبرت المرأة أقل جدارة ائتمانية من زوجها على الرغم من وجود عدة عوامل لصالحها. لم تستطع Apple تفسير سبب هذا الاستنتاج، على الرغم من أنها أكدت أن الجنس ليس عاملاً تدخله الخوارزمية في التحليل.

في حالة أخرى من تحيز الذكاء الاصطناعي، توقفت أمازون عن استخدام أداة التوظيف بعد أن أظهرت التحقيقات أنها تعاقب التطبيقات التي تحتوي على كلمة "نسائي". إذا كان شخص ما يعمل في ملجأ للعنف المنزلي أو كان عضوًا في فريق تجديف جامعي وقام بتضمين هذه التفاصيل عند التقدم للحصول على وظيفة، فقد يجدون أنفسهم في وضع غير جيد.

- تفتقر إلى الإبداع

مشكلة الآلات هي أنها تعمل كمبرمجة، في حين أن الذكاء الاصطناعي جعل الآلات قادرة على التعلم بمرور الوقت، فلا يمكنها تعلم التفكير خارج الصندوق. وستعمل الآلة دائمًا على تحليل الموقف من حيث البيانات التي تم تغذيتها مسبقًا، والتجارب السابقة بيّنت أنّه من الصعب على الآلة أن تكون مبدعة في نهجها.

- الآلات التي تدعم الذكاء الاصطناعي لا تفهم الأخلاق

ميزة بشرية أخرى يصعب دمجها داخل الآلة هي الأخلاق، حيث الأخلاق غائبة في الآلة ومن الصعب أيضًا تصميمها ونقلها من خلال التكنولوجيا. قد يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الشركات في تقليل الوقت المستغرق لإكمال مهمة رتيبة، لكن توقع أن تتبع الآلة القيم الأخلاقية فهو أمر غامض.

إذن، صحيح أنّ طفرة الذكاء الاصطناعي زودت في العقد الماضي البشر بجميع أنواع الأدوات والتقنيات المريحة، لكن أيضا بفضل أنظمة الذكاء الاصطناعي، أصبحت الشركات أكثر كفاءة، وأصبح صناع القرار أكثر استنارة، ويمكن للمستهلكين الحصول على تجارب أفضل. ولكن مع كل هذه المميزات تبقى هناك مخاطر مثل:

- فقدان الوظائف بسبب الأتمتة
- انتهاكات الخصوصية
- "التزييف العميق"
- التحيز الحسابي الناجم عن البيانات السيئة
- عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية
- أتمتة الأسلحة

ثانيا: ممارسات الذكاء الاصطناعي الدولية والعربية

1. على صعيد دول العالم

- الصين: وضعت الحكومة الصينية الذكاء الاصطناعي على رأس سلّم أولوياتها من خلال الترويج له في الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016-2020)، ووضع خطط الانترنت الموسعة والذكاء الاصطناعي، وخطة الجيل المقبل من الذكاء الاصطناعي. وتسعى الصين إلى إنشاء سوق محلية للذكاء الاصطناعي بقيمة 150 مليار دولار أميركي، حتى تصبح المركز الأول للإبتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في العالم بحلول عام 2030.

ويمكن تلخيص الركائز الأساسية لخطة الصين تطوير الجيل الجديد من الذكاء الاصطناعي على النحو التالي:

- تحديد 17 مجالا من مجالات تطوير الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المركبات الذكية والمتواصلة، ونظم تحديد الهوية، والروبوتات الخدمية.
- تعزيز أطر دعم الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المجسّات الذكية ورقائق تجهيز النظم العصبية.
- تشجيع التصنيع التحويلي الذكي.

- تخصيص الموارد لتدريب الصناعات، وإجراء الاختبارات القياسية، وضمان الأمن السيبراني.
- توظيف أفضل المواهب في مجال الذكاء الاصطناعي في العالم، والنهوض بتدريب القوى العاملة المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتصدّر العالم في مجال القوانين والأنظمة والمعايير الأخلاقية المتعلقة بهذا المجال.

وتحدد خطة أصدرتها وزارة العلوم والتكنولوجيا عددا من منصات الذكاء الاصطناعي المبتكرة في مختلف أنحاء البلد والرامية إلى إنتاج تطبيقات وخدمات الذكاء الاصطناعي. وسوف تبنى هذه المنصات من قبل الشركات وآليات السوق، والحكومة المحلية، وصناعة الذكاء الاصطناعي، والمؤسسات والجامعات البحثية، مما من شأنه خلق بيئة مفتوحة. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يكون لكل حقل فرعي من فروع بحوث الذكاء الاصطناعي منصة على مستوى الدولة.

كما أنّ القطاع الخاص يدفع بقوة باتجاه تطوير الذكاء الاصطناعي، حيث انضمّت شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة الثلاث، وهي ALIBABA وTENCENT وBAIDU ، إضافة إلى شركة iflytek المتخصصة في تطبيقات التعرّف على الصوت إلى فريق وطني لتطوير الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل المركبات ذاتية القيادة والمدن الذكية والتصوير الطبي.

- اليابان: حددت اليابان نقاط قوتها في ممارسات التصنيع التحويلي المتقدمة التي يمكن فيها استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال، واعترفت بأن انتاجها العلمي في حقول الذكاء الاصطناعي أقل مما هو عليه في الصين والولايات المتحدة. ولذلك نفذت اليابان منذ نيسان/ابريل 2016 سياسة تقضي بإنشاء مجلس استراتيجية تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، في إطار حوار بين القطاعين العام والخاص حول الاستثمار في المستقبل، ليتولى إدارة خمس هيئات وطنية للبحوث والتطوير والتنسيق مع ثلاثة مراكز بحثية متخصصة في الشبكات العصبية والذكاء الاصطناعي.

ووضع المجلس استراتيجية تقع في ثلاث مراحل وتتضمن ثلاثة أهداف، هي الإنتاجية، والخدمات الصحية والرعاية الطبية والرعاية الاجتماعية، والتنقل.

- المرحلة الأولى: استخدام وتطبيق الذكاء الاصطناعي القائم على البيانات، الذي جرى تطويره في مجالات محددة مع حلول عام 2020 (التصنيع التحويلي، الرعاية الصحية، الزراعية، وما إلى ذلك).
- المرحلة الثانية: الاستخدام العام للذكاء الاصطناعي والبيانات التي جرى تطويرها في مختلف المجالات بحلول عام 2030.
- المرحلة الثالثة: إنشاء بيئة محيطة من خلال ربط المجالات المتزايدة، للوصول إلى مرحلة يساهم فيها المجتمع بأكمله في الذكاء الاصطناعي ويستفيد منه.

والنهج الياباني إزاء الذكاء الاصطناعي هو نهج شامل المجتمع ككل، يحدد أدوارا واضحة لصناعة الذكاء الاصطناعي والأوساط الأكاديمية والحكومة ويعزز التعاون في ما بينها.

- المملكة المتحدة: أقرّت استراتيجية بعنوان: تطوير صناعة الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة" في تشرين الأول (أكتوبر) 2017. وهي تتضمّن خططا لتطوير صناعة الذكاء الاصطناعي، بحيث تسهم في الاقتصاد البريطاني بما قدره 814 مليار دولار بحلول 2035.

وتتضمن الاستراتيجية 18 توصية حول الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها الحكومات وصناعة الذكاء الاجتماعي والأوساط الأكاديمية معا لإبقاء المملكة المتحدة بين قادة العالم في مجال الذكاء الاصطناعي. ويمكن تلخيص هذه التوصيات كما يلي:

- تحسين النفاذ إلى البيانات
- تحسين توفير المهارات
- إجراء أقصى قدر ممكن من بحوث الذكاء الاصطناعي، من خلال دعم معهد alan turning institute research (معهد آلان تورينغ للبحوث)
- دعم قبول الذكاء الاصطناعي

ويركز النهج البريطاني على تطبيقات الذكاء الاصطناعي ذات المنفعة العامة. فالدولة تشجع التركيز على المشاكل الاجتماعية الرئيسية، مثل شيخوخة السكان ومستقبل التنقل. وتتولى وزارتان مسؤولية قطاع الذكاء الاصطناعي: وزارة الشؤون الرقمية والثقافية والإعلامية والرياضية، ووزارة الأعمال والطاقة والاستراتيجية الصناعية.

2. على صعيد الدول العربية

يمكن توزيع الدول العربية على ثلاثة مجموعات، حيث مستوى جهوزيتها الرقمية.

المستوى الأول: البلدان ذات الجهوزية الرقمية المنخفضة إلى

المتوسطة: الجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والصومال، والعراق، ودولة وفلسطين، وليبيا، وموريتانيا.

المستوى الثاني: البلدان ذات الإمكانيات الرقمية: الأردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.

المستوى الثالث: البلدان الرائدة في التكنولوجيا الرقمية: بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، قطر، الكويت، والمملكة العربية السعودية.

- الإمارات العربية المتحدة: في تشرين الأول (أكتوبر) 2017، أنشأت دولة الامارات العربية المتحدة مجلس الذكاء الاصطناعي. ووضعت استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي ركّزت على تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في تسعة قطاعات هي: النقل، الصحّة، الفضاء، الطاقة المتجددة، المياه، التكنولوجيا، التعليم، البيئة، وحركة المرور. وفي دبي تعمل الحكومة على زيادة الطلب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل كبير جدا، ولذلك هي تجذب الشركات الناشئة والاستثمارات. وتتضمّن قائمة الهيئات الحكومية التي تطلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي: وزارة الصحة ووقاية المجتمع، دائرة دبي الذكية، هيئة كهرباء ومياه دبي، وشرطة دبي.
- المملكة العربية السعودية: لم تضع المملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي لغاية الآن، لكنها دخلت كأول دولة منحت الجنسية لروبوت اسمه "صوفيا". ويبيّن برنامجها الوطني الرائد للتحول إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الحاجة إلى أدوات قائمة على هذه التكنولوجيا. وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2017، تمّ الكشف عن رؤية لإنشاء مدينة جديدة اسمها "نيوم"، حيث ستكون "نيوم" مدينة عملاقة متصلة مبنيّة في الصحراء، يرتبط كل شيء فيها بالذكاء الاصطناعي. وبالتالي سوف تخلق المملكة العربية السعودية الطلب لجذب مورّدي تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وتتمحور التحديات في المنطقة العربية حول حقيقة أنّ الحكومة وحدها تشجّع التكنولوجيات الجديدة. ولضمان نجاح هذه التكنولوجيات، ينبغي أن يكون القطاع الخاص أيضا شريكا فيها. وبالتالي لا تزال المملكة العربية السعودية في المراحل الأولى من الاستثمار ووضع السياسات في الذكاء الاصطناعي.

- جمهورية مصر العربية: تمّ إطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مصر عام 2018، ومن المتوقع تنفيذها في غضون خمس سنوات. والهدف منها تطوير الأعمال التجارية ذات الصلة بمشاريع الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، والتي تمثّل فرصة كبيرة للبلد. وتغطي الاستراتيجية مجالات التركيز التالية: التدريب وبناء القدرات، إنتاج وتصدير حلول الذكاء الاصطناعي، الاستثمار في الشباب، وتدريب الكوادر المهنية. وتتمثّل أهداف الاستراتيجية في خلق بيئة تمكينية لنمو الشركات الناشئة المعنية بالذكاء الاصطناعي وإتاحة الفرص لها للمشاركة في مختلف مشاريع هيئات الدولة، ودعم قدرات الشباب في مجالي علم البيانات والذكاء الاصطناعي، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الذكاء الاصطناعي.
- تونس: تمّ إطلاق سياسة الذكاء الاصطناعي في تونس عام 2018. والهدف منها تيسير تهيئة بيئة للذكاء الاصطناعي تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل. وأطلقت تونس الاستراتيجية في حلقة عمل استضافتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وتتناول سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتعزيز البحث العلمي. وشكلت تونس فريق عمل لتحديد المجالات والسياسات ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها في الاستراتيجية.
- قطر: أطلقت وزارة المواصلات والاتصالات في قطر، بالشراكة مع معهد قطر لبحوث الحوسبة، الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي عام 2019. والهدف منها تعميم استخدام الذكاء الاصطناعي في كل مكان، وفي جميع جوانب الحياة وفي الأعمال التجارية وفي الحوكمة، مما يجعل قطر نموذجا يحتذى به في مجال الذكاء الاصطناعي. وتقوم الاستراتيجية على ست ركائز، هي: التعليم، النفاذ إلى البيانات، التوظيف، الأعمال التجارية، البحوث، والأخلاقيات. وهي تطرح تصورا لدورين على قطر تأديتهما، أولا: على قطر تطوير القدرة على إنتاج تطبيقات للذكاء الاصطناعي تكون عالمية المستوى في المجالات ذات الاهتمام الوطني، وخلق بيئة عمل تمكّن من استخدام الذكاء الاصطناعي كمحرّك للابتكار. ثانيا: يجب أن تكون قطر مستهلكا فعالا للذكاء الاصطناعي، وأن تكون مدعومة بمواطنين متعلّمين بشكل مناسب، وبقوانين صائبة ومبادئ أخلاقية.

ثالثا: تشريعات الدول بشأن الذكاء الاصطناعي

تشريعات الدول العربية

1 – دولة الإمارات العربية المتحدة: أصدرت دولة الامارات

قانوناً اتحادياً يخوّل مجلس الوزراء بمنح ترخيص مؤقت لتنفيذ أي مشروع مبتكر قائم على تقنيات حديثة ذات صفة مستقبلية أو باستخدام الذكاء الاصطناعي، ولا يوجد تشريع منظم له في الدولة، وذلك بهدف توفير بيئة تجريبية آمنة ومحكمة للتشريعات الخاصة بتقنيات المستقبل والتي تساهم في تقدم الدولة نحو تطلعاتها ورؤيتها المستقبلية.

ويهدف القانون إلى تطوير تشريعات محكمة توفر بيئة تجريبية آمنة وواضحة لتقنيات المستقبل وتواكب متطلبات الثورة الصناعية الرابعة، بحيث يتم طرح هذه التشريعات ودراستها وتطويرها من خلال " مختبر التشريعات " الذي تم تدشينه مطلع يناير بالتعاون مع مؤسسة دبي المستقبل. وبناء على نتائج اختبار التشريعات المطروحة يتم تحديد مسارها المستقبلي لناحية التطوير الإضافي والدخول في الدورة التشريعية المعتادة للدولة، أو تعديل التشريع التجريبي بصورة جذرية.

ويعد مختبر التشريعات أكبر مختبر تشريعي لتصميم المستقبل بشكل استباقي من خلال تطوير آليات وتشريعات تقنيات المستقبل التي منها التشريعات الخاصة بالمركبات ذاتية القيادة، والتشريعات المرتبطة بمجال الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي، والتشريعات المتعلقة بالطباعة ثلاثية الأبعاد بأشكالها ومجالاتها كافة.

وسيعمل مختبر التشريعات مع المشرعين من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية إلى جانب القطاع الخاص ورواد الأعمال لتطوير التشريعات الخاصة بالقطاعات الحيوية المستقبلية والتي لها تأثيرات مباشرة على حياة الإنسان. كما سيعمل المختبر على خلق بيئة تشريعية موثوقة وشفافة، واستحداث تشريعات جديدة أو تطوير التشريعات الحالية وتنظيم مجالات العمل التقنية والتكنولوجية الحديثة، والتشجيع على الاستثمار الآمن في القطاعات المستقبلية.

2 – المملكة العربية السعودية: تعتبر الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي هي الجهة المختصة في المملكة بالبيانات والذكاء الاصطناعي وتشمل: البيانات الضخمة، وهي المرجع الوطني في كل ما يتعلق بها من تنظيم وتطوير وتعامل. وهي صاحبة الاختصاص الأصيل في كل ما يتعلق بالتشغيل والأبحاث والابتكار في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي. وتتركز الأهداف الاستراتيجية لـ "سدايا" في:

- مواصلة تحديث أجندة البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع المبادئ الرئيسية.
- تنفيذ أجندة البيانات والذكاء الاصطناعي على الصعيد الوطني.
- توجيه الجهات التابعة للهيئة بشأن تنفيذ أجندة البيانات

والذكاء الاصطناعي.

- زيادة الوعي العام بشأن إنجازات المملكة العربية السعودية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي.
- زيادة مساهمة البيانات والذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف رؤية 2030.
- زيادة استفادة الجهات الحكومية كافة من أجندة البيانات والذكاء الاصطناعي.
- دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية في الجهات التابعة للهيئة فيما يتعلق بالتشريعات والتشغيل والابتكار.
- تعزيز صورة المملكة العربية السعودية باعتبارها دولة رائدة عالمياً في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي.

3 – قطر: أنشأت قطر عبر وزارة المواصلات والاتصالات لجنة تسمى "لجنة الذكاء الاصطناعي"، وتُشكل من ثلاثة ممثلين عن وزارة المواصلات والاتصالات، يكون من بينهم الرئيس، وممثل عن معهد قطر لبحوث الحوسبة، نائباً للرئيس، وعضوية ممثل عن كل من: وزارة الداخلية، التجارة والصناعة، وزارة التعليم والتعليم العالي، واحة العلوم والتكنولوجيا، جامعة حمد بن خليفة، جامعة قطر، الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، بنك قطر للتنمية، إضافة إلى عضو من ذوي الخبرة يختاره وزير المواصلات والاتصالات.

تختص اللجنة بما يلي:

- وضع آليات تنفيذ استراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي، ومتابعة ذلك، بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية في الدولة.
- الإشراف على البرامج والمبادرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التي تطلقها الوزارات والجهات المعنية في الدولة، وضمان وصولها للقطاعات وإنجازها ومراجعتها، بالتنسيق مع تلك الوزارات والجهات.
- وضع التوصيات الخاصة بخطط وبرامج إعداد الكوادر البشرية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.
- اقتراح أنشطة وفعاليات، لدعم الشركات الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي في هذا المجال.
- إنشاء قنوات الاتصال مع المؤسسات الدولية والجهات الخارجية المختصة، ووضع أطر التعاون معها، ومتابعة التطورات والمستجدات في مجال الذكاء الاصطناعي، بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة.
- إعداد التقارير الدورية عن مدى تقدم تنفيذ استراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي.

4 – جمهورية مصر العربية: أنشأت مصر المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي في نوفمبر (تشرين الثاني) 2019، باعتباره شراكة بين المؤسسات الحكومية والأكاديميين والممارسين البارزين من الشركات الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي. وأطلق المجلس "الميثاق المصري للذكاء الاصطناعي المسؤول" الذي يتضمّن مبادئ توجيهية وتنفيذية تصبّ في إطار تنظيم واقع الذكاء الاصطناعي في مصر. ويركّز الميثاق في المقام الأول على "الأمان والأمن" في ممارسة "الذكاء الاصطناعي"، حيث ينبغي أن تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بالمتانة والأمن والأمان طوال دورة حياتها بالكامل بحيث تعمل بشكل مناسب وبدون مخاطر غير مقبولة على الأمان في ظروف الاستخدام العادي أو الاستخدام المتوقع أو سوء الاستخدام أو غير ذلك من الظروف المعاكسة. كما ينبغي أن تُتخذ تدابير إضافية في حالة تطبيقات الذكاء الاصطناعي الحساسة أو ذات المهام الحرجة، ومن ذلك تدابير إضافية لضمان الحفاظ على البيانات وإشراك المستفيدين وتجنب أي ضرر من التطبيقات. كما يجب بحسب الميثاق أن يعتمد مطورو أنظمة الذكاء الاصطناعي منهجًا لإدارة المخاطر بصفته جزءًا من دورة تطوير

النظام، ويعزز المنهج ويكمل دورة تطوير البرمجيات المعتادة لتشمل المخاطر الخاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي مثل الخصوصية والأمن الرقمي والأمان والتحيّز.

5– المملكة الأردنية الهاشمية: أقر مجلس الوزراء الأردني الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي والخطة التنفيذية (2023–2027) والتي تم اعدادها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (الاسكوا)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، وبالتشاور مع الجهات ذات العلاقة من القطاعات العامة والخاصة والأكاديمية والأمنية.

وتتضمّن الاستراتيجية "الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، حيث يهدف الميثاق إلى التأكيد على إيجاد قاعدة أخلاقية مشتركة تنظم تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تنبع من القيم الإنسانية والدينية وعادات وتقاليد المجتمع الأردني، إضافة إلى رفع الوعي بالمخاطر التي يمكن أن تنتج عن الممارسات الخارجة عن الإطار الأخلاقي المسؤول والآمن، حيث يتضمن الميثاق بشكل عام مجموعة من المبادئ الأخلاقية الأساسية،

والتي تشمل قابلية المساءلة والشمولية والشفافية وعدم التحيز ومراعاة الخصوصية وتعزيز القيم الإنسانية وغيرها من المبادئ الأخلاقية التي تعزز سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والتنوع وتراعي أهم المسائل الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة متطلبات الابتكار والإبداع وحماية حقوق الملكية الفكرية.

التشريعات الدولية

1 – الصين: فرضت السلطات الصينية "تقييما أمنيا" على الأدوات التي يتم تطويرها في الصين على أساس الذكاء الاصطناعي. وكشفت وثيقة من إدارة الفضاء الإلكتروني الصينية عن أنّه قبل تقديم الخدمات للجمهور باستخدام منتجات الذكاء الاصطناعي التوليدية، يجب فحصها أمنيا من إدارات تنظيم الإنترنت. وفي فبراير الماضي حجبت الحكومة الصينية وصول مواطنيها إلى تطبيق ChatGPT الذي يعد من بين أشهر التطبيقات المستخدمة لخوارزميات الذكاء الاصطناعي، بسبب مخاوف من احتمالية نشر ما تراه الحكومة الصينية "معلوماتٍ مضللة" تعكس وجهة النظر الأميركية فيما يتعلق بالصين. ولا يتوفر تطبيق (ChatGPT) بشكل رسمي في الصين، إلا أن بعض الأشخاص وجدوا طرقاً لاستخدامه، مثل استخدام خوادم VPN والبرامج الخاصة الصادرة من قبل مطورين مستقلين تسمح بتشغيله في البلاد. ووفقاً لصحيفة Nikkei Asia، فإن السلطات الصينية قد أبلغت الشركات التقنية الصينية الرئيسية، ومنها Tencent التي تمتلك تطبيق WeChat، بقطع الوصول إلى هذه البرامج.

2 – الولايات المتحدة الأميركية: على الرغم من أن الولايات المتحدة موطن أكبر شركات التكنولوجيا والذكاء الصناعي، بما في ذلك "شركة أوبن آي" المدعومة من ميكروسوفت والتي أنشأت "تشات جي بي تي"، فإنها متأخرة دولياً في مجال الأنظمة التي ترعى القطاع.

وحضّ الرئيس الأميركي جو بايدن الكونغرس على تمرير قوانين تضع قيوداً صارمة على شركات التكنولوجيا الضخمة، لكن فرصة إحراز أي تَقدُّم تبدو ضئيلة في ظلّ الانقسامات السياسية بين المشرعين.

وأدّى افتقار الولايات المتحدة إلى التشريعات اللازمة، إلى إعطاء "سيليكون فالي" حرية طرح منتجات جديدة مثل الذكاء الصناعي بلا تَحقُّق من تأثيرها في المجتمع وقبل أن تتمكن الحكومة من وضع القوانين اللازمة.

3 – إيطاليا: أوكلت السلطات الإيطالية إلى "الهيئة الوطنية الإيطالية لحماية البيانات الشخصية"، موضوع مراقبة موضوع "الذكاء الاصطناعي". وبمبرر أنه لا يحترم التشريعات المتعلقة بالبيانات الشخصية، وبعدم وجود نظام للتحقق من عمر المستخدمين القصّر، قررت السلطات الإيطالية حظر روبوت المحادثة "تشات جي بي تي". وأوضحت الهيئة الوطنية الإيطالية لحماية البيانات الشخصية أن هذا القرار الذي يُعمَل به فورا، يؤدي إلى "تقييد مؤقت لقدرة المستخدمين الإيطاليين على معالجة بيانات شركة "أوبن ايه آي" التي ابتكرت "تشات جي بي تي". وأشارت الهيئة الإيطالية إلى أن "تشات جي بي تي" تعرض في 20 آذار/مارس "لفقدان بيانات (خرق بيانات) متعلقة بمحادثات المستخدمين والمعلومات المتعلقة بمدفوعات المشتركين في الخدمة المدفوعة". وأخذت الهيئة على "تشات جي بي تي" عدم وجود مذكرة معلومات للمستخدمين الذين تجمع "أوبن إيه آي" بياناتهم، والأهم عدم وجود أساس قانوني يبرر الجمع الجماعي للبيانات الشخصية وتخزينها لغرض "تدريب" خوارزميات تشغيل المنصة". كذلك أخذت الهيئة الإيطالية على روبوت المحادثة المخصص مبدئيا لمن تزيد أعمارهم عن 13 عاماً عدم وجود أي أداة للتحقق من عمر المستخدمين، ما يعرض القاصرين إلى إجابات قد لا تكون ملائمة على الإطلاق لمستوى نموهم. وطلبت الهيئة من "أوبن إيه آي" إبلاغها بالإجراءات المتخذة" لمعالجة هذا الوضع، تحت طائلة عقوبة تصل إلى 20 مليون يورو أو ما يصل إلى 4 في المئة من حجم المبيعات العالمية السنوية.

4– المملكة المتحدة: أقرّت الحكومة البريطانية خططًا لكيفية رغبتها في تنظيم تكنولوجيا "الذكاء الاصطناعي" والتي تقول إنها ستشجع نمو الذكاء الاصطناعي في المملكة المتحدة، مع مواجهة المخاطر المحتملة لذكاء الكمبيوتر الناشئ سريعًا على المجتمع. وسيتم تطبيق اللوائح على جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما في ذلك "نماذج اللغة" القوية مثل Chat-GPT الذي يحتل العناوين الرئيسية وبرامج إنشاء الصور مثل Midjourney AI. وأعلنت الحكومة البريطانية عن أنّ قدرات هذه الخوارزميات على اجتياز الاختبارات وكتابة الشعر، فضلاً عن توليد معلومات خاطئة وصور مزيفة، قد غرس الخوف والقلق بنفس القدر. وتقدم الحكومة "صندوق حماية" بقيمة 2 مليون جنيه إسترليني لمطوري الذكاء الاصطناعي

لاختبار كيفية تطبيق التنظيم على الذكاء الاصطناعي قبل طرحه في السوق.

رابعا: مكونات استراتيجيات الذكاء الاصطناعي الناجحة

- **تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

– يمكن للبيانات الضخمة وانترنت الأشياء أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند تطبيقها في الزراعة والرعاية الصحية وتوزيع المياه والحد من استهلاك الطاقة من أجل تحقيق الاستدامة، وذلك باستخدام العدادات الذكية والشبكات الذكيّة.

وقد أدرجت بلدان عديدة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في استراتيجياتها المراعية لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية (الذكاء الاصطناعي من أجل المصلحة العامة)، وكذلك المملكة المتحدة (الاستراتيجية من أجل مجتمع يشيخ ومستقبل التنقل)، واليابان (من أجل مجتمع أكثر صحة).

- **أهم قطاعات الذكاء الاصطناعي**

– وفقا لأبحاث أجرتها شركة "ماكنزي"، يعتمد الذكاء الاصطناعي ووظائفه من قبل الصناعات حسب ترتيبها: الاتصالات السلكية واللاسلكية، التكنولوجيا العالية، مجال السيارات وجمع قطع السيارات، الخدمات المالية، إدارة الموارد من الطاقة والغاز الطبيعي، الرعاية الصحية، تجارة التجزئة، التعليم، الخدمات المهنية، السفر والخدمات اللوجستية، الخدمات الصيدلانية.

أما الوظائف التي تحتاج إلى الذكاء الاصطناعي فهي: الخدمات/ العمليات، تطوير المنتجات/ الخدمات، التسويق والمبيعات، التصنيع التحويلي، إدارة سلاسل التوريد، وإدارة المخاطر.

- **الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

– يجب تنفيذ استثمارات جريئة في تيسير تسويق منتجات الذكاء الاصطناعي المنتجة محليا والشركات الوطنية الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والشركات الناشئة، لاعتماد الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي، وبناء القدرات والكفاءات والمشاركة في حلقات العمل والحلقات الدراسية ذات الصلة، وتقديم الحوافز الضريبية، وأخيرا مساعدة المبتكرين في مجال الذكاء الاصطناعي ومنظمي المشاريع المتعلقة به لإنشاء شركاتهم الخاصة، لا سيما في مرحلة التسجيل.

- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص**

– تساهم الشركات في تنفيذ المبادرات والخدمات الحكومية القائمة على الذكاء الاصطناعي، شريطة أن تستند هذه المبادرات والخدمات إلى تقاسم الأرباح بين القطاعين العام والخاص.

– تتعاون الحكومة مع الخبرات الخارجية لتطوير الخدمات العامة القائمة على الذكاء الاصطناعي، لتحسين الخدمات العامة وتشجيع القطاع الخاص المحلي على أن يكون جزءا من هذا التعاون.

– تقوم الحكومة بإنشاء مرافق خاصة للمستثمرين في الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في قطاع الخدمات الحكومية، لزيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في هذه المشاريع.

- **الحوكمة**

– ثمة حاجة إلى تحديد وتخصيص وحدة إدارية مسؤولة عن تنفيذ المبادرات المذكورة في استراتيجية الذكاء الاصطناعي. ويمكن أن تكون هذه الوحدة متصلة بأي وزارة للتكنولوجيا أو الاقتصاد الرقمي، أو يمكن إنشاؤها خصيصا لهذه المهمة.

– كذلك يمكن تعيين هيئة استشارية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والبحثية لتقديم المشورة الفنية اللازمة لهذه الوحدة ومساعدتها للوفاء بولايتها.

- **إدارة المخاطر**

– قد تواجه استراتيجية الذكاء الاصطناعي، شأنها شأن الاستراتيجيات الأخرى، تحديات وعقبات تحول دون تنفيذها. ولذلك من المستحسن تضمين الاستراتيجية خطة تحدد المخاطر المحتملة والإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها.

خامسا: أثر الذكاء الاصطناعي على الوظائف

تشير دراسة شركة برايس ووترهاوس كوبرز إلى أن 15.7 تريليون دولار هي المساهمة المحتملة للذكاء الاصطناعي في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030 بزيادة بنسبة تصل إلى 26% في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المحلية.

وتلفت إلى أن 45% من إجمالي المكاسب الاقتصادية بحلول عام 2030 سيأتي من تحسينات المنتجات، مما يحفز طلب المستهلكين. وذلك لأن الذكاء الاصطناعي سيقود تنوعًا أكبر في المنتجات، مع زيادة التخصيص والجاذبية والقدرة على تحمل التكاليف بمرور الوقت.

وستكون أكبر المكاسب الاقتصادية من الذكاء الاصطناعي في الصين (زيادة بنسبة 26% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030 ، وأميركا الشمالية (زيادة بنسبة 14.5%) ، أي ما يعادل إجمالي 10.7 تريليونات دولار وتمثل ما يقرب من 70% من التأثير الاقتصادي العالمي.

في المقابل أظهرت دراسة حديثة أن الذكاء الاصطناعي يهدد مئات الملايين من الوظائف، وأن ما تشهده شركات التكنولوجيا من تسريحات ما هي إلا بداية الطوفان.

وبحسب بحث أجراه "غولدمان ساكس"، فإن التطورات الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي ربما تجعله يقتنص 300 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو.

وأظهر البحث الذي نشرت نتائجه مؤخرا صحيفة فايننشال تايمز أن معظم العاملين في وظائف بدوام كامل سيكون بإمكانهم إنجاز نصف مهام عملهم تقريبا باستخدام الذكاء الاصطناعي، مما يتيح لهم المزيد من الوقت لأداء المزيد من الأنشطة الإنتاجية الأخرى. ومن المرتقب أن ترفع التكنولوجيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي بنسبة 7% خلال العقد المقبل.

وظائف أكثر عرضة للتهديد

يشير البحث إلى أن المحامين والمساعدين الإداريين من بين العاملين الأكثر عرضة لخسارة وظائفهم واستبدالهم بأنظمة الذكاء الاصطناعي.

وفق مؤشرات بلومبرغ، فقد سرحت الشركات العاملة بمختلف القطاعات قرابة نصف مليون موظف حول العالم منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وعلى الرغم من أن عمالقة التكنولوجيا مثل ميتا وأمازون تشكل نسبة ضخمة من تلك التسريحات، إلا أن تحليلات وبيانات بلومبرغ توضح أن موجة التسريحات الأخيرة لم تقتصر على مجال واحد، إذ جاء قطاع السلع الاستهلاكية الكمالية في المركز الثاني من حيث حجم التسريحات (مع إلغاء 108 آلاف وظيفة) بعد التكنولوجيا. وحلت القطاعات المالية والصناعية والاتصالات في المراكز التالية، مع حجم تسريحات يزيد عن 40 ألف موظف لكل منها.

روبوت المحادثة ChatGPT

في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أطلقت منظمة الأبحاث (OpenAI)نسخة تجريبية أولى لبرنامج (ChatGPT)، وهو روبوت محادثة أو (Chatbot) جديد يعتمد على الذكاء الاصطناعي لإجراء محادثات مع البشر، وبمجرد تجربته انطلق الروبوت الجديد في رحلة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة على منصة تويتر، حيث بحسب سام ألتمان، الرئيس التنفيذي للمنظمة، جرّب مليون مستخدم الروبوت الجديد في غضون أسبوع واحد من إطلاقه.

منظمة "أوبن إيه آي" هي نفسها التي أطلقت في وقت سابق برنامج "دال-إي" (Dall-E)، الذي يُحوّل كلمات المستخدمين إلى صور وتصميمات فنية إبداعية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وكانت قد ظهرت عام 2015 بتمويل من بعض أبرز ملياردييرات وادي السيليكون، أشهرهم إيلون ماسك الذي استقال بعدها بثلاثة أعوام من إدارة الشركة، بهدف إنشاء منظمة غير ربحية تركز على تطوير الذكاء الاصطناعي.

وعلى مدار الأيام الماضية، انتشرت المئات من لقطات الشاشة (Screenshots) لنقاشات مع روبوت المحادثات "شات جي بي تي" على منصة تويتر وهو يتحدث في كل المواضيع تقريبا، وكثير من المستخدمين الأوائل اندهشوا لما وصلت إليه قدراته على النقاش وإجابة الأسئلة والكتابة، حتى إنه كتب أبياتا من الشعر ومقالات دراسية وبعض النكات، لدرجة أن البعض اعتبره كما لو كان مزيجا من البرمجيات والسحر!

على مدار العقد الماضي، كانت معظم تجارب روبوتات المحادثة تفشل غالبا، ولم تكن مثيرة للإعجاب إلا إذا اخترت أفضل الردود الخاصة بالروبوت وتخلصت من البقية. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت بعض برمجيات الذكاء الاصطناعي التي نجحت في مهام محددة، مثل كتابة المحتوى التسويقي، لكن في الأغلب تقتصر على هذه المهمة فحسب، ولا يمكنها إضافة أي شيء جديد خارج النطاق المحدد لها. لكن روبوت المحادثة "شات جي بي تي" يبدو مختلفا، وربما أذكى وأغرب وأكثر مرونة من الروبوتات السابقة.

الهدف من مشروع روبوت "شات جي بي تي" هو محاولة جعل التحدث باستخدام الذكاء الاصطناعي يبدو أكثر سلاسة وطبيعية، تماما مثلما تبدو المحادثات بين البشر. حيث يمكن للمستخدمين طرح أسئلتهم على الروبوت، وسيُجيبهم عن تلك الأسئلة بجمل كاملة، في محاولة لتقليد إيقاع المحادثة الطبيعية مع شخص حقيقي. لكن المنظمة تحذر باستمرار بأن الإجابات ليست دائما صحيحة أو مناسبة.

تكمن فلسفة المنظمة في إطلاق هذه النماذج الأولية لعامة

المستخدمين، وقبل وضع كل حواجز الحماية، في أملها أن تساعد تعليقات وملاحظات وتقييمات المستخدمين في الوصول إلى المشكلات ومعالجتها بناء على تفاعل الروبوت داخل العالم الحقيقي، وهو ما يبدو أنه يحدث بالفعل. ففي حين أن العديد من لقطات المحادثات مع الروبوت التي انتشرت على تويتر كانت عبارة عن محادثات غريبة ومثيرة، فإن المستخدمين وجدوا كذلك تطبيقات مفيدة لتلك المحادثات، إذ يرى البعض أنه أول روبوت محادثة ممتع بما يكفي للتحدث معه، ومفيد بما يكفي لتطلب منه المعلومات، كما يمكنه أن يشارك في النقاشات الفلسفية ويساعد في الأمور العملية، فمثلا يبدو أن الروبوت يمكنه مساعدة المبرمجين على اكتشاف وإصلاح الأخطاء في "الأكواد" البرمجية الخاصة بهم، كما طلب منه الكثيرون كتابة كود برمجي بلغات مثل لغة بايثون.

يمكن للروبوت أيضا أن يشرح مصطلحات أو مفاهيم علمية معقدة بطريقة مبسطة لطفل صغير، كما يبدو أيضا أنه جيد في الإجابة عن الأسئلة التحليلية ذات النهايات المفتوحة التي تظهر غالبا في الواجبات الدراسية، ولهذا طلب منه المستخدمون كتابة مقالات تصلح للدراسة عن مواضيع محددة وكانت النتيجة باهرة، حتى إن بعض الكُتَّاب توقعوا انتهاء المقالات الدراسية بشكلها الحالي بسبب تقنيات الذكاء الاصطناعي.

التعلم من البشر!

التقنية التي تدعم روبوت المحادثة ليست جديدة بالكامل، فهو يعتمد على مولّد النصوص "GPT-3.5"، النسخة الحديثة من إصدار "GPT-3" الذي أثار موجة من الدهشة أيضا عندما طرحته منظمة "أوبن إيه آي" عام 2020.

لا تستطيع تلك الأنظمة التحدث تماما مثل البشر بالتأكيد، لكنها غالبا ما تبدو كذلك، أو لعل هذا هو الهدف منها مستقبلا، حتى إن البعض يتوقع أنها سوف تستبدل محركات البحث التقليدية التي نعرفها مثل "غوغل" وغيره. حيث أنّ شركة "غوغل" نفسها تعمل مؤخرا على نظامها الخاص بالمحادثة، الذي يُعرف باسم (LaMDA). حيث كان هذا النظام قد أثار جدلا كبيرا شهر يونيو/حزيران 2022 بعدما ادّعى أحد مهندسي الشركة أن الذكاء الاصطناعي الذي يتحدث معه امتلك وعيا بشريا.

وكان بدأ عام 2018، الباحثون في "غوغل" ومختبرات مثل "أوبن إيه آي" في تصميم شبكات عصبية تحلل كميات هائلة من النصوص الرقمية، بما في ذلك الكتب ومقالات ويكيبيديا والأخبار وسجلات الدردشة على الإنترنت، وهو ما يُعرف باسم "نماذج اللغة الكبيرة"، وعبر تحديد المليارات من الأنماط المميزة في الطريقة التي يربط بها الأشخاص الكلمات والأرقام والرموز، تتعلم تلك الأنظمة إنشاء النصوص وتوليد الردود بمفردها. من هذه الناحية، تُعَدُّ روبوتات المحادثة بالأساس "نماذج لغوية كبيرة"، وهي تستخدم الخوارزميات لتحليل مجموعة ضخمة من النصوص التي تجمعها من تلك المصادر على الإنترنت، للإجابة عن طلبات المستخدمين بلغة يمكن أن تبدو بشرية. لكن معظم روبوتات المحادثة لا تملك ذاكرة وليست مبرمجة على التذكر أو التعلم من المحادثات السابقة، بمعنى أنها تتعامل مع كل طلب جديد على أنه صفحة جديدة تماما، وهذا تحديدا ما يميز روبوت "شات جي بي تي" عن غيره.

يتذكر الروبوت الجديد ما قاله المستخدم سابقا، لأنه يعتمد على إحدى تقنيات تعلم الآلة التي تُعرف باسم "التعلم المُعزّز من ردود الفعل البشرية " (Reinforcement Learning from Human Feedback)، وهي تقنية تسمح للبرمجيّات بالتعلم عبر تعليقات وتقييمات البشر.

وبعد أن يختبر الشخص الروبوت يطلب منه تقييم ردوده: هل كانت مقنعة أو مفيدة أو صحيحة؟ بعدها باستخدام تقنية التعلم المُعزّز يستفيد الروبوت من تلك التقييمات لصقل نظامه وتحديد ما سيفعله وما لن يفعله بحذر أكبر.

وبصورة مبسطة يمكننا توصيف روبوت "شات جي بي تي" بأنه نظام ذكاء اصطناعي تدرب على التعرف على الأنماط من قطاعات هائلة وضخمة من النصوص المأخوذة من الإنترنت، ثم تدرب أكثر بمساعدة بشرية ليقدم محادثة أفضل وحوارا أكثر فائدة مع البشر. قد تبدو الإجابات التي تحصل عليها مقنعة وحتى موثوقة، لكنها قد تكون إجابات خاطئة تماما، وهو ما تحذر منه منظمة "أوبن إيه آي" فعلا.

نقاط عمياء لـ "شات جي بي تي"!

ينبهنا ذلك إلى أن روبوت المحادثة الجديد ليس مثاليا بأي حال من الأحوال، كما يظهر للوهلة الأولى، لأن الطريقة التي يعمل بها ويولد بها الإجابات تجعله غالبا عُرضة لتقديم إجابات خاطئة، حتى في مسائل حسابية تبدو بسيطة للبشر. ففي الخامس من ديسمبر/كانون الأول، قام مشرفو موقع "Stack Overflow"، وهو من أشهر المواقع التي تجمع المبرمجين عالميا، بمنع المستخدمين من مشاركة الردود التي أنتجها روبوت المحادثة "شات جي بي تي"،

وأوضحوا أن الروبوت يجعل من السهل جدا على المستخدمين إعطاء إجابات جاهزة وسريعة وإغراق الموقع بها، التي قد تبدو صحيحة للوهلة الأولى ولكنها غالبا ما تكون خاطئة عند فحصها بصورة دقيقة.

وعلى عكس غوغل، لا يملك روبوت "شات جي بي تي" القدرة على الزحف إلى مواقع الإنترنت المختلفة للحصول على معلومات حول الأحداث الجارية، ومعرفته مقصورة على الأشياء التي تعلمها سابقا (قبل عام 2021) مما يجعل بعض إجاباته تبدو قديمة، حتى إن سام ألتمان ذكر في تغريدة على حسابه على تويتر محذرا أن قدرات الروبوت محدودة جدا، ومن الخطأ الاعتماد عليها في أي شيء مهم في الوقت الحالي. ولإضفاء مسحة من الأمان على استخدامه، تمت برمجة الروبوت على رفض "الطلبات غير الملائمة" بصورة افتراضية، مثل إعطاء إجابات للأنشطة غير القانونية، لكن المستخدمين وجدوا طرقا لتخطي العديد من هذه الحواجز، بما في ذلك إعادة صياغة طلب للحصول على إجابات لنشاط غير مشروع كتجربة فكرية نظرية، أو مطالبته بكتابة مشهد من مسرحية يتضمن هذا النشاط، أو حتى توجيه الروبوت لتعطيل مزايا الأمان الخاصة به.

يُفترض أن تقييم تلك النقاط العمياء في برمجة الروبوت ومعرفة كيف يمكن إساءة استخدامها لأغراض غير قانونية أو ضارة هو جزء أساسي من أهداف قيام منظمة "أوبن إيه آي" بإصدار نسخة الروبوت للجمهور العام من أجل الاختبار، وغالبا ستغلق الإصدارات المستقبلية مثل هذه الثغرات، بالإضافة إلى الثغرات الأخرى التي لم تكتشفها بعد.

هؤلاء هم الناجون

قطاع الطاقة هو الأقل نسبة إلغاء للوظائف خلال الأشهر الستة الماضية بما يقل عن 4000 وظيفة، بحسب بلومبرغ. ويعود ذلك إلى تمتع شركات القطاع (التي تشمل شركات النفط العملاقة إكسون موبيل وشيفرون) بعام مزدهر، بفضل ارتفاع أسعار النفط في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية.

تأثير الذكاء الاصطناعي على القطاعات

- **في قطاع الطب:**

• يساعد على تحسين رعاية المريض من خلال تقليل وقت البحث، وإعطاء أدلة سريعة على كفاءة الإجراءات والعلاجات.

• تقليل احتمالية الخطأ سواء في التشخيص أو وصف المريض، هذا بالتالي يحسن من سلامة المريض.

• تقليل التكاليف، ذلك نتيجة لفوائد الذكاء الاصطناعي في التشخيص والعلاج، إذ ساعد على تقليل التكاليف.

• قد تراود المريض الكثير من الأسئلة خارج أوقات عمل الطبيب، لكن مع الذكاء الاصطناعي يمكنه الحصول على الإجابات من خلال روبوتات المحادثة.

كما أن للذكاء الاصطناعي إيجابيات عديدة إلا أنه له بعض السلبيات ومن أهمها ما يلي:

• صعوبة التأقلم مع التغيرات الحديثة في وقت قليل: يحتاج تغير وتطبيق التقنيات المستخدمة في أي مجال إلى وقت ومال كبير، إلا أنه الأمر أكثر حساسية عندما يتعلق بالمجال الطبي، نظرًا لأهميته الكبيرة لرعاية المرضى.

• التكلفة العالية: إن القيام بتطبيق الذكاء الاصطناعي على المجال الطبي يحتاج إلى مبالغ كبيرة وهائلة، ولكن يتردد بعض المستثمرين في استثمار أموالهم في هذا المجال، وذلك لحاجتهم على التأكد من فعالية هذه التقنيات. إلى جانب ذلك فإنّه يمكن للتكلفة العالية لاستخدام الذكاء الاصطناعي أن تسبب التفرقة بين الغني والفقير، حيث سيتمكن الأغنياء فقط من دفع المصاريف الخاصة بالإمكانيات الحديثة العالية.

• عدم الاعتماد على الروبوتات بشكل كامل: على الرغم من تطبيقات ومزايا الذكاء الاصطناعي العديدة في المجال الطبي إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كلي فيما يتعلق بحياة البشر. فالآلات والروبوتات الخاصة التي تقوم بالعمليات الجراحية تعمل بشكل أوتوماتيكي ولا تعلم بالتغيرات الحيوية أو المضاعفات التي تحدث داخل جسم الإنسان ولذلك لا يتم الاعتماد عليها بالكامل. وبالتالي فإنّه مع التطور التكنولوجي الكبير يمكن الاستفادة من دمج مزايا الذكاء الاصطناعي مع البشر، حيث سيحدث طفرة كبيرة في المجال الطبي والعناية الصحية.

• زيادة نسبة البطالة: بسبب وجود المميزات الكثيرة للذكاء الاصطناعي أصبح يتم استخدامه بشكل أشمل وأوسع عن الماضي، فاستخدام الآلات باستمرار يقلل من حاجة العمالة البشرية. ويساهم الذكاء الاصطناعي في وجود تسهيلات كثيرة بالنسبة للطبيب، حيث لا يجعله بحاجة إلى وجود طاقم طبي كبير، وبالتالي الاستغناء عن بعض الممرضين والمساعدين مما يزيد من نسبة البطالة.

• عدم وصول الذكاء الاصطناعي للنتائج بدقة: عادة ما تكون النتائج التي يتم استخراجها من أجهزة الذكاء الاصطناعي غير دقيقة وقد يحدث تشخيص خاطئ. وذلك لاعتماد الذكاء الاصطناعي على البيانات الخاصة بملايين المرضى، ولكن المؤشرات الحيوية تختلف من شخص لآخر مما يسبب بعض الأخطاء. لكن قد يصبح الأمر في المستقبل أكثر دقة مما هو عليه الآن وذلك بسبب التطورات الحادثة في التكنولوجيا في مجال الطب والمساعدة في تقليل مشاكل الذكاء الاصطناعي.

• الخوف من اقتحام الخصوصية: يقلق بعض المرضى من تسجيل البيانات والفحوصات الطبية على بعض أجهزة الذكاء الاصطناعي وذلك بسبب إمكانية إتاحة هذه المعلومات لبعض الشركات مثل شركات التأمين وبالتالي التنبؤ بحالتهم الصحية.

- **في قطاع التعليم:**

ربما يبدوا تعميم الذكاء الصناعي في التعليم العام الجامعي أو مرحلة ما قبل الجامعي في حاجة لمزيد من الوقت ومزيد من توافر الإمكانات والخبرات، لكن ذلك لا يمنع الاستفادة من تقنيات الذكاء الصناعي في التعليم والتدريب التخصصي، وخصوصا من ناحية توفر ميزه عدم الارتباط بمكان وزمان محددين.

ومن هذا المنطلق يساهم الذكاء الصناعي في مساعدة المعلمين والمحاضرين من خلال تحريرهم من الاعمال المكتبية التي غالبا ما تستهلك جزءا كبيرا من وقتهم، حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في أتمتة معظم المهام العادية بما في ذلك العمل الإداري وتصنيف الأوراق وتقييم أنماط التعلم في المدارس والرد على الأسئلة العامة وغيرها من المهام الإدارية النمطية.

لكن في المقابل تكمن عيوب عمل الذكاء الصناعي في مجال التعليم بما يلي:

- يلغي استخدام الذكاء الاصطناعي الحاجة إلى التدريس وجهًا لوجه، حيث يمكن للمتعلمين اكتساب المعرفة بشكل مستقل عن الزمان والمكان. نتيجة هذا التعلم المستقل هي أن يكتسب التلاميذ المعرفة من المنزل وبالتالي يتم فقد الاتصالات الشخصية والمدرسية، وهو ما يؤدي إلى اهمال الاتصالات الاجتماعية والعزلة وبالتالي غياب الشعور الجماعي والتضامن في أوساط المجتمع على المدى البعيد. إنّ من المهام الاساسية للمعلمين دعم الطلاب وتعزيز التنمية الشخصية لهم، بالإضافة الى نقل الخبرات وتقديم الارشاد الاجتماعي الى جانب الارشاد العلمي، لهذا فان المعلم سواءً كان في مدرسة أو جامعه أو مركز تدريب ليس مجرد وسيط لنقل المعرفة وحسب ولكنه أيضا عنصر اساسي في تطوير الشخصية ونقل القيم الاجتماعية.

لهذا ولمعالجة هذه الإشكالية فهنالك مقترحات لاعتماد النموذج المختلط في التعليم الذي يعتمد على الذكاء الصناعي في دعم المتعلمين وتوسيع خياراتهم الى جانب المعلمين الذين يقومون بدورهم التقليدي في توجيه وارشاد المتعلمين وإبقاء الروابط والاتصال الاجتماعي بينهم قائماً. وبشكل عام يفترض الخبراء أن الذكاء الصناعي سيغير كثيرا في مهنة التدريس، لكن المهنة نفسها لا يمكن استبدالها أبدًا، حيث سيقدم الذكاء الاصطناعي مساهمة مهمة في المؤسسات التعليمية في المستقبل، ولكن لا يمكن أن يأخذ بالكامل دور المعلم أو أن يحلّ محلّه.

- **في قطاع القانون والحقوق:**

على الرغم من التطور الكبير في مجال الذكاء الصناعي، فإنه بشكل ما تعتبر "المحاماة" و "القضاء" من المهن التي لها أمان وظيفي أعلى لطبيعتها المعقدة، فالذكاء الصناعي سوف يكون مركّز على القضايا البسيطة في البداية مثل الافراج بكفالة عن طريق مراقبة الانماط السلوكية للمتهم وتقرير مدى احتمالية هروبه.

فضلا عن ذلك، هناك العديد من الأسباب التي تؤيد أن الذكاء الاصطناعي سيكون له دور فعال في النظام القضائي من أهمها، أن النظام القضائي الحالي يسيطر عليه بشكل غير واضح المساعدين والباحثين القانونيين، لأنهم من يقومون بالبحث والاستكشاف واحياناً تفسير المعلومات، وهذا من شأنه زيادة سعر أتعاب المحاماة. كما يساعد الذكاء الصناعي في سرعة البحث هذا ما يساعد في تخفيف الاعباء على النظام القضائي، ومن ناحية أخرى يمكن توكيل بعض المهام الاضافية للذكاء الاصطناعي مثل مقابلة العملاء وجمع المعلومات بشكل صحيح منهم، فيرى علماء النفس أن الأنسان قد يكون صادقا وأكثر حرية عندما يتحدث إلى آلة لأن الآلات لن تحكم عليهم. لكن بالطبع لن يحل الذكاء الصناعي محل كل وسائل جمع المعلومات فأحيانا تكون المناقشات أكثر فاعلية، ومع ذلك يساعد الذكاء الصناعي في ذلك خلال عمليات الاستجواب والمناقشات في تقصي ردود أفعال الشهود والمجرمين في كل مرة يتحدثون فيها

ومقارنة ذلك دائما للوصول إلى أفضل نتيجة. من هنا وبغض النظر عن مدى تطور التكنولوجيا، فإنها لن تكون أبداً بديلاً عن الحكم واتخاذ القرارات التي لا يمكن إلا للبشر اتخاذها. حيث ما زال هناك حاجة إلى إعداد الطلاب للتفكير مثل المحامين، وهذا لن يتغير أبداً.

- **في قطاع الإعلام:**

الذكاء الاصطناعي بالطبع ليس فقط روبوتات ذكية، بل هو عالم يتمدد، يشمل منصات إنترنت الأشياء، والتي يقصد بها ذلك الترابط بين الأجهزة الإلكترونية من أبسطها إلى أعقدها عبر الإنترنت، بالإضافة إلى أجهزة الهواتف المحمولة العالية الدقة، وتقنيات كشف المواقع، وتطبيقات التوثيق وكشف الاحتيال والتزوير، بالإضافة إلى الطباعة الثلاثية الأبعاد، وأجهزة تحليل البيانات والخوارزميات المتقدمة، وتقنيات جمع المعلومات، وغيرها من التطبيقات الذكية التي لو يتم استثمارها بشكل علمي صحيح، فإنها ستدفع بصحافة الذكاء الاصطناعي خطوات بعيدة، بل ستضع أقدامها في المستقبل وهي لا تزال في الحاضر، أو هكذا يمكن التعبير عن ذلك. وعلى هذا الأساس سيكون "الذكاء الاصطناعي" له تأثير كبير على قطاع الإعلام من خلال تطور النماذج اللغوية الضخمة والصور المرئية التي سيتم تطويرها باستخدام تطبيقات جديدة ومتعمقة تؤدي إلى توليد المحتوى بشكل آلي، وسيتم تأهيل هذه النماذج لتكون واقعية وعملية ومعتمدة على المدى القريب، لتكون مرحلة جديدة من دون استخدام بشري بشكل نسبي، ويتمكن من توفير عدة ممارسات، مثل الترجمة الآلية وإنتاج الحوارات، وإنشاء محتوى الوسائط المرئية الاجتماعية، ونماذج أخرى تمكن الفئات الإعلامية من الوصول لأكبر شرائح المجتمع بأسرع وقت ممكن من خلال ديناميكية البيانات التي يمتلكها الذكاء الاصطناعي.

في الوقت نفسه سيعزز من القدرات الإبداعية وتوفير الوقت والموارد، وستكون ثورة إعلامية جديدة تمتلك توافقاً كبيراً مع التقنيات التي ستوفرها الثورة المعلوماتية وعلم البيانات. إن ملامح هذا الذكاء لن تبدو غريبة في القريب العاجل، وسيأتي تأثيره الكبير على الإعلام والصحافة، مع الاجتياح الكبير للتحولات الرقمية الذكية من المجالات الحيوية؛ لذلك نرى أن صحافة الذكاء الاصطناعي وضعت قدمها بالفعل في عالم الصحافة والإعلام، ما سيؤدي إلى إحداث تغيير جذري في عالم الإعلام الجديد.

بعد هذا الحديث المختزل عن عالم الذكاء الاصطناعي المتشابك والمتمدد، فإنّ الإعلام التقليدي بما فيه الصحافة، مطلوب منه مواكبة التقنيات الجديدة، حيث تحتاج غرف الأخبار في التلفزيونات والصحف مثلا إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل تطوير أعمالها، وتوفير جهود صحافييها المهدرة على أمور روتينية، لتقوم بها برامج ذكية متطورة، مثلما قامت به وكالة الأنباء الكندية من إنشاء نظام لتسريع الترجمات يعتمد على الذكاء الاصطناعي، أو نظام يكشف عن الصور المزورة كما فعلت وكالة الأنباء الفرنسية، وغيرها من أمثلة. ورأينا قبل عدة سنوات كيف أنّ وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" تبث حديثاً لأول مذيع افتراضي، تم فيه دمج التسجيل الصوتي والفيديو في الوقت الحقيقي مع شخصية افتراضية.

كل ذلك في تطور واضح لعمليات استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال تكنولوجيا محاكاة الإنسان للصورة الذهنية، الأمر الذي أحدث نقلة نوعية في الوسط الإعلامي، ويطرح تساؤلاً آخر، وهو ما مدى الجاهزية لمثل هذه الاستخدامات أثناء الأزمات؟ لذلك فالتحدي الكبير لقطاع الإعلام (التقليدي والجديد)؛ يكمن في المواكبة والدخول والتعرف على أهم التقنيات الجديدة، ووضع أسئلة البحث المتمثلة بماذا تحتاج غرف الأخبار؟ ماذا يحتاج الصحافي الجديد؟ ماذا يريد الإعلام من تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل تطوير الأعمال؟ ماذا؟ هي نقطة البداية للوصول للمؤشرات التي نحتاج إليها لتطبيق الأهداف على أرض الواقع الذي سيشكل أبعاداً جديدة لإعلام يتميز بالاحترافية في المستقبل.

إن صحافة الذكاء الاصطناعي لا شك بأنها ستخلق ثورة في صناعة الإعلام، حيث لن تكون هناك حدود جغرافية، ولا قانونية، ولا أي قيود من تلك التي تضعها الحكومات أو الجهات المسؤولة في كل دولة على حرية الرأي ونقل الخبر والمعلومة، بل سيكون المتلقي أو المتفاعل مع المواد الإعلامية هو الحكم، وهو من يقرر صلاحية أي مادة إعلامية من عدمها، من بعد أن تتراكم عنده الخبرة الكافية بعد حين من الدهر لن يطول، يستطيع عبرها الفصل واتخاذ القرار.

وهذا الأمر سيخلق منافسة شرسة للغاية بين المؤسسات الإعلامية المختلفة، وسيكون الرابح فيها دون شك هو ما يمكن تسميته قنّاص الفرص، الذي يكون على شكل مؤسسات إعلامية من تلك التي ترى مستقبلها واضحا وضوح الشمس، فتعمل في حاضرها لغدها، وتقوم بمسايرة هذا الواقع المتطور المتجدد والمواءمة معه، عبر اقتناص أي فرصة لتحديث وتعزيز منتجاتها، وتطوير طرق الإنتاج والإبداع فيها،

من خلال الحصول على أحدث التقنيات المتطورة في عالم الذكاء الاصطناعي، والعمل على دمجها في صناعتها أو صناعة الإعلام بشكل عام.

أما الخاسر الأكبر دون ريب فهو المتأخر أو المسوّفُ للأمور، حتى تجده يتحول بعد حين من الدهر قصير إلى جهة مستهلكة أو ربما مخترقة من كل تلك الجهات قناصة الفرص، المسايرة للتطور التقني والمعلوماتي، والمسيطرة بعد قليل على سوق إعلام الذكاء الاصطناعي.

- **في قطاع الزراعة، والصناعة، والتجارة**

بدأت تقنيات "الذكاء الاصطناعي" تغير معالم قطاع الصناعة خاصة مع تطور مجالات مكملة له مثل الحوسبة السحابية، والبيانات الكبيرة، وإنترنت الأشياء. وستضطر مصانع المستقبل للتحول إلى شركات رقمية للمحافظة على تنافسيتها مع انخفاض تكاليف تطبيق الذكاء الاصطناعي، وما سيساهم به في رفع كفاءة وجودة الإنتاج. لكن على الرغم من ذلك يتطلب تطبيق الذكاء الاصطناعي في المصانع وجود شبكات متصلة ببعضها بعضا، قادرة على أخذ البيانات من خطوط الإنتاج وفرق التصميم والهندسة ومن قسم مراقبة الجودة، لتشكيل عملية ذكية متكاملة، أي يجب وضع الأجهزة الذكية الصحيحة في نقاط جمع البيانات الصحيحة لنجاح العملية. وعلى سبيل المثال سيسمح الذكاء الاصطناعي لأجهزة الاستشعار بالكشف عن العيوب على خط الإنتاج، ليتم إرسالها إلى السحابة التي تحوي خصائص المنتج للتحقق من صحة هذه المعلومات، ومن ثم يتم اتخاذ القرار بسحب الجزء المعيب عن خط الإنتاج على الفور. هذا سيوفر الملايين من الدولارات على المصنعين ليس فقط في عملية الإنتاج وإنما سيخفف ذلك من اضطرار الشركات إلى سحب منتجات ذات عيوب من السوق. وفيما أن تطبيق هذه التقنيات لا يزال مكلفا في بعض الأسواق مقارنة مع سعر اليد العاملة مثل الصين والهند، إلا أنه مع تطورها أكثر ستنخفض التكلفة. وقد أظهرت دراسة لمجموعة بوسطن الاستشارية BCG أن استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقلل من تكاليف تحول المنتجين إلى استخدام الروبوت الصناعي بنسبة تصل إلى 20%، مع ما يصل إلى 70% من خفض التكلفة الناتجة عن زيادة إنتاجية القوى العاملة.

ومع التطورات المستقبلية سيصبح الذكاء الاصطناعي أساسيا في تقييم الفرص والتنبؤ بالطلبيات المستقبلية وهو ما سيخفف من التكاليف على المصانع. وكذلك يمكن للمنتجين أن يرفعوا مبيعاتهم باستخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير وإنتاج منتجات مبتكرة مصممة خصيصًا لكل عميل على حدة. إذاً من الواضح أن الذكاء الاصطناعي سيلعب دورا أساسيا في "مصانع المستقبل" التي ستكون بحاجة للتحول إلى شركات رقمية إذا أرادت أن تستمر في العمل، فالأفكار الذكية ستحول المعلومات إلى نتائج ملموسة.

أما في قطاع "الزراعة" فإنّه يمكن للذكاء الاصطناعي تغيير مستقبل الزراعة، وقد دخل فعليًا في كل العمليات الزراعية: من فحص التربة، إلى الكشف عن الآفات وأمراض النبات، إلى الري الذكي وغيرها.

وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فإنّه من المتوقّع أن يشهد عدد سكان العالم ارتفاعًا كبيرًا بحلول عام 2050، حيث سيصل لقرابة 10 مليار نسمة، ومع هذه الزيادة، هناك حاجة إلى طرقٍ جديدة للإنتاج في الزراعة من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية. وتلعب التقنيات الرقمية وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في تعزيز القدرة على إنتاج الغذاء، وتسهيل الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية، بما يساعد في تحسين المحاصيل والأصول الزراعية، بل وتوفير الوقت وتكاليف العمالة وغيرها.

ويتيح الذكاء الاصطناعي من خلال بيانات أجهزة الاستشعار الموضوعة في التربة، أو صور الهواتف الذكية إمكانية اكتشاف عيوب التربة، والتعرّف على نقص المغذّيات فيها. كذلك يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة المزارعين على تحديد الأماكن الأنسب لزرع محاصيل معينة وذلك بناءً على الخصائص الجغرافية للحقل، أو التركيب الكيميائي للتربة وغيرها. ويعمل الذكاء الاصطناعي من خلال الاستعانة بمجموعات البيانات (Datasets) على التحقّق من الآثار البيئية لاستخدام كميات وأنواع مختلفة من الأسمدة. كما يمكن الاعتماد عليه في تحديد الجرعات المناسبة، والتقليل من التأثير السلبي على المحاصيل.

إنّ مفهوم الزراعة المستدامة يتطلّب استخدامًا ذكيًا للمياه العذبة. وهنا يأتي دور أدوات مثل "Heliopas" و"CultYvate" حيث بعضها يراقب إنتاجية استخدام المياه، بينما يقوم البعض الآخر بأتمتة سير عمل الري. وبالإمكان أيضًا الذهاب إلى أبعد من ذلك واستخدام قدرات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الري التاريخية، والعثور على أفضل أنماط استهلاك للمياه بناءً على الحاجة. وباستخدام قدرة

التنبؤ على الطقس التي توفّرها أداة "Fasal"، يمكن للمزارعين تغيير خطط الري، والاستفادة من مياه الأمطار، وهذا ما قد يوفّر من موارد المياه بنسبة تصل إلى 50 في المئة.

ويهدف تحسين استهلاك مبيدات الأعشاب والآفات إلى جعل المَزارع مستدامة مع ضمان سلامة الأغذية. ويلعب الذكاء الاصطناعي دورًا في اكتشاف الأعشاب الضارة والأمراض التي قد تصيب وتقضي على المحاصيل الزراعية، ويتمّ التنبؤ بهجمات الآفات من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية أو الطائرات بدون طيار، وكشف الأنماط في نشاط الحشرات أو الفيروسات، ورصد ومقارنة البيانات الواردة لملاحظة علامات ما قبل الهجوم. وبوجود هذه البيانات في متناول اليد، يمكن للمزارعين منع الهجمات دون التأثير على صحة المحاصيل.

ومن خلال مقارنة البيانات واللقطات الميدانية الحالية بدورة النمو للمحاصيل خلال المواسم الماضية، يستطيع الذكاء الاصطناعي التنبؤ بموعد الحصاد بشكلٍ دقيق، وأيضًا يعمل على أتمتة إدارة المحاصيل وحصاد وتعبئة المحاصيل.

التوصيات

يتضح من خلال الأثر العميق للدراسة، أنّ العالم بما في ذلك البلدان العربية، يحتاج إلى قواعد أخلاقيّة أقوى للذكاء الاصطناعيّ، باعتبار أنّ ذلك هو التحدّي الّذي نواجهه في وقتنا الحاضر، ومن هذا المنطلق المطلوب ما يلي:

- حماية البيانات: وذلك عبر ضمان المزيد من الحماية للأفراد، من خلال تأمين الشفافية والأهلية والمراقبة في التعامل مع بياناتهم، حيث نبغي أن يتمكّن الأفراد من الحصول على سجلات بياناتهم الشخصية أو حتى حذفها. على أن تتضمّن إجراءات لحماية بيانات الأفراد ومعارفهم، وحقهم في التحكم ببياناتهم.
- حظر وضع العلامات الاجتماعية وإجراء عمليات المراقبة الجماعية: حظر استخدام نظم الذكاء الاصطناعي لأغراض وضع العلامات الاجتماعية أو إجراء عمليات مراقبة جماعية، بحيث على الدول عند إعداد الأطر التنظيمية، مراعاة وجوب اقتصار تحمّل المسؤولية النهائية والخضوع إلى المساءلة على البشر، إذ لا ينبغي منح تقنيات الذكاء الاصطناعي بحدّ ذاتها شخصية معنوية.
- المساعدة في عمليات الرصد والتقييم: تقييم العواقب الأخلاقية من خلال مساعدة البلدان والشركات في إعداد نظم الذكاء الاصطناعي ونشرها بغية تقييم تأثير هذه النظم في الأفراد والمجتمع والبيئة.
- حماية البيئة: يجب على الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصطناعي تفضيل اختيار وسائل الذكاء الاصطناعي التي تتسم بالكفاءة في استخدام البيانات والطاقة والموارد، كي تسهم هذه الوسائل في ضمان توطيد دور الذكاء الاصطناعي البارز باعتباره إحدى أدوات التصدي لتغير المناخ ومعالجة القضايا البيئية.

أما الدول العربية فتحتاج إلى ما يلي:

- تطوير التشريعات العربية واستحداث تشريعات جديدة تكون قادرة على استيعاب الخصائص الفريدة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ووضع الأطر التي تكفل الاستخدام الآمن لها، والعمل على استثمارها في تحسين واقع حقوق الإنسان من خلال تطوير آليات الرصد والمتابعة بصورة أفضل.
- إنشاء لجنة متخصصة للذكاء الاصطناعي في البرلمان العربي، وتشجيع البرلمانات في الدول العربية للحذو بهذا الاتجاه.
- إعداد استراتيجية عربية موحدة وقانون استرشادي ينظم الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته.
- أهمية الاستثمار في الكوادر البشرية وتأهيلها لمواكبة آخر المستجدات في هذا المجال عن طريق إنشاء مؤسسة عربية لبحوث الذكاء الاصطناعي تنطوي تحت مظلة جامعة الدول العربية.
- هناك عدة مكونات لنجاح استراتيجية الذكاء الاصطناعي في البلدان العربية، من بينها ضمان تشريعات صديقة للابتكار، وتغيير دور الحكومة ليكون عامل تمكين للابتكار وضمان أن البنية التحتية اللازمة متاحة للجميع.
- يجب على البلدان تحديث المناهج الدراسية لتشمل مهارات البرمجة، والمهارات التي لا يمكن للحواسيب أو الآلات القيام بها، مثل التفكير النقدي، والتعاون، وبناء الفريق، والمهارات الاجتماعية والعاطفية.
- التركيز على البعد الأخلاقي للذكاء الاصطناعي والإرشادات التوجيهية للبرمجة المسؤولة، ونشر الوعي بين السكان حول فوائد وتحديات الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز الصناعة المبنية على تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتركيز على التنافسية والأولويات الوطنية.

اتحاد الغرف العربية يشارك في المؤتمر العربي – الصيني في الرياض:

الصين شريكًا رئيسًا اقتصاديا هاما للعالم العربي ولذلك يجب تحويل الشراكة إلى تحالف استراتيجي

ترأس أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، وفد الاتحاد المشارك في المؤتمر الاقتصادي العربي– الصيني العاشر الذي استضافته الرياض– المملكة العربية السعودية خلال الفترة 12–11 حزيران (يونيو) 2023، بتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف السعودية ووزارة الاستثمار السعودية واتحاد الغرف العربية وجامعة الدول العربية والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية ccpit.

وعقد المؤتمر تحت رعاية سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الامير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ال سعود، وحضور معالي وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل بن فرحان بن عبد الله بن آل سعود، وأمين عام جامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط ووزير الاستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح، ووزيرة التعاون الدولي في مصر د. رانيا المشاط، ووزير الصحّة المصري د. خالد عبد الغفار، ولفيف من كبار رجال الأعمال والقطاع الخاص العربي على رأسهم من مصر سميح ساويرس واحمد السويدي وعدد من الوزراء والمنظمات والهيئات الاقتصادية العربية، فضلا عن مشاركة أكثر من أربعة الاف شخصية رسمية واقتصادية من رجال أعمال ومستثمرين من الجانبين العربي والصيني منهم 1500 مشارك من الصين.

وفي تصريح له أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير ناس، على "أهمية تطوير العلاقات العربية الصينية في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية، مشيراً إلى أن "مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين" الذي عقد بتنظيم من وزارة الاستثمار السعودية، بالشراكة مع اتحاد الغرف العربية، والأمانة العامة للجامعة العربية، والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية رئيس مجلس الوزراء – حفظه الله – يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون الخليجي والعربي مع جمهورية الصين تسهم في خلق فرص الاستثمار البينية، في العديد من القطاعات".

وأوضح أنّ "الصين تعد شريكا مهما للعالم العربي حيث يمتد

التعاون المشترك بينهما إلى نحو 1500 سنة منذ طريق الحرير، القديم الذي كان يربط بين الحضارة الصينية والحضارة العربية ربطا وثيقا"، مشيراً إلى "ارتفاع حجم التجارة البينية إلى ما يزيد عن 319.295 مليار دولار، بينما تخطّى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الدول العربية حدود 23 مليار دولار، بزيادة 2.6 مرة على مدى 10 سنوات، مع تنفيذ أكثر من 200 مشروع حيوي".

وشدد ناس على أنّ "التعاون بين الجانبين العربي والصيني يجب أن يكتسب زخما بارزا في قطاعات التكنولوجيا الفائقة التطوّر، بما في ذلك اتصالات الجيل الخامس 5G والطاقة المتجددة والفضاء والاقتصاد الرقمي واللوجستيات لاسيما في ظل ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من متغيرات وتطورات في الفترة الراهنة"، لافتاً إلى أن "الجانبين العربي والصيني يمتلكان صفات تكاملية قوية وإمكانيات كبيرة لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ما يلبي المتطلبات المستقبلية لشعوبهما في مواصلة تعزيز أطر التنمية والاستدامة على مختلف المستويات وكافة الأصعدة لتحقيق الرؤى والتطلعات التنموية".

وقال إن "حرص المملكة العربية السعودية على استضافة هذا الحدث الهام دليلاً على سعيها الدؤوب لتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية المحققة للنهوض والرفاهية المكملة للنجاحات الاقتصادية التنموية"، معرباً عن مدى الفخر والاعتزاز، بما تشهده المملكة من تطوّر وازدهار وانفتاح، ونهضة اقتصادية وتنموية غير مسبوقة، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز؛ ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء، -حفظهما الله-

اللذان يحملان على عاتقهم اليوم طموح الشباب وآمالهم نحو مستقبل يحاكي تطلعاتهم وتوجهاتهم، ويعلي شأنهم بين المجتمعات والشعوب.

ورأى ناس أنّ "غالبية الدول العربية اليوم تمتلك رؤى تنموية وطنية تعتمد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنويع مصادر النمو الاقتصادي، لا سيما دول الخليج التي تقوم رؤيتها التنموية على تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي وتطوير نشاطات جديدة، من أهمها تعزيز البنية التحتية للقطاع اللوجيستي، وتطوير قطاع تكنولوجي قوي يتسق مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي"، معتبراً أن "هذه الرؤى تتلاقى بشكل إيجابي مع أهداف مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي ترتكز بدورها على تطوير البنية التحتية والاتصال التكنولوجي بين الدول المنضمة إليها".

وختم رئيس الغرف العربية تصريحه بالقول إن "العالم يشهد تغيّرات كبيرة، وفي ظل هذه اللحظة الاستثنائية، فإنّ هناك حاجة أكثر من ملحة للجانبين العربي والصيني لتعزيز الوحدة والتعاون وتبادل الدعم، وذلك عبر مضاعفة جهودنا لبناء مجتمع صيني عربي ذات مستقبل مشترك للعصر الجديد، والإسهام في القضية النبيلة للتقدم البشري".

خالد حنفي

واعتبر أمين عام الاتحاد خالد حنفي، خلال تصريحات له ضمن أعمال المؤتمر، أنّ "استضافة المملكة العربية السعودية لهذا المؤتمر يأتي استكمالًا لجهودها الناجحة مُنذ عقد القمة العربية الصينية خلال العام 2022 في الرياض"، مشيرًا إلى أنّ "مخرجات تلك القمة أعطت دفعة جديدة للتعاون العربي الصيني في مختلف القطاعات والمجالات".

ورأى أنّ "هناك فرصة جادة وحقيقية من أجل العمل على تعزيز وتكريس الصداقة العربية – الصينية التاريخية، وبناء مستقبل مشترك نحو عصرٍ جديدٍ يعود بالخير على الشعوب، ويحافظ على السلام والتنمية في العالم"، لافتا إلى "وجود سبل كبيرة من أجل تطوير العلاقات الاستثمارية والتجارية بين العالم العربي والصين، ومن هنا تكمن الحاجة إلى التوافق المشترك وتبادل الخبرات وإطلاق فرص جديدة للنمو والاستثمار، والتي من شأنها تحقيق الرخاء والتقدم والازدهار لشعوب المنطقة والعالم".

وأشار إلى أنه "خلال العقود القليلة الماضية نمت العلاقة العربية بشكل وثيق مع الصين التي تعتبر شريكًا رئيسًا للعالم العربي وبوابة

له"، موضحا أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه من الصين إلى الخارج نما بمعدل قدره 20 في المئة سنويًا على مدار العقد الماضي، حيث بلغ نصيب العالم العربي منه حوالي 23 مليار دولار، ولا تزال هناك إمكانية لزيادة تدفقات الاستثمار في الاتجاه الآخر للاستفادة من سوق الصين الكبيرة والمزدهرة. في المقابل بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين عام 2021 حوالي ثلاثة تريليونات وستمائة مليار دولار 12 في المئة منها من العالم العربي. وبالتالي تؤشّر هذه الأرقام إلى وجود رغبة صادقة وحقيقية من أجل الارتقاء بالعلاقات المشتركة إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية".

ونوّه إلى "وجود قطاعات استراتيجية يمكن تعزيز الاستثمارات المشتركة من خلالها، ولا سيّما الاستثمارات في القطاع التكنولوجي. كما يمكن تعزيز التعاون في مجال الاقتصاد الأخضر والهيدروجين الأخضر من أجل خفض الانبعاثات الدفيئة. بالإضافة إلى العمل على تعزيز سلاسل الإمداد والتوريد خصوصا في ظل وجود موانئ ومناطق لوجستية حيوية واستراتيجية، يمكن من خلالها الانفتاح ليس فقط على الأسواق المشتركة بل التوجه نحو الأسواق العالمية، بما يساعد في معالجة تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمي".

ونوّه إلى "أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص، الذي يعد اللاعب المحوري والأساسي في تطوير العلاقات العربية – الصينية"، لافتا إلى أنّ "اتحاد الغرف العربية من خلال شراكته الاستراتيجية مع المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية ccpit، تمكّن في السنوات الأخيرة من الارتقاء بمستوى العلاقات بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب والصينيين، سواء من خلال تنظيم مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، أو من خلال المعرض العربي – الصيني الذي يعقد دوريا في مقاطعة نينغشيا ذات الغالبية الإسلامية"، لافتا إلى أنّ "الرؤية منصبة اليوم نحو تعزيز دور الشباب، عبر دعم رواد الأعمال العرب والصينيين، من خلال تنظيم مسابقة لرواد الأعمال العرب والصينيين".

واعتبر أنّ "الآمال والطموحات كبيرة، ومن هذا المنطلق نسعى إلى ليس فقط زيادة التبادل التجاري بين الجانبين العربي والصيني، بل انتهاج نهج جديد في العلاقة قائم على التحالف الاستراتيجي، خصوصا في ظل وجود فرصة كبيرة للعالم العربي للاستفادة من الفوائض المالية الضخمة التي تمتلكها الصين، عبر تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في المنطقة العربية ضمن مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني تشي جي بينغ عام 2013".

لقاءات على هامش المؤتمر

وأجرى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، على هامش أعمال المؤتمر العربي – الصيني، سلسلة لقاءات، حيث التقى مع رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن الحويزي بحضور رئيس غرفة طرابلس والشمال في لبنان توفيق دبوسي، وأمين عام اتحاد الغرف السعودية حسين العبد القادر.

كذلك التقى الأمين العام خالد حنفي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية الشيخ العافية بن محمد خونا بوجود أمين عام الغرفة الموريتانية، ومديرة الغرف العربية والأجنبية والمشتركة في اتحاد الغرف العربية هدى كشتان.

وهدفت اللقاءات إلى تعزيز التعاون بين اتحاد الغرف العربية واتحادات الغرف المنضوية تحت لواء الاتحاد، وذلك في سبيل تعظيم دور القطاع الخاص العربي.

مستجدات الأمن الغذائي العربي في ضوء التطورات العالمية
نحو نظم غذائية صامدة ومستدامة

إعداد: د. نجوى زهار – اتحاد الغرف العربية

شهدت المنطقة العربية نمواً سكانياً كبيراً وتحضراً وتطوراً اقتصادياً في العقود الأخيرة مما أدى إلى تغير الأنماط الغذائية وزيادة الطلب على الغذاء، مما فرض ضغوطا هائلة على النظم الغذائية في المنطقة. وفي حين أحرزت بعض البلدان أحرزت تقدماً ملحوظاً في تحقيق الأمن الغذائي، لا يزال البعض الآخر يواجه التحديات المستمرة، مثل الفقر والصراعات المسلحة ومحدودية الموارد والتقلبات المناخية خصوصا في ظل التطورات العالمية الأخيرة.

تتمحور هذه الدراسة حول استكشاف مستجدات وتداعيات واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مع التركيز على ضرورة تطوير أنظمة غذائية مرنة ومستدامة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الحالي للأمن الغذائي، والعوائق الرئيسية، وفحص الحلول المبتكرة، من أجل توليد رؤى يمكن أن تسترشد بها السياسات والتدخلات لتعزيز نتائج الأمن الغذائي في المنطقة.

بحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة، «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة».

ويشمل هذا المفهوم أيضا تعزيز القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وضمان وصول السكان إلى أسواق المواد الغذائية.

لكن، قبل الخوض في دراسة الأمن الغذائي في المنطقة العربية،

من الضروري وضع أساس للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها هذا المجال إذ يشمل الأمن الغذائي أبعاداً وعوامل مختلفة تساهم في قدرة الأفراد والمجتمعات على الوصول إلى غذاء كاف وآمن ومغذٍ واستهلاكه.

التوافر

- يشير إلى الوجود المادي للطعام في منطقة أو بلد معين.
- يشمل جوانب مثل الإنتاج الزراعي والواردات ومخزون الأغذية.
- يضمن التوافر الكافي إمداداً مستقراً من الغذاء لتلبية احتياجات السكان.

الوصول

- يشير إلى قدرة الناس على الحصول على الغذاء، جسدياً واقتصادياً.
- يشمل عوامل مثل مستويات الدخل والقوة الشرائية والقدرة على تحمل التكاليف.
- يتأثر بعوامل مثل الفقر وعدم المساواة والتفاوتات الاجتماعية

الإستخدام

- يشير إلى استخدام الطعام من قبل الأفراد والمجتمعات لتلبية احتياجاتهم الغذائية.
- يشمل جوانب مثل سلامة الأغذية والتثقيف الغذائي والممارسات الثقافية.
- يضمن الاستخدام السليم أن يوفّر الغذاء للمستهلك العناصر الغذائية الضرورية

الإستقرار

- يشير إلى الاتساق والقدرة على التنبؤ بتوافر الغذاء والوصول إليه بمرور الوقت.
- يشمل استقرار الأسعار وعمل السوق والقدرة على الصمود أمام الصدمات.
- ضروري لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل ومنع التقلبات المفاجئة.

المرونة

- تشير إلى قدرة النظم الغذائية والمجتمعات على الصمود والتعافي من الصدمات.
- تشمل التكيف والتعافي من التحديات، مما يضمن استمرار الوصول إلى الغذاء.

الإستدامة

- تتعلق بقدرة النظم الغذائية على تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.
- تشمل الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والجدوى الاقتصادية وتهدف إلى تقليل الآثار البيئية السلبية وتعزيز التنوع البيولوجي وضمان الوصول العادل إلى الموارد.

أولا: خلفية وأهمية الأمن الغذائي العربي

يرتبط الأمن الغذائي في المنطقة العربية بالتداعيات العالمية، نظرا إلى الترابط المتزايد بين الدول في جميع المجالات. إذ يُعد العالم العربي من أكبر المناطق المستوردة للغذاء، وله علاقات تجارية دولية مهمة. وبالتالي يمكن أن يكون لعدم الاستقرار في الإمدادات الغذائية أو ارتفاع الأسعار في المنطقة العربية آثارا مضاعفة على الأسواق العالمية والتأثير على الأمن الغذائي في أجزاء أخرى من العالم.

وتمتلك المنطقة العربية إمكانات زراعية كبيرة، يمكن إذا تم تسخيرها بشكل مستدام، أن تساهم في الأمن الغذائي داخل المنطقة وعلى الصعيد العالمي. حيث تزخر المنطقة بأراضي زراعية متنوعة، ومجموعة متنوعة من المحاصيل وأنواع الماشية. ويمكن للمنطقة العربية من خلال الاستثمار في البحوث الزراعية والابتكار، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي، تعزيز قدراتها في مجال إنتاج الغذاء وتقليل اعتمادها على الواردات. ومع ذلك، شهدت المنطقة في العقود الأخيرة تحولات عميقة أثرت بشكل كبير على أمنها الغذائي.

وقد أدى النمو السكاني السريع والتحضر والتنمية الاقتصادية، إلى ضغوط كبيرة على النظم الغذائية في المنطقة العربية. حيث تضاعف عدد السكان في العالم العربي منذ الستينات، ومن المتوقع أن يستمر في النمو، مما يفرض طلباً متزايداً على نظم إنتاج وتوزيع الغذاء.

علاوة على ذلك، أدى التحضّر إلى تغييرات كبيرة في الأنماط الغذائية، مع التحول نحو المزيد من الأطعمة المصنعة وزيادة الاعتماد على الواردات. وعلى هذا الصعيد يمكن الإشارة إلى أنّ أهمية الأمن الغذائي العربي، تكمن في الديناميكيات المعقدة للنمو السكاني والتحضر والتحديات البيئية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. ومن خلال مواجهة هذه التحديات والاستفادة من الإمكانات الزراعية في المنطقة، يمكن للعالم العربي تحقيق أنظمة غذائية مرنة ومستدامة، وضمان الأمن الغذائي لسكانه والمساهمة في أهداف الأمن الغذائي العالمي الأوسع.

1. تحديات الأمن الغذائي العربي في ظل التطورات العالمية:

أدّت التطورات العالمية الأخيرة مثل جائحة COVID-19 والحرب الروسية الأوكرانية، إلى تداعيات مضاعفة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية. حيث عطّلت جائحة COVID-19 سلاسل التوريد العالمية، وأدت إلى تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة في جميع أنحاء العالم. وشهدت المنطقة العربية، التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية اضطرابات في التجارة واللوجستيات، مما شكل مخاطر على توافر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه. كما أثر إغلاق الحدود والقيود المفروضة على الحركة وانخفاض تدفقات التجارة العالمية حصول المنطقة العربية على السلع الغذائية الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك أدت الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الجيوسياسية، إلى تفاقم التحديات التي تواجه المنطقة العربية في ما يتعلق بالأمن الغذائي. فقد أدى الصراع إلى تعطيل طرق الإنتاج الزراعي والتجارة خاصة بالنسبة للحبوب والمحاصيل الأساسية الأخرى. وقد أثر تقلب الأسعار الناتج عن ذلك وانقطاع سلسلة التوريد، على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وإمكانية الوصول إليه في الدول العربية.

وانطلاقا من ذلك، كشفت الجائحة والأزمة في أوكرانيا عن وجود العديد من نقاط الضعف في سلاسل الإمداد الغذائي العربي، وقد ساهمت الزيادة في تكلفة المعاملات التجارية عبر الحدود في المنطقة العربية، وزيادة التأخير بسبب حالة عدم اليقين بشأن العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الناجم عن اضطرابات سلسلة التوريد، في حالة من عدم الاستقرار التجاري، وبالنتيجة، في انعدام الأمن الغذائي.

ويمثّل تعرّض النظم الغذائية للصدمات والاضطرابات الخارجية من جهة، وتغير المناخ وندرة المياه وتدهور الأراضي من جهة أخرى، تهديدات داخلية كبيرة للإنتاج الزراعي والغذاء. إلى جانب ذلك هناك العديد من التحديات التي تؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وهي كالتالي:

- ندرة المياه: تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق جفافاً في العالم، مع محدودية موارد المياه العذبة حيث يعدّ القطاع الزراعي المستهلك الرئيسي للمياه، وتمثل أكثر من 80٪ من إجمالي الاستهلاك. وبنتيجة ذلك تحد ندرة المياه من إنتاج الغذاء وتجعل من الصعب الحفاظ على الزراعة، لا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

- عدم الاستقرار السياسي والصراعات: يؤثر عدم الاستقرار السياسي والصراعات في المنطقة بشكل كبير على الأمن الغذائي. حيث تعطّل الحروب والنزاعات إنتاج الغذاء وتوزيعه، مما يؤدي إلى نقص الغذاء وارتفاع الأسعار. كما يؤدي تهجير الأشخاص إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي حيث يكافح اللاجئون والمشردون داخلياً للحصول على الغذاء.

- قلة الأراضي الصالحة للزراعة: تمتلك المنطقة العربية مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تصلح حوالي 3 في المئة فقط من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. كما تؤدي الكثافة السكانية العالية والتحضر والتصنيع، إلى تقليل توافر الأراضي الصالحة للزراعة. ونتيجة لذلك، تعتمد المنطقة بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها الغذائية.

- الاعتماد على الواردات الغذائية: في ضوء ندرة الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والمياه وتغير المناخ، وارتفاع منسوب الظروف المناخية القاسية، فإنّ المنطقة ستكون غير قادرة إلى حد كبير على إطعام عدد متزايد من السكان بالأغذية المحلية، ما يتحتّم عليها استيراد المنتجات الزراعية. إذ يتم استيراد أكثر من 50 في المئة من الأغذية المستهلكة في المنطقة العربية، مما يجعلها واحدة من أكبر المناطق في العالم المستوردة الصافية للغذاء.

ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة معرضة بشكل متزايد للتأثر بالصدمات في أسواق السلع الدولية. وهي تواجه حالة خطيرة من عدم اليقين في جانب العرض والطلب، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

- سرعة النمو السكاني: لا يتماشى الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية مع النمو السكاني المطرد. فعلى مدى العقد الماضي، كان متوسط معدل النمو السكاني السنوي في المنطقة العربية ضعف المتوسط العالمي تقريبا. وفي الوقت الذي يتوقع فيه أن يواصل عدد السكان نموه، ستستمر المنطقة في الاعتماد على

التجارة والأسواق الدولية، وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لواضعي السياسات.

مجموع سكان العالم العربي بالمليون نسمة – المصدر Statistica 2023

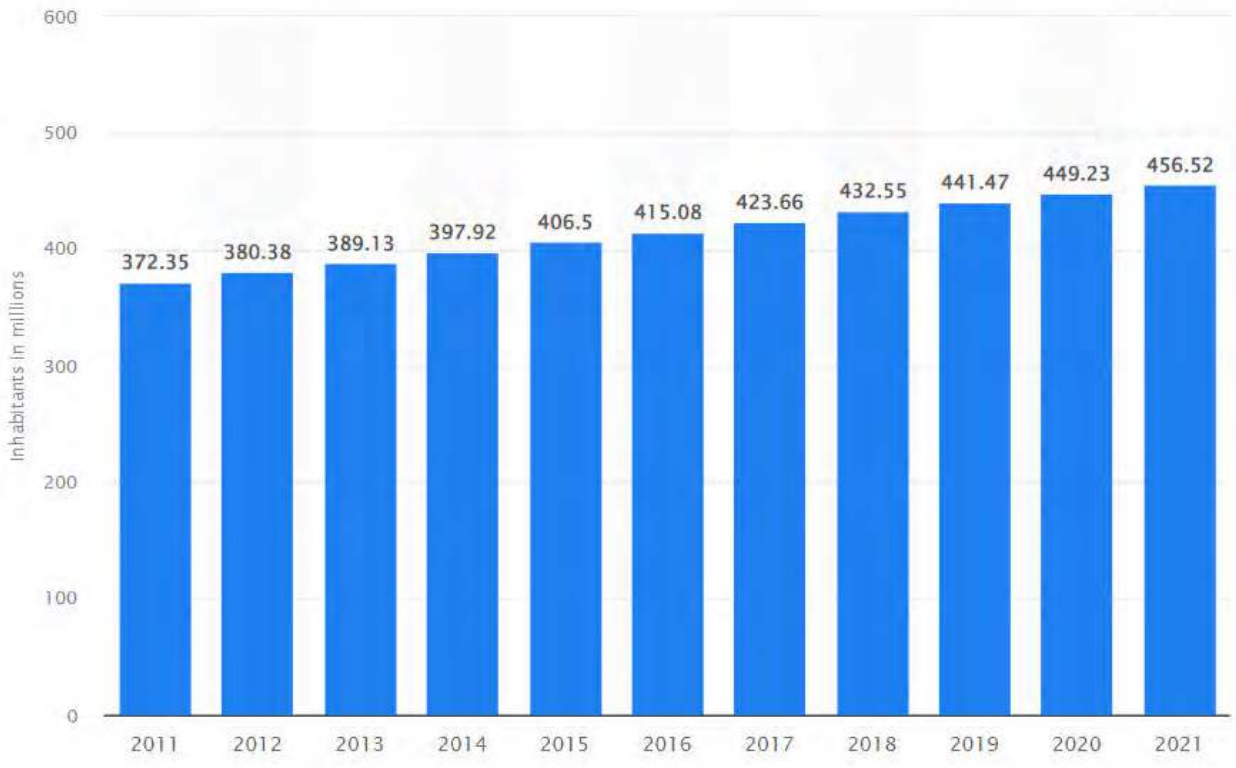

▪ تغير المناخ: المنطقة العربية معرضة بشكل خاص لتغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات القائمة للأمن الغذائي. وقد أدى تغير المناخ إلى موجات الجفاف والفيضانات الشديدة والمتكررة وغيرها من الظواهر المناخية التي تقلل من غلّة المحاصيل وتؤثر على إنتاج الغذاء. ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار أيضاً على جودة وكمية المياه المتاحة للزراعة.

▪ التفاوت الكبير في توزيع الدخل: يؤثر على القدرة الكلية للسكان على تحمل تكاليف شراء أغذية مغذية. ونظرا لاعتماد المنطقة على استيراد السلع الأساسية، فإن العديد من البلدان معرضة للتأثر بأي اختلال في الإمدادات وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. ونتيجة لذلك، غالبا ما تكون إمدادات المنتجات الغذائية وأسعارها غير مستقرة، مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي والتغذية.

ثانيا: الانعكاسات العالمية للأمن الغذائي العربي

تتجاوز قضية الأمن الغذائي في المنطقة العربية حدود المنطقة، وتؤثر على العالم ككل نظراً لكونها مستوردا ومصدّرا رئيسيا للمنتجات الزراعية. ويمكن أن يكون لعدم الاستقرار في الإمدادات الغذائية أو تقلبات الأسعار في المنطقة العربية، آثار مضاعفة كبيرة على أسعار الغذاء العالمية والتدفقات التجارية. كما تؤثر أي اضطرابات في إنتاج الغذاء أو توفره في الدول العربية على الأمن الغذائي العالمي، من خلال تشديد الإمدادات وزيادة تقلبات السوق. علاوة على ذلك، فإن ضعف المنطقة العربية أمام تغير المناخ وندرة المياه يزيد من تفاقم المخاوف العالمية.

1. التأثير على أسعار الغذاء العالمية وتوافرها وديناميكيات السوق

من المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة العربية إلى 652 مليون بحلول عام 2050، مما يستلزم زيادة كبيرة في إنتاج الغذاء لتلبية الطلبات المتزايدة، إذ وبسبب تأمين جزء كبير من الاحتياجات الغذائية عبر الواردات، فإن أي اضطرابات في الأمن الغذائي للدول العربية، يمكن أن يكون لها تداعيات خطيرة على توافر الغذاء العالمي واستقرار الأسواق.

من هنا لا يمكن التقليل من تأثير الأمن الغذائي العربي على أسعار الغذاء العالمية وتوافره وديناميكيات السوق نظرا إلى الدور الهام للمنطقة في التجارة، حيث للبلدان العربية مجتمعة حصة كبيرة من واردات الغذاء العالمية، مما يجعلها فاعلا مؤثراً في الأسواق الدولية. وبالتالي يمكن لتقلبات الطلب على الغذاء في المنطقة العربية، أو الاضطرابات في سلاسل التوريد أن يتردد صداها عبر الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى تقلب الأسعار ويؤثر على توافر السلع الأساسية.

أحد الأمثلة البارزة هو تأثير واردات الدول العربية من القمح على الأسعار والأسواق العالمية، إذ تعد المنطقة العربية من أكبر الدول المستوردة للقمح، وأي تحولات في الطلب يمكن أن يكون لها تأثيرات بعيدة المدى. فخلال فترات زيادة الطلب على الواردات أو اضطرابات العرض، مثل الصراعات أو الجفاف، يمكن أن تشهد أسعار القمح العالمية ارتفاعات كبيرة. ففي عام 2020، ارتفعت أسعار القمح العالمية بسبب زيادة الطلب على الواردات من الدول العربية استجابةً للمخاوف بشأن الأمن الغذائي وسط جائحة COVID-19، ولاحقا خلال الحرب الأوكرانية الروسية.

أكبر مستوردين للحبوب في المنطقة العربية (ألف طن)

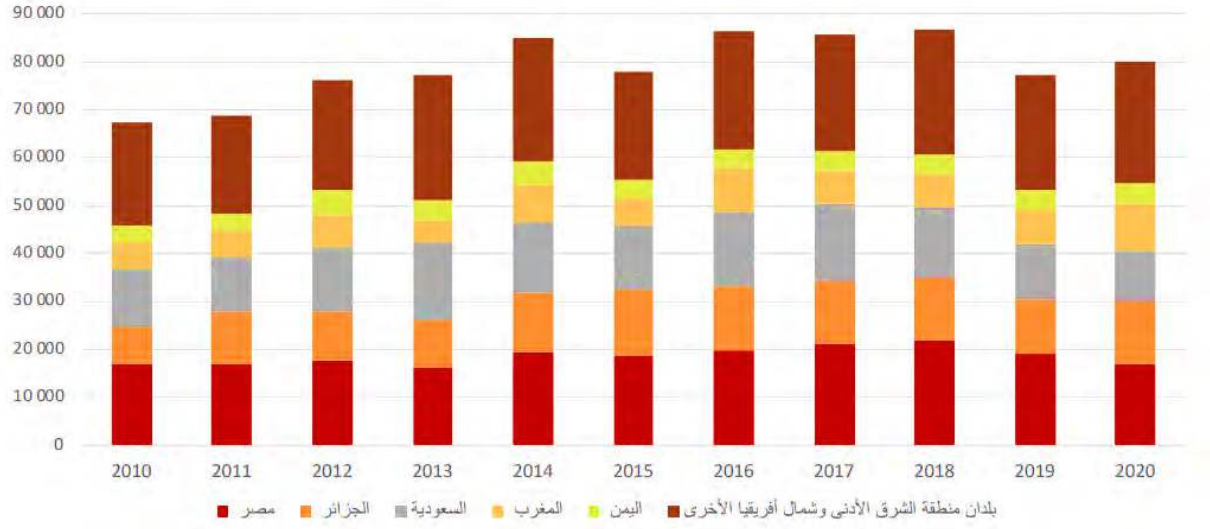

علاوة على ذلك، يمكن للسياسات الزراعية والتفضيلات التجارية في المنطقة العربية، أن تساهم في تشكيل ديناميكيات السوق العالمية. حيث تؤثر التغييرات في أنماط الاستيراد أو التفضيلات، مثل التحول نحو الاكتفاء الذاتي أو تنويع مصادر الاستيراد، على تدفق السلع على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، شرعت بعض الدول العربية في مبادرات لتعزيز إنتاج الغذاء المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. ومن الأمثلة البارزة جهود المملكة العربية السعودية لخفض واردات القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2022 من خلال «رؤية 2030».

وتمتد تداعيات الأمن الغذائي العربي في الأسواق العالمية إلى ما هو أبعد من الأسعار لتشمل سلاسل التوريد. وتؤدي الاضطرابات في إنتاج الغذاء في المنطقة العربية، سواء بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو عدم الاستقرار السياسي، إلى انخفاض توفّر السلع في السوق العالمية. وهذا بدوره يؤثر على الإمدادات والوصول إلى الغذاء بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة في جميع أنحاء العالم. وبذلك، فإن ضعف المنطقة العربية أمام تغير المناخ وندرة المياه يزيد من حدة المخاوف بشأن توافر الغذاء العالمي.

2. الانعكاسات على التجارة الدولية والأسواق الزراعية

إن تداعيات الأمن الغذائي العربي على التجارة الدولية والأسواق الزراعية كبير، نتيجة دور المنطقة العربية كفاعل رئيسي في إطار التجارة العالمية. وعلى هذا الأساس تؤثر أنماط الاستيراد والتصدير في البلدان العربية في القطاع الزراعي، بشكل كبير على تدفقات التجارة الدولية وديناميكيات السوق الزراعية. كما يمكن أن تؤثر أي تحولات في الطلب أو العرض على الغذاء في المنطقة العربية على الموازين التجارية، والتسعير، والقدرة التنافسية في الأسواق الزراعية العالمية.

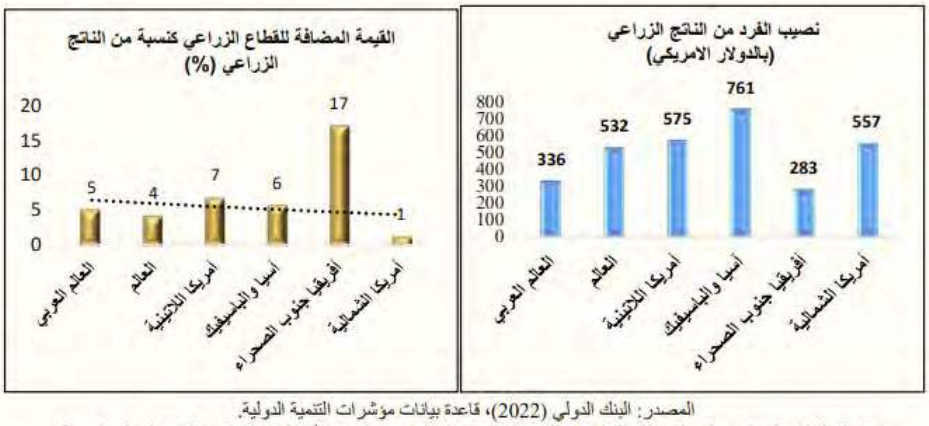

المصدر: البنك الدولي (2022)، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية.
*يشمل القطاع الزراعي، إجمالي إنتاج القطاعات الفرعية (الزراعة، الغابات، وصيد الأسماك) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

إن اعتماد الدول العربية على الواردات الغذائية، لا سيما السلع الأساسية، يعني أن التقلبات في أمنها الغذائي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب أو تغييرات في أنماط الاستيراد. ويمكن أن تخلق هذه التحولات فرصاً وتحديات للدول المصدّرة. فعلى سبيل المثال، زيادة الطلب على القمح أو الأرز في المنطقة العربية بسبب المخاوف بشأن الأمن الغذائي، يمكن أن يعزز فرص التصدير للبلدان الرئيسية المنتجة للحبوب مثل الولايات المتحدة أو روسيا أو أستراليا.

وعلى العكس من ذلك، إذا أعطت الدول العربية الأولوية للاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية، فقد يؤثر ذلك على ديناميكيات التجارة الزراعية العالمية. ويمكن لتحولات السياسة نحو الإنتاج المحلي أن تقلل من الطلب على الواردات وتؤثر على الموردين التقليديين، وتؤدي إلى تغييرات في أنماط التجارة وحصص السوق، مما يؤثر على القدرة التنافسية وربحية الدول المصدرة.

كذلك فإنّ للسياسات الزراعية في المنطقة العربية، بما في ذلك الإعانات والتعريفات والأنظمة التجارية، آثار على التجارة الدولية. حيث تؤدي الإعانات وتدابير الحماية الهادفة إلى دعم الزراعة المحلية إلى تشويه أسعار السوق العالمية والتدفقات التجارية. علاوة على ذلك، تؤثر ديناميكيات السوق الزراعية في المنطقة العربية على الأسعار والتقلبات العالمية. إذ تؤدي أي اضطرابات في إنتاج الغذاء في المنطقة، مثل النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو عدم الاستقرار السياسي، إلى انخفاض الإمدادات وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. وبدورها تؤثر هذه التقلبات في الأسعار على كل من البلدان المصدرة والمستوردة، على ربحية المزارعين، والقدرة على تحمل تكلفة الغذاء للمستهلكين، واستقرار الأسواق الدولية.

من هذا المنطلق، فإن جهود التعاون بين الدول العربية وشركائها التجاريين ضرورية لضمان استقرار الأسواق الزراعية الدولية. ويمكن أن يساهم وضع سياسات تجارية شفافة، وتعزيز الممارسات التجارية العادلة والمفتوحة، وتعزيز أنظمة معلومات السوق، في علاقات تجارية مستقرة يمكن التنبؤ بها. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستثمار في الزراعة المستدامة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في المنطقة العربية إلى تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، مما يخلق علاقات تجارية مفيدة للطرفين.

3. أزمات اللاجئين والهجرة بسبب الأمن الغذائي في المنطقة العربية

أدّى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية إلى تفاقم أزمات اللاجئين والهجرة، مما سلط الضوء على العلاقة المعقدة بين الأمن الغذائي والنزوح القسري. حيث شهدت الدول العربية صراعات وعدم استقرار سياسي وتحديات اقتصادية، أدت عندما اقترنت بانعدام الأمن الغذائي، إلى تحركات سكانية واسعة النطاق داخل الحدود وعبرها. من هنا، يعتبر انعدام الأمن الغذائي عاملا دافعا في أزمات اللاجئين والهجرة، حيث يسعى الناس إلى الهروب من ظروف

الجوع والفقر وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد الأساسية. ففي البلدان التي تعاني من صراعات طويلة الأمد، مثل سوريا واليمن والعراق، كان انعدام الأمن الغذائي حافزاً رئيسياً للنزوح. كما وأثّر العنف وتدمير البنية التحتية وتعطيل النظم الزراعية، بشدة على إنتاج الغذاء وتوافره، مما أجبر الملايين على الفرار من منازلهم بحثاً عن الأمان والرزق.

علاوة على ذلك، يؤدي انعدام الأمن الغذائي أيضاً إلى زيادة الهجرة حيث يسعى الأفراد والأسر إلى فرص أفضل لكسب الرزق وتحسين الوصول إلى الغذاء في البلدان الأخرى. وتدفع العوامل الاقتصادية، إلى جانب عدم كفاية الوصول إلى الموارد وفرص التنمية الزراعية، الناس إلى الهجرة بحثاً عن حياة أفضل وأمن غذائي. وبالتالي نتيجة لذلك، ستمتد عواقب أزمات اللاجئين والهجرة المتأثرة بانعدام الأمن الغذائي، إلى ما بعد المنطقة العربية، وستؤثر ليس على البلدان المجاورة فحسب بل وستصل إلى أبعاد عالمية.

وعلى سبيل المثال، فقد تحملت دول مثل لبنان والأردن وتركيا، عبئاً كبيراً في استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من انعدام الأمن الغذائي والصراعات. حيث خلق الضغط على موارد المجتمعات المضيفة، بما في ذلك الغذاء والماء وفرص العمل، تحديات إضافية لهذه البلدان.

من هذا المنطلق، يمكن القول إنّ معالجة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، أمر بالغ الأهمية للتخفيف من أزمات اللاجئين والهجرة. ويمكن للحلول المستدامة التي تعزز الإنتاجية الزراعية، وتحسّن الوصول إلى الموارد، وتعزز التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، أن تسهم في الحد من النزوح والهجرة بسبب انعدام الأمن الغذائي. ولأجل ذلك فإنّ التعاون بين الدول العربية والمنظمات الدولية والجهات المانحة، ضرورة أساسية لبناء القدرة على الصمود، وخلق مسارات مستدامة للأمن الغذائي، مما يقلل في نهاية المطاف من الحاجة إلى الهجرة القسرية.

ثالثا: تداعيات الأمن الغذائي في الوطن العربي وتحديات الاستدامة

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان. حيث لا يهدد عدم كفاية الوصول إلى الغذاء صحة الأفراد وتغذيتهم فحسب، بل يؤجج أيضاً الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. في حين يعزز الأمن الغذائي الملائم التماسك الاجتماعي ويحد من الفقر ويدعم النمو الاقتصادي الشامل من خلال ضمان قوة عاملة منتجة وصحية.

1. التداعيات الاجتماعية

تفاقمت التفاوتات الاجتماعية داخل البلدان العربية نفسها ومقارنة ببعضها البعض، مما أدى إلى تفاقم مشكلة سوء التغذية. إذ يعد التفاوت الكبير في توزيع الدخل عاملا رئيسيا في عدم تمكن السكان بشكل عام من تبني أنماط غذائية صحية. ونتيجة لذلك، لا تزال حالة الأمن الغذائي وسوء التغذية، خطيرة بالنسبة للعديد من البلدان في المنطقة. فنظرا لاعتماد المنطقة على الواردات الغذائية، فإن العديد من البلدان معرضة لتقلبات الأسعار ونتيجة لذلك، غالبا ما تكون إمدادات المنتجات الغذائية وأسعارها غير مستقرة، مما يؤثر على القدرة الشرائية للسكان.

ووفقا لتقديرات عام 2021 بلغ عدد الأشخاص الذين عانوا من نقص التغذية في المنطقة العربية 543 مليون، أو ما يعادل 12.2 في المئة من إجمالي سكان المنطقة. وهذا يعني زيادة بنسبة 55 عن عام 2010 أي قبل أن تعصف بالمنطقة هزات كبرى ناجمة عن موجة النزاعات والثورات الشعبية. وأدت جائحة كوفيد 19 إلى زيادة مستويات الجوع في جميع أنحاء المنطقة، مما أثر على البلدان بمختلف مستويات دخلها وكذلك على البلدان التي تعاني أصلا من النزاعات.

وسِّجلَ أعلى معدل انتشار نقص التغذية في المنطقة عام 2021 في اليمن التي تعاني من نزاع، وتصنّف على أنها من البلدان ذات الدخل المنخفض.

2- التداعيات الإقتصادية

تسلط الإحصاءات الضوء على التأثير الاقتصادي المحتمل للأمن الغذائي في المنطقة العربية. وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، توظف الزراعة حوالي 17٪ من القوى العاملة في البلدان العربية، مع إمكانية خلق المزيد من فرص العمل وتوليد الدخل. ففي مصر مثلا يمثل القطاع الزراعي جزءاً كبيراً من العمالة، ويوفر سبل العيش لملايين الأشخاص.

وفي عام 2020، لم يكن أكثر من نصف سكان الدول العربية، أي ما يعادل 52.6 % من إجمالي السكان، قادرين على تحمل

تكلفة اتباع نمط غذائي صحي، وهذه النسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 42 في المئة. ولم يستطع ما يقرب من 92 في المئة من الناس في الدول العربية منخفضة الدخل، و88.3 في المئة في البلدان العربية الأقل نموا، من تحمل تكلفة اتباع نمط غذائي صحي. كما كان معدل انتشار انعدام القدرة على تحمل تكلفة نمط غذائي صحي أعلى بكثير في البلدان التي تعاني من نزاعات عند 71.6 في المئة مقارنة بالدول التي لا تعاني من نزاعات حيث تبلغ النسبة 45.5 في المئة.

وعلى هذا الأساس، تعتبر الآثار المحتملة للأمن الغذائي على التوظيف والنمو الاقتصادي في المنطقة العربية كبيرة، حيث يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية. إذ يمكن أن يؤدي عدم كفاية الوصول إلى الغذاء لإعاقة قدرة الأفراد على المشاركة في سوق العمل، مما يؤثر على معدلات التوظيف والإنتاجية الإجمالية، بينما يمكن أن يساهم القطاع الزراعي القوي والمرن في النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتوليد الدخل وفرص التصدير.

وفي المنطقة العربية، حيث تمثّل الزراعة قطاعاً هاماً في العديد من البلدان، يمكن أن يكون لتحقيق الأمن الغذائي تأثيرا ملحوظا على التوظيف من خلال الاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة، وتحديث تقنيات الزراعة، وتحسين الوصول إلى الائتمان والموارد للمزارعين، وخلق فرص عمل عبر سلسلة القيمة الزراعية. وهذا يشمل وظائف في زراعة المحاصيل وتربية المواشي والمعالجة الزراعية والخدمات اللوجستية والتسويق والتوزيع. وبالتالي يمكن للبلدان العربية من خلال الاستثمار في إنتاج الغذاء المحلي، تقليل اعتمادها على الواردات، وإنشاء اقتصاد أكثر قوة وتنوعاً، والمساهمة في تقليل العجز التجاري.

وعلى سبيل المثال، تبذل المملكة العربية السعودية جهودا ملموسة وحثيثة من أجل تعزيز الأمن الغذائي من خلال "رؤية 2030" التي تتضمّن مبادرات لزيادة الإنتاج الزراعي المحلي، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات وخلق فرص العمل في قطاع الزراعة.

وبالمثل، تعطي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية مضاعفة لموضوع الأمن الغذائي، حيث تعطي مبادرات مثل "استراتيجية الأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2051"، الأولوية للاستثمارات في الزراعة الحديثة والبحث والابتكار لتعزيز إنتاج الغذاء المحلي وإنشاء نظام غذائي مستدام.

3. التداعيات البيئية

إن السعي لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة العربية له تداعيات بيئية كبيرة، مما يؤكد أهمية تبني ممارسات مستدامة. إذ تؤدي الممارسات الزراعية غير المستدامة، مثل الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات، والاستغلال المفرط لموارد المياه، وإزالة الغابات، إلى تدهور البيئة واضطراب النظام البيئي. وتساهم هذه الأنشطة في تعرية التربة وتلوث المياه وتدمير الموائل وفقدان التنوع البيولوجي، مما يقوض الاستدامة طويلة الأجل للنظم الغذائية.

كذلك، فإن الاستخدام المفرط للمدخلات الكيميائية في الزراعة، يؤدي إلى تدهور التربة وعدم توازن المغذيات وتلوث المسطحات المائية، مما سيشكل تراكم المبيدات الحشرية والأسمدة في البيئة، خطرا على صحة الإنسان ويعطّل التوازنات البيئية الدقيقة.

وهنا من الضروري، تعزيز تقنيات الزراعة المستدامة، مثل الزراعة العضوية والإدارة المتكاملة للآفات والزراعة الدقيقة لتقليل الآثار البيئية السلبية المرتبطة بإنتاج الغذاء.

أيضا، يعد فقدان التنوع البيولوجي مصدر قلق مرتبط بممارسات الأمن الغذائي غير المستدامة، حيث يساهم تحويل الموائل الطبيعية للأغراض الزراعية واستخدام أنظمة الزراعة الأحادية، في فقدان الأنواع النباتية والحيوانية. في حين يعدّ الحفاظ على التنوع البيولوجي أمراً حيوياً للحفاظ على مرونة النظم البيئية وخدمات التلقيح والتنوع الجيني في المحاصيل. وفي هذا المجال، يمكن أن يساهم اعتماد مناهج بيئية زراعية وحماية الموائل الطبيعية وتعزيز زراعة أنواع المحاصيل المتنوعة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية لإنتاج الغذاء.

ويعتبر تدهور الأراضي نتيجة بيئية ملحة لممارسات الزراعة غير المستدامة في المنطقة العربية. حيث يؤدي إزالة الغابات والرعي الجائر والإدارة غير السليمة للأراضي، إلى تآكل التربة وفقدان التربة السطحية وانخفاض إنتاجية الأرض. وهنا لا يؤدي تدهور الأراضي إلى تقليل القدرة على زراعة الغذاء فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تفاقم آثار تغير المناخ ويساهم في التصحر. في المقابل يمكن أن يساعد تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، مثل الحراجة الزراعية، وتقنيات الحفاظ على التربة، ومبادرات استعادة الأراضي، في التخفيف من تدهور الأراضي وتعزيز الاستدامة على المدى الطويل.

نسبة المياه الصالحة للشرب (UNICEF 2020)	2017	2018	2019	2020
الجزائر	74,57%	73,88%	73,14%	72,38%
البحرين	98,98%	98,98%	98,98%	98,98%
العراق	58,4%	58,88%	59,36%	59,66%
الاردن	79,21%	81,37%	83,54%	85,7%
الكويت	100%	100%	100%	100%
لبنان	47,36%	47,54%	47,7%	47,7%
المغرب	75,22%	76,79%	78,37%	79,95%
عمان	89,74%	89,89%	90,27%	90,56%
فلسطين	78,72%	79,05%	79,37%	79,7%
قطر	96,18%	96,18%	96,18%	96,18%
تونس	78,61%	78,84%	79,06%	79,29%
المنطقة العربية	78,43%	78,72%	78,79%	79,2%

وتمثّل ندرة المياه وجها آخر لممارسات الأمن الغذائي غير المستدامة في المنطقة العربية، حيث تستهلك الزراعة جزءاً كبيراً من المياه، بينما تساهم طرق الري غير الفعالة في الإجهاد المائي. كما ويؤدي السحب المفرط للمياه الجوفية وممارسات إدارة المياه غير المستدامة إلى استنفاد طبقات المياه الجوفية وتفاقم تحديات ندرة المياه. بينما يعد تنفيذ أنظمة الري ذات الكفاءة المائية واعتماد تقنيات الزراعة الدقيقة وتعزيز تدابير الحفاظ على المياه، أمراً ضرورياً لضمان الاستخدام المستدام لموارد المياه وتقليل التأثير البيئي لإنتاج الغذاء.

رابعا - استراتيجيات الحلول المستدامة

لمواجهة التحديات والتداعيات المعقدة للأمن الغذائي في المنطقة العربية، من الضروري تنفيذ حلول مستدامة تعزز المرونة وكفاءة الموارد والقدرة على البقاء على المدى الطويل. حيث يجب أن تهدف هذه الاستراتيجيات إلى ضمان توافر الأغذية المغذية وإمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها مع الحفاظ على البيئة وتعزيز رفاهية المجتمعات المحلية. وبالتالي من خلال تبني ممارسات مستدامة في الزراعة وإدارة المياه والأنظمة الغذائية ومن خلال التوعية والتعليم، يمكن للمنطقة العربية بناء نظم غذائية أكثر استدامة لسكانها.

1. الاستثمار في التعليم والتوعية

يلعب الاستثمار في التعليم والتوعية دوراً محورياً في تعزيز الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية. وذلك من خلال إعطاء الأولوية للمبادرات التعليمية وزيادة الوعي حول الإنتاج الغذائي المستدام والتغذية والاستهلاك المسؤول، كما يمكن للمجتمعات تعزيز التغييرات السلوكية الإيجابية وتمكين الأفراد عبر المشاركة بنشاط في بناء أنظمة غذائية مرنة.

ويقوم التعليم بدور حاسم في تزويد المزارعين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتبني الممارسات الزراعية المستدامة. حيث يؤدي توفير برامج التدريب وخدمات الإرشاد الزراعي التي تركّز على التقنيات المستدامة، مثل الزراعة العضوية والإيكولوجيا الزراعية والإدارة المتكاملة للآفات، إلى تعزيز الإنتاجية مع تقليل الآثار البيئية. فعلى سبيل المثال، ساهم برنامج التنمية الزراعية المستدامة في مصر، بتدريب آلاف المزارعين على ممارسات الزراعة المستدامة، مما أدى إلى زيادة غلات المحاصيل وتقليل الاعتماد على المدخلات الكيميائية.

وتبيّن الإحصائيات مدى أهمية التثقيف والتوعية في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. إذ وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يمكن أن يؤدي تثقيف المزارعين حول الممارسات المستدامة إلى زيادة 20–30٪ في الإنتاجية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسات أن برامج التثقيف الغذائي في المدارس، يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على السلوكيات الغذائية للأطفال وصحتهم والتخفيف من السمنة ومخاطرها، مما يؤدي إلى تحسين التغذية والصحة العامة.

فضلا عن ذلك، يساعد دمج التثقيف الغذائي في المناهج المدرسية على تنمية عادات الأكل الصحية بين الأطفال وزيادة الوعي بأهمية اتباع نظام غذائي متوازن. وهنا يمكن للمؤسسات التعليمية تشكيل الخيارات الغذائية للأجيال القادمة، من خلال تعليم الطلاب القيمة الغذائية للمجموعات الغذائية المتنوعة، ومخاطر استهلاك الأطعمة المصنعة، والأكل غير الصحي وفوائد دمج المنتجات المحلية والموسمية، ومخاطر السمنة. ويعدّ برنامج «صحتي، مدرستي» في الإمارات العربية المتحدة مثالاً بارزاً على ذلك، حيث نفذت المدارس مبادرات للتثقيف الغذائي أثرت بشكل إيجابي على السلوك الغذائي للطلاب.

وبعدّ زيادة الوعي بين المستهلكين أمر بالغ الأهمية أيضاً لتعزيز النظم الغذائية المستدامة. فإعلام الأفراد بالتأثيرات البيئية والاجتماعية لخياراتهم الغذائية يمكّنهم من اتخاذ قرارات أكثر استدامة. كما وتساهم الحملات والمبادرات التي تسلط الضوء على فوائد استهلاك الأغذية المنتجة محلياً، والحد من هدر الطعام والطعام غير المتوازن، ودعم ممارسات التجارة العادلة في اتباع أنماط استهلاك أكثر استدامة. وعلى سبيل المثال، تهدف حملة «اختر بحكمة» في الأردن إلى زيادة الوعي بالعواقب البيئية لهدر الطعام وتشجع الأفراد على اتخاذ خيارات واعية لتقليل الهدر والتخفيف من السمنة.

إنتشار السمنة بين البالغين حسب التصنيف الفرعي للدول العربية

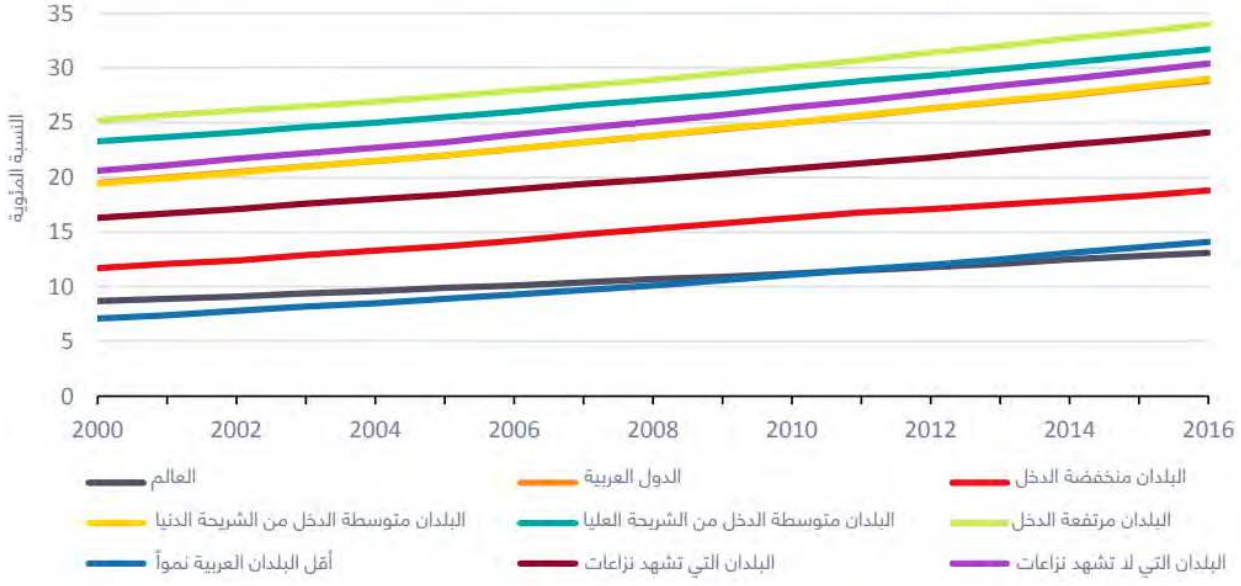

المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2020. مستودع بيانات المرصد الصحي العالمي. منظمة الصحة العالمية. جنيف. سويسرا. 28 إبريل/نيسان 2020.
https://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en

إذن، إنّ الاستثمار في التعليم والتوعية هو استثمار في مستقبل الأمن الغذائي في المنطقة العربية. فمن خلال تزويد المزارعين والطلاب والمستهلكين بالمعرفة حول الممارسات المستدامة والتغذية الصحية والاستهلاك المسؤول، يمكن للمجتمعات أن تمهد الطريق لأنظمة غذائية أكثر مرونة ووعياً بالبيئة. كذلك فإنّ البرامج التعليمية والحملات ومبادرات التوعية، تستطيع أن تخلق ثقافة الاستدامة في المنطقة العربية التي بدورها تعزز صحة المجتمعات، وتقلل من الآثار البيئية، وتضمن الأمن الغذائي على المدى الطويل.

2. تنويع إنتاج الغذاء وتعزيز معايير سلامة الأغذية

يعد تنويع الإنتاج الغذائي وتعزيز معايير سلامة الغذاء من الاستراتيجيات الاقتصادية الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية. حيث يساعد توسيع نطاق إنتاج الغذاء وضمان معايير عالية الجودة، البلدان العربية على تقليل اعتمادها على الواردات، وزيادة الاكتفاء الذاتي، وتعزيز مرونة أنظمتها الغذائية. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية للتنويع في تشجيع زراعة المحاصيل المتكيفة محلياً ودعم الممارسات الزراعية المستدامة.

إنّ هذا النهج لا يزيد من توافر الخيارات الغذائية المتنوعة فحسب، بل يقلل أيضاً من التعرض للصدمات الخارجية وتأثيرات تغير المناخ. على سبيل المثال، بدأت الحكومة في المملكة العربية السعودية، بتنفيذ مشاريع لزراعة محاصيل تتحمل الجفاف مثل بذور الكينوا والشيا، والتي لا تقدم فوائد غذائية فحسب، بل تساعد أيضاً في الحفاظ على موارد المياه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني التقنيات الحديثة، مثل الزراعة في الصوبات الزراعية والزراعة المائية، يخفف القيود التي تفرضها المناخات القاحلة والصحراوية. وفي هذا الإطار تستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة في التقنيات الزراعية المتقدمة، بما في ذلك الزراعة العمودية والزراعة الدقيقة، لتعزيز الإنتاجية وتقليل استخدام الموارد. حيث تساهم هذه الأساليب المبتكرة في الإنتاج الغذائي المستدام، وتقليل استهلاك المياه، وتحسين استخدام الأراضي.

علاوة على ذلك، يعد تعزيز معايير سلامة الأغذية أمراً بالغ الأهمية لكل من أسواق الاستهلاك المحلي والتصدير خاصة أن ضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية يحمي الصحة العامة ويعزز ثقة المستهلك. ولقد اتخذت الدول العربية خطوات هامة لإنشاء أطر تنظيمية قوية لسلامة الأغذية واعتماد المعايير الدولية. وقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي نظام هيئة التقييس الخليجية (GSO) لتنسيق لوائح سلامة الأغذية في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدى ذلك إلى تسهيل التجارة بين البلدان الأعضاء وتحسين ثقة المستهلك في سلامة المنتجات الغذائية المحلية.

استنادا إلى ما سبق، فإن تحسين معايير سلامة الأغذية له فوائد ملموسة للصحة العامة والتجارة حيث تقدر منظمة الصحة العالمية أن الممارسات الغذائية غير الآمنة تؤدي إلى حوالي 125000 حالة وفاة سنويا في إقليم شرق المتوسط، الذي يشمل العديد من البلدان العربية. وبذلك يؤدي تعزيز إجراءات سلامة الأغذية إلى التخفيف من المخاطر الصحية وحماية صحة وسلامة السكان. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الالتزام بالمعايير الدولية لسلامة الأغذية إلى تعزيز وصول المنتجات الغذائية العربية إلى الأسواق العالمية، وتمكين البلدان من الاستفادة من فرص التصدير وتعزيز اقتصاداتها.

3. تقنيات الزراعة الذكية والممارسات الرشيدة لإدارة المياه

تعد تقنيات الزراعة الذكية والممارسات الرشيدة لإدارة المياه، من الاستراتيجيات البيئية الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في المنطقة العربية. حيث تستفيد هذه الاستراتيجيات من تقنيات الزراعة المبتكرة وأساليب الإدارة المستدامة للمياه لتعزيز الإنتاجية الزراعية والحفاظ على موارد المياه وتقليل الآثار البيئية.

ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، يؤدي تطبيق تقنيات الزراعة الدقيقة إلى توفير المياه بنسبة تصل إلى 30 في المئة، وتقليل الأسمدة بنسبة 20–30 في المئة، وزيادة الغلّة بنسبة 10–20 في المئة. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، أدى اعتماد تقنيات الزراعة الدقيقة إلى توفير المياه بنسبة تصل إلى 50 في المئة وتحسين غلات المحاصيل. وبالمثل، في المملكة العربية السعودية، أدى استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري إلى خفض الطلب على المياه العذبة للزراعة بأكثر من 50 في المئة.

وتستخدم تقنيات الزراعة الذكية، مثل الزراعة الدقيقة والزراعة الرقمية، مجموعة من التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الاستشعار عن بعد، وإنترنت الأشياء (IoT)، وتحليلات البيانات، لتحسين استخدام الموارد وتحسين غلات المحاصيل. وتتيح هذه التقنيات للمزارعين مراقبة مستويات رطوبة التربة والظروف الجوية وصحة المحاصيل في الوقت الفعلي، مما يسمح بالتطبيق الدقيق للمياه والأسمدة ومبيدات الآفات. ومن خلال تقليل المدخلات وتعزيز الكفاءة، تساهم تقنيات الزراعة الذكية في الحفاظ على الموارد وتقليل احتمالية التلوث البيئي. ففي قطر مثلا، تستخدم "مبادرة الزراعة الرقمية" أجهزة الاستشعار والطائرات بدون طيار وتحليلات البيانات لمراقبة ممارسات الري وتحسينها، مما يؤدي إلى توفير كبير في المياه وتحسين إنتاجية المحاصيل.

إذن، هناك حاجة ملحة إلى تبني نهج نظم أغذية زراعية يأخذ في الاعتبار الأثار الأوسع للسياسات القطاعية على العديد من نتائج الاستدامة. ويعد تقييم التأثير المحتمل لسياسة زراعية معينة

على الأبعاد الأخرى وكيف يمكن أن تؤثر على مختلف أصحاب المصلحة عبر أنظمة ً الأغذية الزراعية أمرا ً في غاية الأهمية، فضلا عن إشراك جميع القطاعات ذات الصلة (الصحة والطاقة والبيئة والتجارة) في صنع القرار بحيث تكون جميع الإجراءات متسقة عبر سلاسل أنظمة الأغذية الزراعية بأكملها

وتعتبر ممارسات الإدارة الرشيدة للمياه ضرورية في المناطق التي تعاني من ندرة المياه في العالم العربي. ويساعد تنفيذ أنظمة الري الموفرة للمياه، مثل الري بالتنقيط والرشاشات الدقيقة، في تقليل فقد المياه بسبب التبخر والجريان السطحي، مما يضمن تطبيق المياه بدقة على جذور النباتات. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد تقنيات مثل التغطية (تغطية التربة بالمواد العضوية)، يساعد على الاحتفاظ بالرطوبة وتقليل الاحتياجات المائية. ولقد قطعت مجموعة من البلدان العربية مثل الأردن خطوات كبيرة في تعزيز أساليب الري الموفرة للمياه، مما أدى إلى توفير كبير في المياه وزيادة الإنتاجية الزراعية. فعلى سبيل المثال، في وادي الأردن، ساعد مشروع تحسين كفاءة استخدام المياه في الري بالتنقيط في تقليل استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 30 في المئة مع الحفاظ على غلات المحاصيل.

وفي ذات السياق، يوفر استخدام مياه الصرف الصحي المعاد تدويرها والمعالجة في الزراعة حلاً مستداماً لتحديات ندرة المياه. وقد نفذت بلدان عربية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مشاريع واسعة النطاق لمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها لدعم الأنشطة الزراعية. وقد ثبت أنّ إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لا تؤدي إلى الحفاظ على موارد المياه العذبة فقط، بل تقلل أيضاً من تلوث المسطحات المائية الطبيعية. ففي المملكة العربية السعودية، تستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة لري مزارع نخيل التمر، مما يساهم في الحفاظ على المياه والزراعة المستدامة.

على هذا الأساس فإنّه من خلال الاستفادة من تقنيات الزراعة المبتكرة ونهج الإدارة المستدامة للمياه، يمكن للبلدان العربية تحسين استخدام الموارد وتقليل الآثار البيئية وتعزيز الإنتاجية الزراعية. كما أنّ تبني هذه الاستراتيجيات البيئية، يضمن للمنطقة العربية مستقبلا مستداما وقادرا على الصمود لأنظمتها الغذائية مع الحفاظ على موارد المياه الثمينة والتخفيف من التدهور البيئي.

خامساً - توصيات من أجل نظام أمن غذائي مستدام

تواجه المنطقة عدداً من التحديات للأمن الغذائي، بما في ذلك النمو السكاني وتغير المناخ والصراعات. من خلال العمل معاً، يمكن للدول العربية تقليل اعتمادها على الواردات الغذائية، وتحسين إنتاجيتها الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ، ومن هذا المنطلق المطلوب، تعزيز ما يلي:

1. التعاون الإقليمي والتجارة البينية

التعاون الإقليمي والتجارة البينية أساسيان لضمان الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وهما عاملان أساسيان لإنشاء نظام مستدام للأمن الغذائي في المنطقة العربية. فمن خلال تعزيز التعاون بين الدول العربية وتعزيز التجارة داخل المنطقة، يمكن للبلدان مواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز توافر الغذاء، وضمان المرونة على المدى الطويل.

كذلك يتيح التعاون الإقليمي، تبادل المعرفة والخبرة وتوفير أفضل الممارسات بين الدول العربية. ومن خلاله يمكن للبلدان بشكل جماعي تطوير حلول مبتكرة لتحديات الأمن الغذائي المشتركة. وتلعب «المنظمة العربية للتنمية الزراعية» و«المركز العربي للأمن الغذائي»، أدواراً حيوية في تسهيل الحوار وتنسيق الجهود وتعزيز التعاون في مجالات مثل البحث ونقل التكنولوجيا وتطوير السياسات. علما أنّ هناك مجموعة من الأساليب يمكن للدول العربية من خلالها التعاون لتحسين الأمن الغذائي، أبرزها تقليل الحواجز التجارية بين البلدان وهذا من شأنه أن يسمح بالتدفق الحر للسلع والخدمات مما يساعد على خفض الأسعار وتحسين الوصول إلى الغذاء.

هناك طريقة أخرى للتعاون تتمثّل في تبادل الخبرات لتحسين البنية التحتية الزراعية. وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة كفاءة القطاع الزراعي وتقليل الفاقد من الغذاء.

علاوة على ذلك، فإن تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والتعاون الصناعي والزراعي الإقليمي، يمكن أن يضيف قيمة كبيرة إلى المنتجات الزراعية ويعزز الفرص الاقتصادية داخل المنطقة العربية، وذلك عبر إنشاء شبكات تعاونية بين المزارعين والمعالجات والموزعين، مما يساهم في تعزيز البلدان العربية القيمة المضافة

الزراعية، وتعزيز الصناعات المحلية، وخلق فرص العمل. كذلك على سبيل المثال، يمكن أن تساعد المبادرات التعاونية لمعالجة المنتجات الغذائية وتعبئتها في تلبية معايير الجودة، وإطالة العمر الافتراضي للمنتج، وتعزيز القدرة التنافسية في السوق.

هذا وتعدّ التجارة البينية مهمة أيضاً للأمن الغذائي في المنطقة العربية، لأن المنطقة تعتمد حالياً بشكل كبير على الواردات الغذائية من خارج المنطقة. فمن خلال زيادة التجارة البينية، يمكن للبلدان العربية تقليل اعتمادها على الواردات وتحسين أمنها الغذائي. علاوة على ذلك، يمكن للتجارة في المنتجات الزراعية أن تعزز توافر الغذاء والإسهام في نظام أمن غذائي أكثر قوة.

أيضا من خلال تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية وتعزيز التجارة داخل المنطقة، تستطيع البلدان العربية تنويع مصادرها الغذائية وتعزيز سلاسل التوريد، والحد من التعرض لتقلبات السوق العالمية.

وهناك عدة طرق لزيادة التجارة البينية، أهمها تحسين البنية التحتية للنقل والتعاون لتطوير معايير مشتركة للمنتجات الغذائية وأيضا مواءمة اللوائح وتوحيد معايير مراقبة الجودة وتبسيط العمليات الإدارية. الأمر الذي من شأنه أن يسهّل على البلدان التجارة مع بعضها البعض من خلال تعزيز التدفق السلس للسلع الزراعية داخل المنطقة العربية.

ولتسهيل التجارة البينية لا بد إذا من تقليل الحواجز التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء منصات لتبادل معلومات السوق وتعزيز الروابط بين الأعمال التجارية يمكن أن يعزز شفافية السوق ويسهل المعاملات التجارية.

في السنوات الأخيرة، أظهرت الجهود المبذولة من أجل تعزيز التجارة البينية نتائج واعدة، حيث عززت منطقة التجارة الحرة العربية، التي أُنشئت بموجب اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة بين الدول العربية. وساهم تنفيذ السياسات الزراعية المشتركة، وتخفيض التعريفات، وإزالة الحواجز غير الجمركية في زيادة التجارة الزراعية داخل المنطقة. فعلى سبيل المثال، وفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، شهدت التجارة الزراعية البينية في المنطقة العربية زيادة مطردة، لتصل إلى حوالي 30 مليار دولار في عام 2019.

2. تعزيز آليات الحوكمة ورأس المال البشري

يُعد تعزيز آليات الحوكمة ورأس المال البشري شرطا أساسيا لإنشاء نظام مستدام للأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث تلعب الحوكمة الفعالة دوراً حيوياً في تشكيل السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات وتنسيق الجهود لمواجهة تحديات الأمن الغذائي. ومن خلال تعزيز آليات الحوكمة والاستثمار في رأس المال البشري، تصبح البلدان العربية قادرة على بناء مؤسسات قوية، وتعزيز صنع القرار الشامل، وتمكين الأفراد من المساهمة في النظم الغذائية المستدامة.

ويتضمن تعزيز آليات الحوكمة إنشاء وتنفيذ سياسات وأطر شاملة تعطي الأولوية للأمن الغذائي كأولوية وطنية. ويشمل ذلك وضع الخطط الاستراتيجية وإنشاء آليات المراقبة والتقييم وضمان التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة وأصحاب المصلحة. بوجود هياكل حوكمة واضحة يمكن للبلدان تسهيل التخصيص الفعال للموارد وتنفيذ السياسات والمساءلة.

بالإضافة إلى ذلك من الضروري تعزيز عمليات صنع القرار الشاملة وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين بما فيهم المزارعين والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لضمان تلبية السياسات والبرامج احتياجات ومخاوف جميع الجهات الفاعلة في النظام الغذائي.

ويمكن لمنصات الحوار والنهج التشاركية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أن تعزز التعاون والابتكار وتحسين فعالية التدخلات.

ويُعد تعزيز المعرفة والمهارات المتعلقة بالإنتاج المستدام للأغذية وإدارتها وتوزيعها أمراً أساسياً لبناء نظام أمن غذائي مرن. حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التدريب ومبادرات بناء القدرات والحملات التعليمية التي تستهدف المزارعين والعاملين في مجال الإرشاد وصناع السياسات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. كذلك يمكن من خلال إنشاء مراكز التدريب الزراعي والمؤسسات البحثية ومنصات تبادل المعرفة، توفير الأدوات والخبرة اللازمة للأفراد لاعتماد الممارسات المستدامة والابتكار والتصدي للتحديات الناشئة.

ويعتبر تمكين النساء والشباب في القطاع الزراعي أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، فبينما تلعب النساء أدواراً مهمة في إنتاج الأغذية ومعالجتها وتسويقها في عدد كبير من الدول العربية، إلا أنهن غالباً ما يواجهن قيوداً قائمة على النوع الاجتماعي تحد من وصولهن إلى الموارد والفرص. فمن خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص وتوفير التدريب وتسهيل الوصول إلى التمويل والأسواق، تستطيع البلدان إطلاق إمكانات المرأة كعامل تغيير في الزراعة المستدامة.

وبالمثل، فإن الاستثمار في جيل الشباب من خلال برامج التعليم الزراعي وريادة الأعمال يمكن أن ينمي قوة عاملة ماهرة ويشجع الابتكار في هذا القطاع.

ووفق البنك الدولي، من المرجح أن تحقق البلدان التي لديها هياكل ومؤسسات حوكمة فعالة، نتائج أفضل للأمن الغذائي لكون الاستثمار في رأس المال البشري له فوائد اقتصادية كبيرة. وتقدّر منظمة العمل الدولية أن الاستثمار في التعليم والتدريب المرتبطين بالزراعة، يمكن أن يولد فرص عمل كبيرة وبالتالي يساهم في الحد من الفقر.

3. الاستثمار في البحث والتطوير وتشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة

يوفّر الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي إمكانات هائلة للمنطقة العربية، وذلك عبر تخصيص الموارد للبحث العلمي، مما يمكّن البلدان العربية ويجعلها قادرة أن تعالج بفعالية القضايا الملحة مثل تغير المناخ وندرة المياه وتدهور الأراضي. وعادة ما تسفر جهود البحث والتطوير الصارمة عن نتائج قيّمة بما في ذلك تطوير أصناف محاصيل تتحمل الجفاف وتنفيذ ممارسات زراعية ذكية مناخياً وإدخال تقنيات الزراعة الموفرة للموارد. علاوة على ذلك، يمكن للتركيز على تقنيات ما بعد الحصاد ومرافق التخزين وتقنيات تجهيز الأغذية أن يقلل بشكل كبير من الخسائر مما يضمن الحفاظ على جودة الأغذية وسلامتها في جميع مراحل سلسلة التوريد. في الوقت نفسه، من الضروري تشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة لتعظيم فوائد استثمارات البحث والتطوير.

وفي هذا الإطار، يساعد التعاون مع مؤسسات البحث الدولية والجامعات وكيانات القطاع الخاص، في تبني التقنيات المتطورة والممارسات المبتكرة. حيث يتيح تكوين شراكات مع مراكز البحوث الزراعية الشهيرة، مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، الوصول إلى الخبرات وأنواع المحاصيل المحسّنة المصممة خصيصاً للظروف الفريدة للبيئات القاحلة وشبه القاحلة.

كما يعزز إنشاء منصات لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وقصص النجاح ثقافة التعلم المستمر ويشجع على تكرار التدخلات الناجحة. كما يمكّن تسهيل نقل التكنولوجيات الزراعية عبر برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية وإنشاء مراكز الابتكار، المزارعين والمجتمعات المحلية من اعتماد ممارسات مستدامة والاستفادة من التقدم التكنولوجي وتحسين إنتاجيتهم وسبل عيشهم. وقد تبيّن أنّ الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة، ساهم بفوائد ملحوظة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية. حيث شهد المغرب على سبيل المثال زيادة الغلات وتحسين كفاءة المياه من خلال تنفيذ أنظمة الري الحديثة واعتماد أصناف المحاصيل المحسنة الناتجة عن جهود البحث والتطوير الدؤوبة. وبالمثل ساهم تبني الإمارات العربية المتحدة الناجح لتقنيات الزراعة الدقيقة في تحسين إدارة الموارد وزيادة غلات المحاصيل مما يضمن إمدادات غذائية أكثر أماناً.

في الختام، يعد الاستثمار في البحث والتطوير وتشجيع نقل التكنولوجيا والمعرفة، من التوصيات الحاسمة لإنشاء نظام مستدام للأمن الغذائي في المنطقة العربية. وذلك عبر إعطاء الأولوية للبحث والابتكار والتعاون مما يمكّن البلدان من تطوير ممارسات زراعية مرنة وتخفيف المخاطر والتكيف مع الظروف المتغيرة.

ويؤدي نقل التكنولوجيا والمعرفة سواء من الشركاء الدوليين أو داخل المنطقة، إلى تسهيل تبني أفضل الممارسات والتقنيات المتطورة، وذلك عبر الاستثمار في البحث والتطوير وتعزيز نقل التكنولوجيا تستطيع المنطقة العربية تعزيز الإنتاجية الزراعية وتحسين نتائج الأمن الغذائي وتمهيد الطريق لمستقبل مستدام ومزدهر.

الرؤيا Vision

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصـادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني السادس والعشرون

مشاركة عربية واسعة ودعوة الشركات الألمانية للتعاون الاستراتيجي

عقد الملتقى الاقتصادي العربي – الألماني في العاصمة الألمانية برلين، خلال الفترة 7–5 يونيو (حزيران) 2023، وذلك بتنظيم من الغرفة العربية – الألمانية للتجارة والصناعة، وبرعاية وزارة الاقتصاد وحماية المناخ الاتحادية في ألمانيا، وبمشاركة أكثر من 300 من صناع القرار ورجال الاعمال وممثلي المؤسسات والشركات العربية والألمانية.

ألقى خلال الجلسة الافتتاحية رئيس الغرفة العربية – الألمانية الدكتور بيتر رامزوار، كلمة رحب فيها باسمة وباسم الأمين العام عبد العزيز المخلافي بالمشاركين في الملتقى، مشيرا إلى ما يشهده العالم العربي من تحولات وتغيرات والتي اوجدت ازدهارا في العديد من البلدان العربية، منوها إلى انه يجب ان لا ننسى أن هذه التطورات قائمة على عقلية تتميز بالانفتاح والتفاؤل والسعي للابتكار.

ونوّه رئيس الغرفة إلى أنّ موضوع الطاقة يأتي على رأس جدول أعمال اللقاءات العربية الألمانية، إذ أصبح من الواضح أن إمدادات الطاقة الأوروبية تعتمد أكثر من أي وقت مضى على الدول العربية حيث برزت الجزائر كمورد رئيسي للطاقة لأوروبا.

وتابع: كما تم تعزيز شراكة الطاقة الإماراتية الألمانية من خلال زيادة شحنات الغاز. وكذلك هو الحال في الشراكة الألمانية مع قطر بعد توقيع وزيرة الخارجية لمذكرة تفاهم بهذا الخصوص مع الحكومة القطرية. علاوة على ذلك، تستعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لإنتاج وتصدير الهيدروجين على نطاق واسع.

وشدد الدكتور رامزوار على أهمية الصداقة والثقة التي تم بنائها خلال السنوات الماضية بين الشركاء العرب والالمان من خلال أنشطة وفعاليات الغرفة داعيا المشاركين لاستغلال اعمال الملتقى لتكوين الشراكات الاقتصادية وتعزيز التعاون من اجل مواجهة التحديات العالمية.

مصطفى أديب

من جانبه أثنى سفير الجمهورية اللبنانية وعميد السلك الدبلوماسي العربي في برلين الدكتور مصطفى اديب في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية على جهود الغرفة في تنظيم الملتقى الاقتصادي للسنة السادسة والعشرين على التوالي بشكل خاص وكذلك على مجمل جهودها في تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الألمانية بشكل عام، مؤكدا على ضرورة أن يتجاوز التعاون الاقتصادي مسألة تبادل السلع والبضائع الى نقل المعرفة وهو ما يشمل تبادل التقنيات والبحث المشترك عن حلول لتحديات العصر.

وقال السفير اديب إنّ باستطاعة أوروبا عندما تحصل على الطاقة من العالم العربي، ان تقوم في الوقت نفسه، بمساعدة العالم العربي بخبرتها في إنتاج واستخدام هذه الطاقة بشكل أكثر كفاءة واستدامة، وهو ما سينعكس بالإيجاب على الجانبين.

سمير ناس

واعتبر رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبدالله ناس، أنّ "المنتدى يساهم في جمع رجال الأعمال وصناع القرار، لتبادل الأفكار وفتح الطريق أمام تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول العربية وألمانيا، وتشجيع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية المشتركة، وتقريب المساعي بين رجال الأعمال من الجانبين من أجل الارتقاء بعلاقات التعاون المشتركة إلى واقع أفضل".

ونوّه الرئيس سمير ناس، إلى أنّ "ألمانيا والدول العربية تتمتعان بعلاقة خاصة مبنية على الصداقة والاحترام والتفاهم المتبادل، الذي انعكس بشكل إيجابي على مستوى الأعمال والتجارة بين الجانبين، وكذلك التعاون رفيع المستوى على الصعيدين الاجتماعي والسياسي".

ولفت إلى "أهميّة استكشاف سبل جديدة للتعاون، والبحث عن طرق أفضل لدعم رواد الأعمال، عبر تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة"، داعيا إلى "أهمية الاستفادة من خبرة ألمانيا المتقدمة في مجال العلم والتعليم والمعرفة".

وقال: "في عصر الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة والثورة الرقمية الثانية، نطمح إلى توحيد الجهود مع نظرائنا الألمان لدعمنا بهدف بناء جيل مسلح بالمعرفة والعلم الحديث".

ودعا الرئيس ناس جميع الدول الأوروبية وليس فقط ألمانيا إلى "تعزيز استثماراتها في المنطقة العربية التي تمثل سوقا واسعة مع إمكانات استثمارية ضخمة، وذلك عبر إنشاء تحالف استراتيجي ثلاثي جديد متنوع الاتجاهات، وفتح الباب المباشر أمام الاستثمارات الألمانية والأوروبية في الدول العربية والافريقية".

وشدد على أنّ "الوقت حان من أجل الارتقاء بشراكتنا إلى مستويات جديدة تتناسب مع إمكانيات وقدرات بلادنا، وذلك عبر الاستفادة من مزايا التقدّم التكنولوجي والعلمي، مع مراعاة الأهمية المحورية للحفاظ على كوكبنا ورفاهية سكانه".

وأكّد على أنّ "الوقت قد حان من أجل بحث أطر التعاون الحديث، والاستفادة من المزايا التنافسية، وضمان النمو وازدهار اقتصاداتنا بشكل عادل وبطريقة مستدامة".

علي بن إبراهيم المالكي

ونوّه الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية الدكتور علي بن إبراهيم المالكي في كلمته، إلى الحضور البارز لألمانيا في الدول العربية وأهمية التعاون المشترك بين الجانبين على التغلب على المصاعب والتحديات المشتركة، خصوصا أنّ المانيا تتمتع بموقع اقتصادي مهم فهي أكبر اقتصاد في أوروبا واحد أكبر الاقتصاديات في العالم. واكد الدكتور المالكي على ان الجامعة العربية تدعم كل جهود الغرفة في دعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية متمنيا النجاح لأعمال الملتقى.

جلسات العمل

وتضمنت أعمال الملتقى سبع جلسات رئيسية شملت مواضيع: "تخطيط وبناء المدن الذكية: فرص الأعمال في سوق البناء المصري"، "الاستثمار في رأس المال المخاطر: محرك رئيسي لتكنولوجيا الابتكار، نقل المعرفة والرفاهية الاقتصادية المستقبلية"، "التصنيع والتنويع: الاقتصادات المتغيرة ونمو السوق – نطاقات القطاعات"، "النقل والطيران والخدمات اللوجستية والاتجاهات في البنية التحتية والاقتصاد الدائري"، "الاستدامة كعامل نجاح وتحدي عالمي: كيف تحافظ على النمو المستدام في الاقتصادات؟"، "تمكين

المستقبل: أهمية التدريب المهني في نجاح التعاون الاقتصادي العربي الألماني"، هذا بالإضافة الى جلسة حوار بين السفراء العرب والالمان حول الأنشطة والخطط المستقبلية لتعزيز التعاون الاقتصادي العربي الألماني.

خالد حنفي

وأوضح أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في الجلسة السابعة: "الاستدامة كعامل نجاح في وجه التحديات العالمية: كيفية الحفاظ على النمو المستدام في الاقتصادات؟"، أنّ "العالم العربي شريك مهم مع ألمانيا في قطاع الطاقة"، مشددا على أنّ "الشراكة الراهنة يجب أن تتجاوز الوقود الأحفوري لتشمل الهيدروجين الأخضر ومصادر الطاقة المتجددة، حيث لدى ألمانيا قدرات هائلة في مجال توليد الطاقة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح".

واعتبر الأمين العام، أنّ "الاستدامة مجال واعد للتعاون العربي الألماني، ويمكن أن يكون هذا التعاون ناجح فقط إذا تم النظر في جميع الجوانب (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، المؤسسية)، خصوصا وأنّ العالم العربي يواجه تحديات استدامة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأهداف البيئية".

ورأى أنّ "التنمية الاقتصادية بطيئة بسبب نقص إمدادات الطاقة، حيث يعتمد خُمس السكان العرب على الوقود غير التجاري لاستخدامات الطاقة المختلفة"، موضحا أنّه "مع تحول العالم نحو مستقبل أكثر اخضراراً، تقف المنطقة العربية على أهبة الاستعداد للعب دور قيادي في موضوع الاستدامة، حيث من المتوقع أن تجذب المنطقة أكثر من 3 تريليونات دولار أمريكي وخلق أكثر من مليون وظيفة في سياق مواكبة حلول التنويع الاقتصادي عام 2030".

ولفت إلى أنّ "التنقل الذكي يمكن أن تحسن نوعية حياة السكان، وتعزيز النمو الاقتصادي، وجعل النقل في المتناول"، معتبرا أنّ "الاقتصاد الدائري يقدم إطاراً للنمو المستدام من خلال التوفير في الهدر والاستهلاك، وخلق فرص عمل جديدة".

واعتبر أنّ "تعميم مبادرات الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر والاقتصاد التشاركي، في المناطق الحضريّة، يمكن أن يولّد وفورات في المنطقة تبلغ 138 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030"، مؤكدا أنّ التمويل الأخضر هو المفتاح في دعم التنمية وتنفيذ الأعمال والاستثمارات والسياسات المستدامة".

وختم بالقول إنّ "مخاطر المناخ والاستجابة لها الآن أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تجعل الشركات وصناع القرار والأفراد مجهزين جيدًا لمكافحة ومواكبة هذه التحديات، في سبيل تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد والجماعات في المنطقة العربية والعالم".

سمير ناس في اجتماع الغرف العربية – الفرنسية:
السوق العربي يمتلك الكفاءات والموارد ومقومات النهوض بالقطاعات الاقتصادية

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، سمير عبدالله ناس، الأهمية البالغة التي يوليها اتحاد الغرف العربية لتطوير العلاقات المشتركة مع قطاع الأعمال الفرنسي، والذي يأتي لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول العربية ودول أوروبا، وذلك بهدف توسيع وتعميق التعاون بين الاقتصادات العربية مع الاتحاد الأوروبي بما يزيد من حجم التبادل التجاري وينهض بالتبادل السلعي العربي الأوروبي، مشيراً إلى أن السوق العربي أصبح سوقا منتجا ويمتلك الكفاءات البشرية والموارد الطبيعية العربية التي ساهمت في نهوض البلدان العربية بمعظم قطاعاتها الاقتصادية.

وأشار الرئيس سمير ناس خلال اجتماع غرفة التجارة والصناعة العربية الفرنسية الذي أقيم في باريس إلى أن "هذه اللقاءات تسهم في فتح آفاق أوسع للتعاون المشترك في مختلف المجالات وتقوي من الروابط الاقتصادية بين مجتمعات الأعمال العربية ونظيرتها

الفرنسية، منوها بمستويات التنسيق التي وصلت إليها العلاقات الثنائية بين صناع القرارات الاقتصادية في الدول العربية وجمهورية فرنسا الصديقة بما انعكس على تعزيز سبل التعاون ولا سيما في ضوء ما تشهده المنطقة العربية من رؤى تنموية على شتى المس تويات".

ودعا ناس إلى" مزيد من التعاون المثمر بين المجتمعات الاقتصادية العربية والفرنسية، والدفع بها نحو تنمية آليات التعاون المشترك في القطاعات التجارية والصناعية والمالية والسياحية والتكنولوجية وصولاً بها إلى أفضل المستويات وبما يتلاءم مع المتغيرات العالمية المستجدة على مختلف الأصعدة".

بدوره نوه رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية، فانسون راينا، إلى" أهمية تكريس كل الجهود الممكنة من أجل زيادة آليات التعاون بتطوير العلاقات في مملكة البحرين وفرنسا في الكثير من القطاعات وبالأخص قطاع السياحة، بما يسهم في تعزيز الترابط بين مجتمعات الأعمال في كلا الجانبين، فضلاً عن تعزيز التواصل والعلاقات بين الشركات والمؤسسات التجارية في البلدان العربية ودول أوروبا، مشيداً بالدور الكبير الذى يلعبه اتحاد الغرف العربية في تعزيز مكان السوق العربية على الخارطة التجارية العالمية وجعلها أحد المراكز الاقليمية المهمة للممارسات التجارية".

وبين أن غرفة التجارة العربية الفرنسية تولي كل الحرص لتفعيل وتعزيز التعاون مع الغرف العربية للوصول إلى القرارات الجوهرية التي تسهم في الدفع قدما بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة التي باتت اليوم محور عمل دول العالم لتحقيق الرفاهية لشعوبها، معرباً عن تطلعه إلى الوصول إلى التوافقات المعززة للسوق العربية مع مختلف الأسواق العالمية لزيادة معدلات التبادل التجاري.

من جانبه، أكد مدير التطوير والعلاقات الخارجية بغرفة التجارة العربية الفرنسية، دومينيك برونا، أن العلاقات الفرنسية مع الدول العربية كانت دائما وأبدا مهمة كفاعل اقتصادي مهم في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما أن المنطقة العربية هي بوابة أوروبا للانفتاح التجاري والاقتصادي مع بقية دول المنطقة الآسيوية والإفريقية، مبيناً أن جانب الاهتمام يأتي على موقع مملكة البحرين لما تتميز به من حيوية قطاع الخدمات اللوجستية، وذلك نتيجة لعدة عوامل، أبرزها الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة الذي يجعلها شريان الوصل في التجارة بين عدة دول، ووجود عوامل اقتصادية متطورة كصناعة وتصدير الألمنيوم، فضلاً عن بقية القطاعات الاقتصادية للاستفادة من الخدمات والتسهيلات البحرينية بما يسهم في تعزيز التنافسية.

الاقتصاد الألماني: تراجع كبير في مناخ الاعمال وتوقعات بركود في 2023

أظهر تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، تراجع مناخ الاعمال للاقتصاد الألماني في شهر يونيو (حزيران) بشكل كبير حيث سجل مؤشر ifo مستوى 88.5 نقطة بعد أن كان قد سجل في الشهر السابق مستوى 91.5 نقطة. وقد قيمت الشركات مستوى اعمالها في الوقت الحاضر بشكل سلبي كما كانت توقعاتها لمستوى الاعمال خلال الأشهر القادمة سلبية بشكل واضح.

ويساهم ضعف الاعمال في قطاع الصناعة بشكل خاص في الأداء الضعيف لمجمل الاقتصاد الألماني. حيث تراجع مناخ الأعمال بشكل كبير وسجل المؤشر في شهر يونيو مستوى (-9.9 نقطة) منخفضا من مستوى (-6.0 نقطة) في الشهر السابق. وقد قيمت الشركات العاملة في القطاع مستوى اعمالها الحالي بشكل أسوأ من الشهر السابق، وشمل هذا التقييم كل القطاعات الصناعية، كما تراجعت التوقعات بشأن مستوى الاعمال في الأشهر القادمة بشكل كبير، حيث انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ نوفمبر 2202. وتقدر العديد من الشركات الآن أن تراكم الطلبات على منتجاتها منخفض.

وفي قطاع الخدمات، انخفض مؤشر الاعمال في يونيو الى مستوى 7.2 نقطة متراجعاً من مستوى 8.6 نقطة في الشهر السابق. كما كانت الشركات العاملة في القطاع أقل رضا عن وضع اعمالها الحالي، وكانت توقعاتها أكثر تشاؤما بشكل ملحوظ بخصوص مستوى الاعمال خلال الاشهر القادمة. ويعاني قطاع النقل والخدمات اللوجستية على وجه الخصوص من التطور السلبي في قطاع الصناعة. كما انخفض المؤشر في قطاع التجارة حيث سجل المؤشر مستوى (-2.02 نقطة) في يونيو بينما كان عند مستوى (-1.91 نقطة) في مايو الماضي. وفي هذا القطاع أيضا كانت الشركات أقل رضا إلى حد ما عن أعمالها الحالية. وعلى

الرغم من تحسن التوقعات بشكل طفيف، إلا أنها ظلت في العموم سلبية. وفي قطاع البناء، انخفض مؤشر مناخ الأعمال في يونيو الى مستوى (–1.02 نقطة) متراجعا عن مستوى (–5.81 نقطة) المسجل في الشهر السابق. وكان الرضا لدى الشركات عن مستوى الاعمال الحالية أقل كما تراجعت توقعات الأعمال للأشهر القادمة. في سياق متصل نشر معهد الدراسات الاقتصادية بجامعة ميونخ ofi تقريره الصيفي عن توقعاته لتطورات الاقتصاد الألماني خلال العام الحالي والعام القادم، توقّع فيه أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنسبة 4.0 في المئة، على أن يعود لتحقيق النمو في العام 4202، بواقع 5.1 في المئة. كما يتوقع خبراء المعهد ان يتراجع التضخم خلال العام 3202م الى معدل 8.5 في المئة بعد ان كان قد وصل الى معدل 9.6 في المئة خلال العام الماضي وان يتراجع هذا المعدل خلال العام 4202م، الى 1.2 في المئة. ويرجع هذا الانكماش المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الى معدل التضخم المرتفع والذي خفض الدخل الحقيقي للأسر وبالتالي أثر على القدرة الشرائية للمواطنين وأدى الى خفض الاستهلاك.

ويتوقع البنك المركزي الألماني أن يؤدي معدل التضخم المرتفع الى انكماش الاقتصاد الألماني والذي ما زال يعاني من أزمات السنوات الثلاث الماضية. ويتوقع البنك أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.0 في المئة في العام 3202 بأكمله بعد ان دخل الاقتصاد في مرحلة الركود التقني بعد تراجع الناتج المحلي لربيعين متتاليين. (الربع الأخير 2202 والربع الأول 3202). ومع ذلك يتوقع خبراء البنك أن انخفاض التضخم وارتفاع الأجور وسوق العمل القوي سيعزز القوة الشرائية للأفراد في المستقبل القريب وأن الاستهلاك، وهو ركيزة مهمة للاقتصاد، سيزداد.

أما على مستوى منطقة اليورو وبحسب بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي (tatsoruE) سجل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 3202، انخفاضاً غير متوقع بنسبة 1.0 في المئة بعد أن كان من المتوقّع حصول نمو حقيقي لاقتصاد المنطقة بحدود 1 في المئة. هذا وكان الناتج المحلي في منطقة اليورو قد سجل تراجعاً أيضا في الربع الرابع 2202، بنسبة 1.0 في المئة كذلك. وبهذا يدخل اقتصاد منطقة اليورو، والتي تضم عشرين دولة أوروبية في حالة "الركود التقني".

سوق العمل

وأظهر تقرير وكالة العمل الاتحادية (AB)، تراجع عدد العاطلين عن العمل في شهر مايو 3202، بنحو 24 ألف شخص مقارنة بالشهر السابق ليصل اجمالي عدد العاطلين إلى 2،445،000 شخص. ومع هذا الانخفاض يظل عدد العاطلين عن العمل أعلى بحوالي 842 ألف شخص مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، ويعود جزء من هذا الارتفاع في عدد العاطلين مقارنة بالعام الماضي الى تسجيل اللاجئين الأوكرانيين لدى وكالة العمل الاتحادية كعاطلين عن العمل. كما يعتبر هذا الانخفاض أضعف من المعتاد في هذا الوقت من العام بسبب حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد. وبذلك يكون معدل البطالة قد انخفض بمقدار 2.0 نقطة مئوية إلى 5.5 في المئة في مايو 3202م. اما بالمقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، فان المعدل اعلى بمقدار 6.0 نقطة مئوية.

محطات الطاقة الشمسية

سجّل الطلب على أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل ارتفاعا كبيرا في العام الحالي 3202، فوفقًا لاتحاد صناعة الطاقة الشمسية الألمانية (WSB)، تم تشغيل 000.951 نظام كهروضوئي للمنازل الخاصة في الربع الأول 3202، في جميع أنحاء ألمانيا. وهو ما يساوي ارتفاعاً بنسبة 641 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبالإضافة إلى نمو استخدام أنظمة الطاقة الشمسية من قبل أصحاب المنازل، تشير إحصاءات اتحاد صناعة الطاقة الشمسية أيضًا الى ارتفاع كبير في استخدام هذه الأنظمة من قبل مستثمرين آخرين مثل المزارعين الذين لديهم أنظمة شمسية مثبتة على الأراضي الزراعية. كما تشير هذه الإحصاءات الى ان عدد أنظمة تخزين الطاقة الشمسية الجديدة سيتجاوز بحلول نهاية يونيو 3202م، العدد الإجمالي للبطاريات الشمسية التي تم تركيبها في مجمل العام الماضي.

وبلغ حجم الطاقة الكهربائية المولدة من الأنظمة الجديدة للطاقة

الشمسية التي تم تركيبها في العام 2202، حوالي 5.7 جيجاوات / ساعة وهو ما يمثل الزيادة الأكبر في الطاقة الشمسية المضافة منذ أكثر من عشر سنوات. كما ساهمت الطاقة الشمسية في العام 2202، أيضا بما يزيد عن نسبة 01 في المئة من حجم الطاقة المولدة في ألمانيا، وهو ما يجعلها رابع أهم مصدر للطاقة بعد الفحم وطاقة الرياح والغاز الطبيعي. بالإضافة الى ذلك تمثل الطاقة الشمسية ثلثي الزيادة المتوقعة في الطاقات المتجددة، وهو الامر الذي يعود الى التكلفة المناسبة، فبحسب معهد فراونهوفر لأنظمة الطاقة الشمسية (ESI)، تظل الطاقة الشمسية أرخص أشكال توليد الكهرباء على الإطلاق، بتكلفة تتراوح بين ثلاثة وأربعة سنتات لكل كيلووات / ساعة من الكهرباء.

أما في جانب التحديات التي تواجه نمو استخدام أنظمة الطاقة الشمسية فتتمثل في ارتفاع أسعار هذه الأنظمة والتي زادت في العام 2202، بنحو 02 في المئة. وعلى الرغم من توقع تراجع الأسعار نوعا ما بسبب تحسن العرض بشكل عام الا ان انخفاض الأسعار الى مستوى ما قبل ازمة الطاقة غير متوقع. وتمثل أسعار الفائدة المتزايدة لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية التحدي الأكبر امام صناعة الطاقة الشمسية حاليًا، حيث ترى الشركات العاملة في القطاع انه حتى قرض بنك إعادة الاعمار الحكومي WfK لتمويل أنظمة الطاقة الشمسية، والذي يوصف بأنه منخفض الفائدة، قد ارتفع من 60.1 إلى 57.4 في المئة.

تحديات الصادرات الألمانية الى الصين

تعد الصين الشريك التجاري الأكبر لألمانيا بحجم تبادل سلع وبضائع وصل في العام 2202، الى نحو 992 مليار يورو تقريباً وهو ما يفوق حجم التبادل التجاري بين ألمانيا والولايات المتحدة، ثاني اهم شريك تجاري، بحوالي 05 مليار يورو. وقد وصل العجز التجاري لألمانيا مع الصين إلى أكثر من 48 مليار يورو العام 2202، وهو ما يمثل ضعف العجز المسجل في العام الذي سبق، حيث زادت الواردات من الصين في العام الماضي بنسبة 33 في المئة، في مقابل ارتفاع صادرات الشركات الألمانية الى الصين العام 2202، بنسبة 3 في المئة فقط مقارنة بالعام الذي سبق.

وعلى الرغم من هذا العجز التجاري مع الصين الا ان السوق الصيني يظل أحد اهم أسواق الصادرات الألمانية حيث بلغ حجم هذه الصادرات في العام الماضي 701 مليار يورو. وتمثل الصادرات الصناعية الجزء الأكبر من الصادرات الى الصين حيث تأتي السيارات وقطع غيارها في المركز الأول من حيث قيمة الصادرات. هذا الى جانب الاستثمارات الكبيرة التي تمتلكها الشركات الصناعية الألمانية وخصوصا شركات صناعة السيارات في الصين، فعلى سبيل المثال حققت مجموعة فولكس فاجن لصناعة السيارات نصف إيراداتها في العام الماضي من السوق الصيني.

ولهذا تضع العديد من الشركات الألمانية آمالها على نمو الصادرات الى الصين خصوصا بعد نهاية سياسة "صفر كوفيد" الصارمة التي كانت تتبعها بكين في ديسمبر 2202. الا ان الأربع الاشهر الأولى من العام 3202، لم تعكس هذا التفاؤل حيث بلغت صادرات ألمانيا إلى جمهورية الصين الشعبية خلال الأشهر يناير – ابريل من العام الحالي، وفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات الاتحادي 5.23 مليار يورو، وهو أقل بنسبة 01 في المئة مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، كما تمثل أيضًا تراجعًا بنسبة 4.5 في المئة مقارنةً بالأربعة أشهر الأخيرة من عام 2202. إلا ان الآمال بنمو الصادرات الألمانية الى الصين، وبالتالي التأثير الإيجابي على فرص نمو الاقتصاد الألماني لهذا العام لم تنته بعد، حيث نشرت سلطات الجمارك الصينية بيانات عن الواردات من ألمانيا في شهر مايو الماضي اظهرت ارتفاعاً بنسبة 7 في المئة تقريبًا مقارنة بالشهر السابق.

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

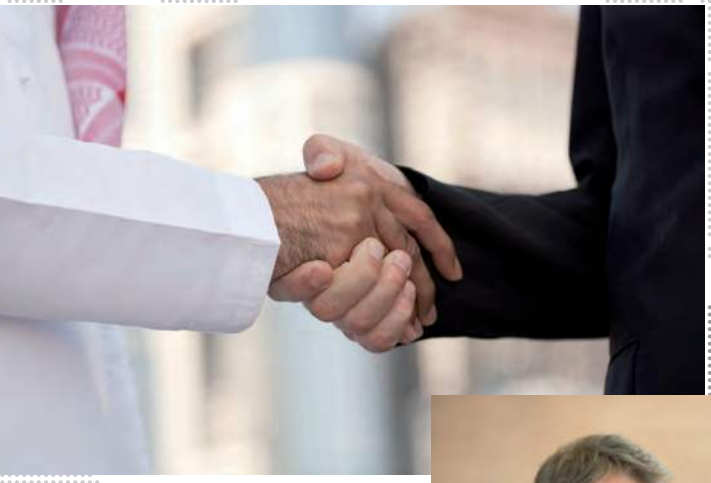

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

إعادة انتخاب أحمد الوكيل لرئاسة اتحاد غرف البحر الأبيض للتجارة

أعادت الغرف الأعضاء باتحاد غرف البحر الأبيض للتجارة والصناعة "الاسكامى" انتخاب أحمد الوكيل رئيس غرفة الإسكندرية لرئاسة الاتحاد حتى نهاية 2024، بإجماع كافة الغرف وذلك أثناء اجتماعاتها ببرشلونة بإسبانيا .

ويجمع الاتحاد أكثر من 300 غرفة من 23 دولة مطلة على البحر الأبيض والبحر الأسود، ويمثلون أكثر من 100 مليون شركة.

وأشار الوكيل إلى أن اتحاد غرف البحر الأبيض لديه حاليا 27 مشروعا إقليميا قطاعيا لدعم التعاون بين الشركات من شطري البحر الأبيض ممولين بمنح من الاتحاد الأوروبي بأكثر من 120 مليون يورو في قطاعات الصناعة، ودعم رواد الأعمال، والطاقة المتجددة، والزراعة، والبيئة، والسياحة المستدامة، إلى جانب قيامه بتيسير حصول الشركات على القروض الميسرة، وضمانات مخاطر الاستثمار وتمويل التجارة المتاحة من مختلف البنوك والصناديق الإنمائية والتي تتجاوز 22 مليار يورو.

إلى ذلك، أعلن الاتحاد الدولى لغرف التجارة والصناعة عن فوز الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية كأفضل غرفة في العالم لعام 2023 لتنفيذها أفضل مشروع غير تقليدي، وذلك في ختام الكونجرس العالمي للغرف الثالث عشر الذي أقيم في جنيف عاصمة سويسرا بحضور أكثر من 2000 من قيادات الاتحادات والغرف التجارية والصناعية من جميع دول العالم، والذي افتتحه سكرتير عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ومدير عام منظمة التجارة العالمية نغوزي إيويلا، ورؤساء اتحاد الغرف العالمي وغرفة التجارة الدولية.

ويضم اتحاد الغرف العالمي أكثر من 20 ألف غرفة واتحاد من 116 دولة، وينظم المسابقة مرة كل عامين اثناء الكونجرس العالمي في أحد القارات بالتناوب. ووقد تقدمت غرفة الإسكندرية بملفها للمسابقة لتتنافس مع 111 غرفة من 47 دولة، ليتم اختيارها أولا من ضمن أفضل أربع غرف مع غرفة دبى واتحاد الغرف النمساوية واتحاد الغرف الاسترالية، حيث جرى تقديم عرضا للمشاريع اثناء الكونجرس، ليتم المفاضلة بينهم أولا من قبل الغرف المشاركة ثم من قبل لجنة التحكيم الدولية.

وقد حصل العرض الذي قدمه الأمين العام لاتحاد الغرف المصرية الدكتور علاء عز على أكثر من 45 في المئة من أصوات الغرف،

ثم حاز على إجماع لجنة التحكيم ليتم اعلان فوز مصر لأول مرة خلال ربع قرن وهو عمر المسابقة، وذلك في الحفل الختامي للكونجرس حيث تسلم الجائزة أحمد حسن، النائب الأول لرئيس غرفة الإسكندرية.

وأوضح رئيس غرفة الإسكندرية أحمد الوكيل أن ملف غرفة الإسكندرية الفائز هو حصاد الطاقة الشمسية لمنتسبيها، وهو حزمة من الأنشطة والمشروعات الرائدة التي تم إعادة تطبيقها بالعديد من الشركات لخفض النفقات وزيادة التنافسية والحفاظ على البيئة، والمدعومة بالتدريب ونقل التكنولوجيا والدعوة لتعديلات تشريعية واجرائية، وانشاء حاضنات اعمال بالتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، وجامعة الإسكندرية، حيث تم تقديم دعم لرواد الاعمال الذين تناموا ليصبحوا شركات كبرى تنفذ مشاريع داخل وخارج مصر، والمتواكب مع كون غرفة الاسكندرية أول غرفة في العالم يعمل مبناها بالطاقة الشمسية، ولديها سوق العامرية، أول سوق للخضر والفاكهة في افريقيا يعمل بالطاقة الشمسية، كما تعمل حاليا مع جامعة الإسكندرية على تحويل كلية الهندسة لتعمل بالطاقة الشمسية لتدريب وخلق فرص عمل خضراء لهم في مصر وخارجها، وذلك بدعم كامل من وزراء التجارة والصناعة، والتعاون الدولى، والخارجية، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي في اطار برنامج التعاون عبر الحدود EU ENI CBC MED والمشروع الاقليمى EU EBSOMED.

وتقدم أحمد الوكيل بالشكر لشركاء وأصدقاء مصر من قيادات الاتحادات الاقليمية العربية والإسلامية والاورومتوسطية والافريقية وغرفهم الأعضاء الذين صوتوا لمصر، والسيدة ريم صيام عضو مجلس غرفة التجارة الدولية الممثلة لغرفة الإسكندرية، والسفير د.

أحمد إيهاب جمال الدين مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، والوزير المفوض تجارى د. احمد مغاوري رئيس المكتب التجاري بجنيف على دعمهم لوفد مصر خلال المؤتمر.

اتحاد الغرف العربية يهنئ الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية

هنأ اتحاد الغرف العربية، رئيس الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية سعادة الأستاذ أحمد الوكيل بفوز الغرفة بجائزة أفضل غرفة في العالم لعام 2023 وذلك في ختام الكونجرس العالمي للغرف الثالث عشر الذي أقيم في جنيف عاصمة سويسرا بحضور أكثر من 2000 من قيادات الاتحادات والغرف التجارية والصناعية من جميع دول العلم، وذلك عن مشروعها "حصاد الطاقة الشمسية لمنتسبيها" وقد عرض المشروع الأمين العام لاتحاد الغرف المصرية د. علاء عز.

ويجسّد هذا الفوز الدور الريادي الذي تقوم به الغرفة التجارية بالاسكندرية، حيث غدت الغرفة بفعل التطور الهائل الذي تشهده ضمن أهم وأعرق الغرف التجارية ليس فقط على صعيد جمهورية مصر العربية بل وبين الغرف العربية حيث تعد الغرفة التجارية بالاسكندرية جزءا اساسيا داخل اتحاد الغرف العربية، وكذلك على صعيد دول العالم مما قاد سعادتكم لتبوأ مجددا رئاسة اتحاد غرف البحر الابيض المتوسط "اسكامي".

وقد تلقت الغرفة دعما من قيادات الاتحادات الاقليمية العربية والإسلامية والاوروميتوسطية والافريقية وغرفهم الأعضاء ومن السيدة ريم صيام عضو مجلس غرفة التجارة الدولية الممثلة لغرفة الإسكندرية، والسفير د. أحمد إيهاب جمال الدين مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف، والوزير المفوض تجارى د. احمد مغاورى رئيس المكتب التجارى.

ماسك" يصبح أكثر المليارديرات ربحاً في 2023.. هذه مكاسبه!

ارتفعت أسهم شركة "تسلا" لصناعة السيارات الكهربائية بأكثر من 5 في المئة، بعد أن التقى الرئيس التنفيذي لشركة صناعة السيارات الكهربائية إيلون ماسك مع وزير الخارجية الصيني تشين قانغ. وزادت ثروة إيلون ماسك بأكثر من 4 مليارات دولار، ليصبح أكثر المليارديرات ربحاً منذ بداية عام 2023، متخلصاً من لقبه كأكثر المليارديرات خسارة العام الماضي، وصاحب الرقم القياسي لأكبر خسارة للثروة في التاريخ والتي تجاوزت 200 مليار دولار من قمتها في عام 2021.

موازنات توسعية لدول الخليج.. و110 مليارات دولار مشروعات جديدة

أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي عن موازنات العام 2023، والتي تضمنت زيادة النفقات على الرغم من التحديات التي تتعرض لها الإيرادات. ويقدر إجمالي النفقات المدرجة ضمن موازنات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين) في السنة المالية الحالية عند مستويات مقاربة من تلك المسجلة العام الماضي البالغة 487.1 مليار دولار، بحسب تقرير "كامكو إنفست".

وتقدر الإيرادات الاجمالية المدرجة في الموازنة بنحو 473.6 مليار دولار، مقابل 515.5 مليار دولار في العام 2022، بانخفاض تبلغ

نسبته 8.1 في المئة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض أسعار النفط هذا العام مقارنة بالعام الماضي.

اقتصاد الهند يُحقق نمواً قوياً 7.2% خلال 2022 - 2023

سجل إجمالي الناتج الداخلي الهندي نمواً بنسبة 7.2% في السنة الممتدة 2022 2023 حتى آذار/مارس مدفوعاً بالخدمات والاستهلاك، ما يضعه في مصاف اقتصادات العالم الأسرع نمواً. وتعدّ الهند خامس أكبر اقتصاد في العالم، وقد تجاوزت الصين مؤخراً لتصبح الدولة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم. وقد سجل نموها ارتفاعاً منذ الوباء بعدما بلغ نسبة 9.1% في السنة المالية 2021-2022. لكن على غرار دول أخرى تضرّر الاقتصاد بسبب الأوضاع العالمية غير المواتية بما يشمل تشديد الأوضاع المالية العالمية، والحرب في أوكرانيا، والتوترات الجيوسياسية. وتستورد الهند أكثر من 80% من نفطها الخام، وأدت الحرب في أوكرانيا إلى رفع تكاليف النفط، لكن اقتصادها ارتفع بنسبة 6.1

في المئة في الفصل المالي الرابع الممتد من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار، مقارنة بالفترة نفسها السنة الماضية بحسب مكتب الإحصاء الوطني.

"الذكاء الاصطناعي" يرفع قيمة الشركات في "ناسداك" بـ 5 تريليونات دولار

شهدت أسهم بعض القطاعات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا "رالي" قويا خلال النصف الأول من 2020، وذلك على الرغم من مخاوف الركود وأزمة المصارف العالمية.

وأدى رالي أسهم التكنولوجيا بدعم الزخم المتزايد على شركات الذكاء اصطناعي إلى إضافة حوالي 5 تريليونات دولار إلى قيمة الشركات في مؤشر ناسداك 100 خلال الأشهر الستة الأولى من العام، ليسجل المؤشر التكتولوجي أفضل أداء نصف سنوي تاريخيا بارتفاعه بأكثر من 39 في المئة.

وتصدرت شركة "إنفيديا" لصناعة الرقائق أخبار الأسواق بدخولها نادي "التريليون دولار"، في حين عاد الاهتمام من قبل المستثمرين على أسهم شركة "تسلا".

السعودية الأولى عالمياً في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي

حلّت السعودية في المركز الأول عالمياً في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي، وهو أحد مؤشرات التصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي الصادر عن مؤسسة "تورتويس إنتليجينس"، الذي يقيس أكثر من 60 دولة في العالم. فيما حلت ألمانيا ثانيةً والصين في المركز الثالث في هذا المؤشر.

ويقيس التصنيف العالمي للذكاء الاصطناعي أكثر من 100 معيار ضمن سبعة مؤشرات هي: الاستراتيجية الحكومية، والبحث والتطوير، والكفاءات، والبنية التحتية، والبيئة التشغيلية، والتجارة.

ونالت المملكة المركز الأول في مؤشر الاستراتيجية الحكومية للذكاء

الاصطناعي، والمركز 31 في إجمالي مؤشرات التصنيف الصادر عن «تورتويس»، وهي شركة عالمية لديها مجلس استشاري رفيع يضم خبراء في الذكاء الاصطناعي من أنحاء العالم.

"أبل" تعود إلى عرش 3 تريليونات دولار

تجاوزت القيمة السوقية لشركة «أبل» الأميركية، حاجز 3 تريليونات دولار، ما يمثل علامة فارقة للعملاق التكنولوجي.

ورغم أنها ليست المرة الأولى التي تتجاوز فيها قيمة الشركة هذا الحاجز، إذ سبق أن كسرته لفترة وجيزة خلال تعاملات يوم 3 يناير (كانون الثاني) عام 2022، فإن الشركة مرشحة للبقاء في هذا المقام الرفيع الذي لا ينافسها فيه أي شركة أخرى حالياً على وجه الأرض.

جدير بالذكر أن أبرز الشركات العالمية ذات القيمة "التريليونية" هي: "مايكروسوفت" بقيمة 2.4 تريليون دولار، ثم "أرامكو السعودية" بقيمة نحو2.08 تريليون دولار، وبعدهما بمسافة كبيرة

تأتي "ألفابيت" مالكة "غوغل" بنحو 1.5 تريليون دولار، ثم "أمازون" 1.3 تريليون دولار، و "إنفيديا" تريليون دولار.

مصر تقر موازنة تحفيزية بـ 97 مليار دولار.. والعجز 29 ملياراً

كشفت وزارة المالية المصرية عن أنّ الموازنة الجديدة للعام المالي 2024-2023، أكثر تحفيزاً للتعافي الاقتصادي، حيث بلغت المصاريف نحو 3 تريليونات جنيه (حوالي 97 مليار دولار)، مقابل 2.1 تريليون جنيه إيرادات (حوالي 67.9 مليار دولار)، ليبلغ بذلك العجز في الموازنة يبلغ 29 مليار دولار تقريباً.

وأكّد وزير المالية المصري د. محمد معيط، أنّ "الوزارة ملتزمة بتوفير التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية للمصريين، تنفيذاً للتوجيهات الرئاسية بالعمل المتواصل على تخفيف حدة الموجة التضخمية العالمية"، معتبرا أنّ "الخزانة العامة للدولة تتحمل فارق أسعار السلع والخدمات، في ظل الأزمات العالمية المتشابكة، وما

ترتب عليها من اضطراب في سلاسل الإمداد والتوريد".

صندوق النقد: تأخير الإصلاحات كلف المودعين اللبنانيين 10 مليارات دولار

كشف صندوق النقد الدولي، عن أنّ الأزمة المالية في لبنان فاقمتها المصالح الخاصة التي تقاوم تنفيذ الإصلاحات الضرورية، محذرا من أن عدم التحرك لحل ذلك سيدفع البلاد إلى "مصير مجهول".

ووفق الصندوق فقد كلّف الانهيار الاقتصادي الذي بدأ قبل نحو أربع سنوات العملة المحلية نحو 98 في المئة من قيمتها، وأدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي 40 في المئة ودفع التضخم لمعدلات غير مسبوقة واستنزف ثلثي احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية. وجاءت هذه الأرقام كجزء من تقرير للصندوق في ختام مشاورات المادة الرابعة، وهو تقييم شامل للوضع المالي في لبنان. وبيّن صندوق النقد الدولي أنّ ما فاقم الأزمة هو الإخفاق

في اتخاذ تحركات في السياسات مطلوبة بشدة وما عرقلها هو الأزمة السياسية القائمة والمقاومة التي يلقاها تنفيذ الإصلاحات بسبب مصالح خاصة.

ارتفاع الصادرات الأردنية للدول العربية 5.5 في المئة

كشفت وزارة التجارة الخارجية الأردنية، عن ارتفاع قيمة الصادرات الوطنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خلال الربع الأول من العام الحالي، بنسبة 5.5 في المئة، لتصل إلى 630 مليون دينار (888 مليون دولار)، مقارنة مع 597 مليون دينار (842 مليون دولار)، مدفوعة بارتفاع حجم الصادرات إلى السوق السعودية، حيث وصلت إلى نحو 204 ملايين دينار (288 مليون دولار).

وزاد حجم الصادرات الأردنية إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا، بنسبة 11.2 في المائة، لتبلغ نحو 418 مليون دينار. ونمت مع الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 10 في المئة، لتصل

إلى ما يقارب 616 مليون دينار. كما ارتفعت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 28.3 في المائة، لتصل إلى نحو 81 مليون دينار.

أسعار الغذاء العالمية لأدنى مستوياتها في عامين

انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء العالمية في مايو (أيار) الماضي إلى أدنى مستوياته في عامين، إذ فاقت الانخفاضات الكبيرة في أسعار الزيوت النباتية والحبوب ومنتجات الألبان الزيادات في أسعار السكر واللحوم، مما ينعش أيضاً الآمال في بدء تراجع موجة التضخم عالمياً.

وتراجعت أسعار القمح إلى أدنى معدلاتها خلال أكثر من عامين بفضل تأثر الأسواق بوفرة الإمدادات من روسيا والحالة الجيدة للمحاصيل الأوروبية. وتوقعت «الفاو» أن يبلغ الإنتاج العالمي من الحبوب هذا العام 2.813 مليار طن، بزيادة واحد في المئة

عن عام 2022، وهو ما يعكس بشكل رئيسي زيادة متوقعة في إنتاج الذرة.

ميزان تجارة الإمارات نحو "التوازن" خلال 2023 للمرة الأولى في تاريخها

تتجه تجارة الإمارات غير النفطية، إلى تحقيق "التوازن" في ميزانها التجاري (الفرق بين قيمة الواردات مع الصادرات وإعادة التصدير) لأول مرة في تاريخها، مدفوعاً بزيادة قيمة الصادرات وإعادة التصدير، حيث أضحت الدولة؛ مركزاً إقليمياً وممراً تجارياً مهماً على خارطة التجارة الدولية، في الوقت الذي نمت فيه تجارة الإمارات غير النفطية 23 في المئة في غضون 60 يوما فقط (يناير/كانون الثاني) و (فبراير/شباط) من العام الجاري 2023.

وكشف وزير الدولة للتجارة الخارجية د. ثاني الزيودي، عن نمو تجارة الدولة الخارجية غير النفطية بنسبة قوية جداً 23 في المئة في الشهرين الأولين من العام الجاري 2023 (يناير وفبراير)، مدفوعاً بزيادة الواردات والصادرات وإعادة التصدير، في الوقت الذي حافظت فيه خارطة التجارة على شكلها الرئيسي لجهة أكبر الشركاء التجاريين.

المغرب في صدارة البلدان الأكثر جذباً للسياح الأجانب

أظهر تقرير صدر حديثاً عن حلول المغرب في صدارة قائمة البلدان الأكثر جذباً للسياح الأجانب، بسبب ملاءمة أسعار الخدمات، بالإضافة إلى بنيته التحتية العصرية والمناظر الطبيعية التي يزخر بها.

وبحسب موقع "ترافل أوف باث" الأميركي، توافد إلى المغرب نحو 3 ملايين سائح خلال الربع الأول من العام الجاري، بزيادة قدرها 19 في المئة مقارنة بالعام 2019، وارتفاع قياسي بلغ أكثر من أربعة أضعاف مقارنة بالعام الماضي.

ويفسر الموقع الزيادة في أفواج السياح بـ"التنوع والثراء الثقافيين للمغرب والأسعار المعقولة للخدمات التي يوفرها للسياح، إضافة إلى تقاطع تاريخ هذا البلد مع تاريخ الجنوب الأوروبي".

الرئيس الجديد للبنك الدولي أجاي بانغا يتولى مهامه رسمياً

تولى الرئيس الجديد للبنك الدولي الهندي – الأميركي أجاي بانغا، مهامه رسمياً، خلفاً لديفيد مالباس الذي أنهى ولايته على رأس هذه المؤسسة.

وكان بانغا المرشح المعلن الوحيد، الرئيس السابق لمجموعة أنظمة الدفع ماستركارد، انتخب من دون مفاجأة مطلع مايو (أيار).

يأتي ذلك في سياق إصلاحات للمؤسسة التي أعلنت في مارس (آذار) الماضي، زيادة تمويلها بـ5 مليارات دولار سنوياً خلال السنوات العشر المقبلة. وسيكشف مضمون الإصلاحات خلال الاجتماع السنوي المقبل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر (تشرين الأول) في مراكش (المغرب).

500 شخص أضافوا 852 مليار دولار إلى ثرواتهم

أضاف أغنى 500 شخص في العالم 852 مليار دولار إلى ثرواتهم في النصف الأول 2023، حيث بلغ متوسط نصيب ما حققه كل عضو في مؤشر "بلومبرغ للملياردريات" 14 مليون دولار يومياً على مدار الأشهر الستة الماضية، وفقاً لبيانات "بلومبرغ".

ويعد هذا أفضل نصف عام لأصحاب المليارات منذ النصف الثاني من عام 2020، عندما انتعش الاقتصاد من الركود الناجم عن فيروس كوفيد.

وتزامنت المكاسب مع صعود سوق الأسهم على نطاق واسع، حيث تجاهل المستثمرون آثار رفع البنك المركزي لأسعار الفائدة، والحرب المستمرة في أوكرانيا، والأزمة في البنوك الإقليمية.

"ميتا بلاتفورمز" تكشف موعد إطلاق "ثريد"

تستعد شركة "ميتا بلاتفورمز"، التي تمتلك "فيسبوك" و"إنستغرام"، لإطلاق تطبيق جديد يسمى "Thread" لمنافسة "تويتر"، وهو تطبيق للتدوينات القصيرة.

وظهر التطبيق، المسمى "ثريد"، والذي يتم التسجيل المسبق له عبر حساب المستخدم في "إنستغرام"، وتنزيله من متجر التطبيقات "App Store" من أبل ليقوم المستخدمون بالتسجيل لتنزيله، عندما يتم إصداره. ويبدو أن التطبيق يشبه إلى حد كبير تويتر، مع التركيز على المحادثات العامة، مع قدرة المستخدمين على متابعة الأشخاص الذين يقومون بذلك بالفعل على "إنستغرام". ووصف بعض التقنيين التطبيق القادم على أنه "قاتل تويتر".

ما الدول الأكثر أمانا في العالم لعام 2023؟

أظهر مؤشر السلام العالمي لعام 2023 أن العالم أقل أمانًا بقليل من العام الماضي؛ بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19- الذي لم يتغير عن نتائج مسح 2022.

وفي الوقت الذي احتلت فيه أميركا المرتبة الـ131 في القائمة، فإن 7 دول من بين أكثر 10 دول أماناً في العالم تقع في أوروبا. وقد ظلت أيسلندا الدولة الأكثر أماناً في العالم منذ أن صدرت الدراسة لأول مرة عام 2008، كما أنها تحتل المرتبة الثالثة بين أسعد دولة في العالم بعد فنلندا والدنمارك. وفي ما يلي قائمة أكثر 10 دول أماناً في العالم: أيسلند، الدنمارك، أيرلندا، نيوزيلندا، النمسا، سنغافورة، البرتغال، سلوفينيا، اليابان، وسويسرا.

18 دولة ناتجها المحلي يتخطى تريليون دولار.. بينها بلد عربي واحد!

ارتفع عدد الاقتصادات التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي تريليون دولار إلى 18 دولة خلال العقدين الماضيين بزيادة 11 دولة، حيث كانت تركيا أحدث أعضاء نادي التريليون دولار في العام الحالي، بعد انضمام السعودية للقائمة في عام 2022.

وكانت الولايات المتحدة أول اقتصاد في العالم يصل إلى هذه العلامة في العام 1969، واليابان ثانية عام 1978، وألمانياً ثالثة عام 1986، بينما انضمت كل من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطالياً والصين عام 1998. وحصلت إسبانيا وكندا على بطاقة العضوية لهذا النادي عام 2004، ثم كوريا الجنوبية والبرازيل بعدها بعامين، وقبل الأزمة المالية بعام واحد أصبحت الهند جنباً إلى روسيا والمكسيك أعضاء في القائمة. وانضمت هولندا عام 2021، وسبقتها لذلك كل من إندونيسيا وأستراليا.

شركات الطيران العالمية ترفع التوقعات لأرباح 2023

رفعت شركات الطيران العالمية، توقعاتها لأرباح القطاع لعام 2023 لأكثر من المثلين إلى 9.8 مليار دولار من 4.7 مليار دولار، وسط تفاؤل مدفوع بقوة الطلب على السفر مع تعافي القطاع من تداعيات "كورونا". وتقترب مستويات الإيرادات المتوقعة لعام 2023 أيضاً من مستويات ما قبل الجائحة؛ إذ من المتوقع ارتفاعها إلى 803 مليارات دولار مقابل 838 مليار دولار في عام 2019.

وأوضح ويلي والش، المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، في الاجتماع السنوي للاتحاد، أنّ هوامش الربح التي سجلت 1.2 في المئة لا تزال ضعيفة جداً لدرجة أنها لا تكفي لضمان القوة المالية للقطاع على المدى البعيد.

فيتش" تبقي تصنيف أميركا تحت المراقبة السلبية رغم إقرار اتفاق تعليق سقف الدين

أبقت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاقتصاد الأكبر في العالم تحت المراقبة السلبية، وذلك على الرغم من تجاوز الولايات المتحدة لأزمة سقف الدين. محذرةً من خفض تصنيف ديون الولايات المتحدة على خلفية تفاقم الاستقطاب وسياسة حافة الهوية المتكررة التي ينتهجها صناع القرار في واشنطن.

وأقرّ الكونغرس الأميركي بمجلسيه هذا الأسبوع قانون المسؤولية المالية، الذي يعلق سقف الدين حتى عام 2025، ويخفض الإنفاق الحكومي، ضمن بنود أخرى شملها الاتفاق. وبيّنت الوكالة الشهيرة أنّ المواجهات السياسية المتكررة حول سقف الدين، وعمليات التعليق في اللحظة الأخيرة قبل الموعد المحدد، تقلل الثقة في ما يتعلق بالمسائل المالية والديون.

مساعٍ عُمانية لتمكين الذكاء الاصطناعي في تنويع الاقتصاد

تسعى سلطنة عمان من خلال مبادرة طموحة إلى تمكين الذكاء الاصطناعي في بناء الاقتصاد وتنويعه ضمن أهداف رؤية 2040، والتي تشكل محددا للإصلاحات المتسارعة التي تنفذها الحكومة.

وأطلقت وزارة الاقتصاد "المبادرة الوطنية لتمكين الاقتصاد الوطني المعزز بالذكاء الاصطناعي" لإدماج تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المشاريع والبرامج الإنمائية في قطاعات التنويع المحددة بخطة التنمية الخمسية العاشرة التي تنتهي في 2025.

وتهدف الخطوة إلى تسريع تحقيق مستهدفات تنويع مصادر الدخل في مسار التنمية، وتمكين الجهات والمؤسسات الحكومية من استخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المشاريع

الإنمائية، إلى جانب دعم الفرص الاستثمارية القائمة على الابتكار.

مليار دولار من الاستثمارات تذهب يوميا إلى الطاقة الشمسية

توقّع مدير وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، أن يتجاوز حجم الاستثمار الرأسمالي المتدفق إلى قطاع الطاقة الشمسية حجم ذلك المخصص لإنتاج النفط لأول مرة في التاريخ خلال عام 2023.

ومن المرتقب أن تجذب استثمارات الطاقة الشمسية ما يتجاوز مليار دولار يوميا خلال هذا العام، مع أكثر من 1.7 تريليون دولار لتقنيات الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة والتخزين. كما من المتوقع أن يصل الاستثمار العالمي في الطاقة بشكل عام إلى حوالي 2.8 تريليون دولار في العام الحالي.

ونوّه بيرول إلى أنّه مقابل كل دولار يُستثمر في الوقود الأحفوري،

يُخصص 1.7 دولار الآن للطاقة النظيفة، في حين كانت هذه الاستثمارات متعادلة قبل خمس سنوات.

"البنك الدولي": نمو الاقتصاد العالمي 2.4 في المئة في 2024

توقع البنك الدولي تباطؤ النمو العالمي بشكل حاد، وسط تزايد مخاطر الضغوط المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

وبحسب تقرير البنك الدولي سيتباطأ النمو العالمي من 3.1% في 2022 إلى 2.1% في 2023. وفي بلدان الأسواق الناشئة والنامية بخلاف الصين، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 2.9% هذا العام من 4.1% العام الماضي. وتعكس هذه التوقعات تخفيضات واسعة النطاق، حيث تم تخفيض توقعات النمو إلى حوالي 70% من بلدان الأسواق الناشئة والنامية وتقريباً جميع

الاقتصادات المتقدمة.

الذكاء الصناعي عربياً.. توقعات بإسهامه بـ320 مليار دولار في الناتج المحلي 2030

توقع «المنتدى الاقتصادي الدولي» أن تحقق منطقة الشرق الأوسط مكاسب اقتصادية تصل إلى 320 مليار دولار بحلول عام 2030 من خلال الاعتماد على الذكاء الصناعي. ويمثل هذا الرقم، 2 في المئة من إجمالي الفوائد العالمية للذكاء الصناعي عام 2030، حيث من المتوقع أن يسهم القطاع بنحو 15.7 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول ذلك العام.

ومع هذه التطورات، يتوقع التقرير أن يسهم الذكاء الصناعي بنحو 46 مليار دولار، أو 8.2 في المئة، في الناتج المحلي الإجمالي، في اقتصادات البحرين والكويت وعمان وقطر بحلول نهاية العقد.

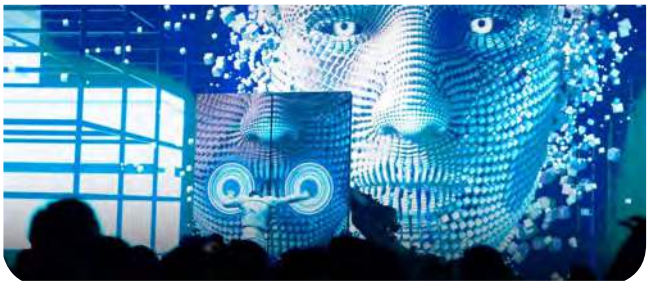

فضلاً عن فرص واعدة لدى كل من المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب كدول متقدّمة في هذا المجال.

عجز الميزانية الروسية يتقلص إلى 42 مليار دولار في مايو

كشفت وزارة المالية الروسية، عن تسجيل روسيا فائضاً طفيفاً في الميزانية في مايو/أيار بلغ 13 مليار روبل (159.8 مليون دولار). لتقلص عجزها قليلاً في الأشهر الخمسة الأولى من العام إلى 3.41 تريليون روبل (42 مليار دولار).

وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مايو/أيار 2022، سجلت روسيا فائضاً بلغ 1.59 تريليون روبل، لكن النفقات الكبيرة لدعم حملتها العسكرية في أوكرانيا ووابل العقوبات الغربية على صادراتها من النفط والغاز أضرت بخزائن الحكومة منذ ذلك الحين. وأدى الإنفاق الدفاعي المرتفع إلى استمرار ازدهار القطاع الصناعي الروسي مما عزز توقعات النمو الاقتصادي هذا العام وساعد

موسكو على المضي قدماً في حملتها العسكرية في أوكرانيا.

مدينتان عربيتان ضمن قائمة أغلى 20 عالميا للوافدين في 2023

تقدمت نيويورك على مدينة هونغ كونغ لتصبح أغلى مدينة في العالم للعيش فيها كمغترب، في حين أن الإيجارات المتصاعدة جعلت سنغافورة تصطدم بالمراكز الخمسة الأولى. بينما ظلت جنيف ولندن في المركزين الثالث والرابع.

وهذه هي أغلى 20 مكاناً في العالم للعيش فيها من حيث تكلفة العمالة الوافدة (مع ترتيب 2022 بين القوسين): نيويورك، الولايات المتحدة (2)، هونغ كونغ (1)، جنيف، سويسرا (3)، لندن، المملكة المتحدة (4)، سنغافورة (13)، زيورخ، سويسرا (7)، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة (11)، تل أبيب، إسرائيل (6)، سيول، كوريا الجنوبية (10)، طوكيو، اليابان (5)، برن، سويسرا

(16)، دبي، الإمارات العربية المتحدة (23)، شنغهاي، الصين (8)، قوانغتشو، الصين (9)، لوس أنجلوس، الولايات المتحدة (21)، شنتشن، الصين (12)، بكين، الصين (14)، كوبنهاغن، الدنمارك (18)، أبوظبي، الإمارات (22)، شيكاغو، الولايات المتحدة (25).

العراق: ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 111.7 مليار دولار

كشف البنك المركزي العراقي عن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي وكميات الذهب المُتوفرة كمخزون استراتيجي، فضلاً عن تقدمه في التصنيف العالمي من بين أكثر البلدان التي تمتلك احتياطيا من الذهب. وبيّنت الإحصائية، ارتفاع الاحتياطي النقدي من الدولار حتى نهاية شهر/ أيار 2023 إلى 111.7 مليار دولار، من نحو 77 مليار دولار قبل عام واحد.

وارتفع احتياطي الذهب إلى 132.7 طنا من 96.4 طنا قبل عام. ووفقا للإحصائية ذاتها، فقد احتل العراق المرتبة 30 عالمياً في

احتياطي الذهب، متقدماً ثماني مراتب عما كان عليه في شهر مايو (أيار) من عام 2022.

اتفاق بين اتحاد الغرف السعودية والسورية على استئناف الأنشطة التجارية والاستثمارية بين الجانبين

اتفقت السعودية وسوريا على إعادة فتح مسار التعاون الاقتصادي واستئناف الأنشطة والفعاليات التجارية والاستثمارية بين الجانبين، وتمكين المستثمرين من الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وسوريا، وإقامة الملتقيات الاقتصادية لرفع الميزان التجاري بين البلدين، بالتزامن مع انفتاح سوريا على محيطها العربي.

جرى الاتفاق بين الجانبين خلال لقاء رئيس اتحاد الغرف السعودية حسن بن معجب الحويزي، برئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام، والوفد المرافق له، وذلك على هامش مؤتمر الأعمال العربي الصيني الذي عقد في الرياض.

وأبدى أعضاء الوفد السوري تقديرهم لمواقف المملكة تجاه سوريا وشعبها، منوهين بالتطور الكبير الذي تشهده المملكة ورغبة قطاع

الأعمال السوري بالدخول للسوق السعودي والاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية. وأكد الجانبان ضرورة تبادل زيارات الوفود التجارية وتمكين المستثمرين من الفرص الاستثمارية المتاحة في السعودية وسوريا، وإقامة الملتقيات الاقتصادية بما يدفع قدماً بمسار التعاون الاقتصادي بين البلدين.

رائدا "الذكاء الاصطناعي" يتفقان على خطورته ويختلفان بشأن تنظيمه

كشف ملف جديد أن شركتي "غوغل" و"OpenAI"، وهما شركتان أميركيتان في مجال الذكاء الاصطناعي، لديهما أفكار متعارضة حول كيفية تنظيم التكنولوجيا من قبل الحكومة.

وتعد "غوغل" واحدة من المطورين الرائدين للذكاء الاصطناعي التوليدي مع إطلاق روبوت الدردشة الخاص بها والمعروف باسم "Bard"، جنباً إلى جنب مع "OpenAI" المدعومة من "مايكروسوفت"، وصاحبة التطبيق الأشهر "ChatGPT".

وبينما روّج الرئيس التنفيذي لشركة "OpenAI"، سام ألتمان، لفكرة وجود وكالة حكومية جديدة تركز على الذكاء الاصطناعي للتعامل

مع تعقيداتها وترخيص التكنولوجيا، أعلنت "غوغل" عن أنها تفضل نهجاً متعدد الطبقات ومتعدد أصحاب المصلحة لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

شركة عربية بين الـ50 الأكثر ابتكاراً عالميا في 2023!

احتلت شركات "أبل"، و"تسلا"، و"أمازون" الأميركية المراكز الثلاثة الأولى، في تقرير "مجموعة بوسطن الاستشارية" لعام 2023 للشركات الأكثر إبداعاً، في حين لا يزال التمثيل الأوروبي نادراً مع وجود شركة "سيمينز" باعتبارها الشركة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي ضمن أفضل 20 شركة.

وضمن المؤشر الذي تضمن 50 شركة، كانت "أرامكو" السعودية ممثل العرب الوحيد، واحتلت المرتبة 41 عالمياً، والثانية في قطاع النفط خلف "إكسون موبيل" الأميركية.

وتواصل الولايات المتحدة هيمنتها على مشهد الابتكار، مع وجود 6 شركات بين المراكز العشر الأولى في قائمة "BCG" بينما تجسد

"BYD" الصينية للسيارات دور آسيا المتوسع في الابتكار.

82 مليار دولار احتياطي النقد الأجنبي في ليبيا

قفزتاحتياطات ليبيا من النقد الأجنبي، إلى 82.2 مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي، بمعدل نمو3.9 في المئة بالمقارنة مع العام الماضي. ووفق بيانات البنك المركزي الليبي تتوزع الأصول الأجنبية بين عملات أجنبية ومساهمات دولية وأصول أخرى، بالإضافة إلى المحفظة الاستثمارية وإجمالي أصول صادرات العملة.

وتغطي الاحتياطات واردات ليبيا لمدة 28 شهراً، في حين كانت ليبيا تغطّي ضعفي هذه الفترة قبل سنة 2013، بما يوازي 56 شهراً. ويبرز هنا سبب عدم إعادة النظر في سعر الصرف الدينار

الليبي في ظل تحسن مؤشرات النقد الأجنبي.

صندوق النقد.. إنشاء منصة للعملات الرقمية

كشفت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغيفا، عن أنّ الصندوق يعمل على إنشاء منصة لعملات رقمية خاضعة للبنوك المركزية لتيسير المعاملات بين الدول.

وأوضحت غورغيفا أنّ "العملات الرقمية الخاضعة للبنوك المركزية يجب ألا تكون مقترحات وطنية متفرقة، إذ أنّه للتمتع بمعاملات أكثر كفاءة ونزاهة، نحتاج إلى أنظمة تربط البلدان ببعضها البعض، ولهذا السبب نعمل في صندوق النقد الدولي على تصور عن منصة عالمية لعملات رقمية للبنوك المركزية"، معتبرة أنّ "عدم الاتفاق على منصة مشتركة قد يخلق فراغا ستملأه على الأرجح العملات المشفرة".

ويريد صندوق النقد من البنوك المركزية الاتفاق على إطار عمل تنظيمي مشترك للعملات الرقمية تكون قابلة للتبادل عبر العالم.

شركات كبرى تتعهّد بتوظيف عشرات آلاف اللاجئين في أوروبا

تعهّدت أكثر من 40 شركة، بما في ذلك شركات عملاقة مثل أمازون، خلال قمة في باريس، بتوظيف عشرات آلاف اللاجئين في مختلف أنحاء أوروبا، حيث تسبّبت الحرب في أوكرانيا بأكبر أزمة لاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

وستساهم وعود التوظيف والتدريب خلال السنوات الثلاث المقبلة التي أعلنت عنها 41 شركة كبيرة، في تأثير مباشر على 250 ألف لاجئ، في حين من المرتقب أن يدرّ ذلك كل عام أكثر من ملياري يورو من الدخل، حيث أنّ ما هو مؤكد أنّ هذه الشركات ستوظف 13680 لاجئاً، بينهم 5 آلاف ستوظّفهم "أمازون" على ثلاث سنوات، و1500 لدى كل من سلسلة فنادق "هيلتون" و "ماريوت"

و500 لدى شركة "تيليبرفورمانس" الفرنسية المتعددة الجنسيات. إضافة إلى ذلك، تعهّدت ثلاث شركات توظيف بإيجاد وظائف لنحو 152 ألف لاجئ.

النمو في المغرب يسجّل 2.4 في المئة

أوقف البنك المركزي المغربي إجراءات التشديد النقدي، وترك أسعار الفائدة القياسية دون تغيير عند ثلاثة في المائة، بعدما رفعها ثلاث مرات متتالية بهدف كبح جماح التضخم.

وتوقّع المركزي المغربي بلوغ أسعار التضخم 6.2 في المائة هذا العام، قبل أن ينخفض إلى3.8 في المئة العام المقبل. وفي حين من المرتقب أن ينمو الاقتصاد المغربي 2.4 في المئة هذا العام، و3.3 العام المقبل، بعدما نما 1.3 في المئة عام 2022.

وكشفت المندوبية السامية للتخطيط في المغرب عن تباطؤ التضخم السنوي لأسعار المستهلكين إلى 7.1 في المائة في مايو (أيار)،

من 7.8 في المائة في الشهر السابق.

الصين أكبر شريك تجاري للدول العربية خلال الربع الأول 2023

كشفت وزارة التجارة الصينية عن أنّ الصين ظلت أكبر شريك تجاري للدول العربية خلال الربع الأول من العام الجاري، خاصة في مجالات الاستثمار والبنية التحتية.

وبلغت قيمة التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية 134.86 مليار دولار خلال الفترة بين يناير (كانون الثاني) وأبريل (نيسان) من العام الجاري، بزيادة نسبتها 2.1 في المئة على أساس سنوي، حيث شهدت 17 دولة عربية نمواً في تجارتها مع الصين، وسجلت 9 دول منها نمواً بنسبة أكثر من 15 في المائة من تجارتها مع الصين.

وواصل الاستثمار المتبادل بين الجانبين في الزيادة في الفترة

نفسها، حيث ضخت الصين استثمارات مباشرة قدرها 980 مليون دولار في جميع القطاعات في الدول العربية، بزيادة نسبتها 2.9 في المائة على أساس سنوي.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

ROUND TABLE WITH A HIGH-LEVEL DELEGATION OF THE SAUDI MINISTRY OF INDUSTRY AND MINERAL RESOURCES & AUSTRIAN COMPANIES

The Austro-Arab Chamber of Commerce invited Austrian companies of the industrial sector for a Round Table to meet with high-level representatives of the Ministry of Industry and Mineral Resources and other institutions of the Kingdom of Saudi Arabia, to discuss scopes of cooperation, future projects and partnerships.

The Saudi delegation comprised of HE Mr. Mohammed Alswailem, Deputy Minister for Industrial Services; HE Mr. Albadr Foudeh, Deputy Minister for Development and Empowerment; Mr. Ahmed Alzawawi, Assistant Deputy Minister for Industrial Development, Mr. Abdulrhman Albesher, Assistant Deputy Minister for Licensing and Industrial Compliance; Mr. Abdulrahman Almugairin, General Manager of Organizations and International Relations; Mr. Nasser Alasmari, Corporate Communication Director; Mr. Ali Alsoma, CEO of The National Industrial & Mining Information Center; and Mr. Saif Alharthi, Project Manager at the Ministry.

In addition to the delegates in person, there were Saudi representatives joining online to present the kingdom's Investment and Green Initiatives.

From the Austrian side, the participants comprised of HE Former Minister Dr. Werner Fasslabend, President of the Austro-Arab Chamber of Commerce; DI Mouddar Khouja, Secretary General of the Austro-Arab Chamber of Commerce; H.E. Mr. Hans Niessl, Former Governor of the Federal Austrian Province of Burgenland, President of Sport Austria - Österreichische Bundes-Sportorganisation; Dr.

Stephan Sharma, CEO, Chair of the Supervisory Board, Burgenland Energie AG; Dr. Ljubomir Savic,Projektmanager Sales, Linde Hydrogen Fueltech; Mr. Mathias Deuring,Company Skinrock; Mr. Samuel Krupensky, Company Kruner; and DI Damir Zibrat, Representative of Company TG Mess-, Steuer- und Regeltechnik GmbH.

The participants exchanged and presented their portfolios and paved the way for further potential cooperation and engagement in the Kingdom of Saudi-Arabia in the future. Furthermore, AACC and the Ministry of Industry and Mineral Resources agreed to continue organizing Joint Round Tables on an annual basis.

MEETING WITH THE CEO OF VIENNA INTERNATIONAL AIRPORT

Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC) coordinated a high level meeting with the CEO of Vienna Airport (Flughafen Wien AG) Mag. Julian Jäger, the Ambassador of the State of Libya to Austria His Excellency Dr. Osama Abdulhadi, the Vienna Business Location Advocate and Deputy Managing Director of the Vienna Chamber of Commerce & Industry Dr. Alexander Biach and AACC Secretary General DI Mouddar Khouja, to discuss the re-establishment of direct flight connections between Libya and Austria.

The meeting was also attended by Ms. Belina Neumann, Vice President Aviation Department; Mr. Sebastian Wolf, Director Route Development MEA, Eastern & South Asia Aviation Department; Mr. Stefan Ehrengruber, Senior Manager Airport Charges Aviation Development from Vienna International Airport (Flughafen Wien AG); as well as by Mr. Essa Essa, Minister and Mr. Esam Ganbour, Counselor at the Embassy of the State of Libya in Vienna.

His Excellency Dr. Osama Abdulhadi passed the word to the Secretary General Eng. Mouddar Khouja who welcomed all participants and introduced the AACC's initiative to enhance the relations and connect Austria and the Arab countries by introducing the profile and operational plan of the Libyan flight operator "Medsky Airways".

Medsky Airways is already operating flights between Libya and some European countries by aircrafts that are registered in the EU, and in cooperation with European airlines. Therefore, the legal basis for implementing flight routes with Vienna International Airport and other airports in Austria would be given, the Secretary General explained and added that this would open new aspects for touristic, business and diplomatic purposes beneficial for both, Libya and Austria. He informed as well that he has been receiving inquiries and confirmation of interest from leading Austrian companies and Libyan enterprises and institutions for flights between the two capitals Tripoli – Vienna.

Support for this plan comes also from the official Libyan side represented by H.E. Ambassador Dr. Abdulhadi, as well as from the General Libyan Union of Chambers of Commerce, represented by its President Mr. Mohammed Raied in the Board of Directors of the Austro Arab Chamber of Commerce.

Speaking as the official Business Location Advocate for Vienna, Dr. Alexander Biach strongly welcomed AACC's initiative by indicating the huge potential for the city and region of Vienna, to establish itself as a hub in

Central Europe for passengers traveling to or from Libya.

The CEO of Vienna International Airport Mag. Julian Jäger too received the initiative with great interest, and added that this plan would open new perspectives for the Vienna International Airport. After a detailed presentation of the airport's portfolio, he and his team further informed about the legal aspects, official treaties and a Memorandum of Understanding between Libya and Austria in this context. As a next step, the Libyan Ministry of Transport should be informed to designate Medsky for operating flights to Vienna, Mr. Jäger and his team concluded.

AACC COORDINATES COURTESY VISIT FOR THE KUWAITI AMBASSADOR

The Ambassador of the State of Kuwait to Austria His Excellency Mr. Talal Alfassam was welcomed for a courtesy visit and meetings at the Vienna City Council. The meeting was initiated and coordinated by AACC Secretary General Mr. Mouddar Khouja, who accompanied, with the support of His Excellency Mr. Omar Al-Rawi, Member of State Parliament and City Council Vienna, as well as member of AACC's Board of Directors.

The Ambassador and Secretary General were first received by H.E. Mr. Peter Hanke, Executive City Councillor of Finance, Business, Labour, International Affairs, and Vienna Public Utilities of the City of Vienna. The meeting was also by Mr. Martin Ritzmaier, Advisor at the Administrative Group for Finance, Business Labour, International Affairs and Public Utilities of the City of Vienna; and by Mr. Philipp Kamper, policy advisor to the Executive City Councillor and the City of Vienna.

The Executive City Councillor Mr. Hanke warmly welcomed the guests and gave a brief about Vienna's strategy and key focus areas, including renewable energy, smart city

development and modernization. He informed that the "Vienna Economic Development" was established as a separate unit in cooperation with the Vienna Chamber of Economy and Industry, to further promote Vienna as an ideal investment location and inform about specific investment projects and FDI opportunities.

It was also mentioned that Vienna was ranking as one of the world's top venues for international congresses, conventions and events, thus offering excellent conditions to organize incoming activities and conferences in cooperation with the Vienna Convention Bureau.

On his turn, H.E. Ambassador Alfassam emphasized Kuwait's interest in building-up a close mutual cooperation with the City and Government of Vienna, with special focus on knowledge transfer and exploring new technologies. In this context he mentioned an upcoming delegation visit of the Kuwaiti Minister of Foreign Affairs in June, and an expected visit of an economic delegation and forum in cooperation with the Kuwait Chamber of Commerce & Industry later this year, as an opportunity to sign agreements and foster close cooperation between Kuwait and Austria.

AACC Secretary General Khouja underlined the chamber's support and willingness to promote mutual partnership, cooperation and investments between Kuwait and Vienna. In this context, he referred to the excellent historical relations and the support of the State of Kuwait for infrastructure projects in the past. He also mentioned the close relation and history of AACC with the Vienna City Hall, the location where the chamber was founded in 1989, and where some sessions of the chamber's the biggest business event platform, the periodic Arab-Austrian Economic Forum, were held in recent years.

After the meeting, H.E. Ambassador Alfassam and Secretary General Mr. Khouja were welcomed as guests of honour to attend a session of the Vienna City Council from the VIP box of the meeting hall, coordinated by His Excellency DI Omar Al-Rawi.

Following was a tour through the Vienna City Council, where the delegates also met H.E. Mr. Christoph Wiederkehr, Deputy Mayor and Deputy Governor, Executive City Councillor for Education, Youth, Integration and Transparency; H.E. Mr. Ernst Woller, First President of the Vienna Provincial Parliament; H.E. Mr. Thomas Reindl, Chair of the Committee of the Vienna City Council, and Mr. Jörg Neumayer, MA, District Manager at the City of Vienna.

CERTIFICATION: BENEFITS OF A DIGITAL END-TO-END SOLUTION

The National U.S. – Arab Chamber of Commerce (NUSACC) is launching a digital end-to-end solution to support commercial certification تصديقات and legalization.

This is the only platform of its kind in the United States, and it promises to streamline and increase U.S. – Arab trade and investment.

BENEFITS TO ARAB GOVERNMENTS

The Governments of the Arab world will benefit from this solution in a variety of ways. First, this new system will be automated, so it requires fewer workers and reduces the chances of human error. Second, an automated system cuts certification processing time significantly, which means imports and exports will come and go more quickly than in the past. (This new efficiency is likely to make MENA countries more attractive than some other ports in the world, thereby attracting more shipping business to the Arab world.) Third, this blockchain-based technology has the potential to be used for other applications besides shipping & logistics, which puts the Arab world at the "front of the line" for such technology transfer.

In general terms, the digital solution offers the following benefits to Arab governments:

1. An efficient workflow leads to improved productivity and swift results, thereby saving time and money.

2. The system provides 24/7 access to all pre-authorized locations for processing and certifying documents. This ensures that work can be done anywhere, anytime, regardless of weekends or differences in time zones.

3. The solution puts checks and balances in place to ensure that only authorized personnel from authorized locations can access and process documents. All activities are logged, leaving a clear audit trail and timeline for each application until it is approved or declined.

4. Payments are processed on approval and then deposited using a dedicated payment gateway (like a debit card). Funds will typically be deposited by the payment gateway into a bank account within 48 hours. All payments will be connected to individual transactions, enabling transparent audits and account reconciliations. A detailed report of transactions and payments submitted will be available on a weekly basis, and this report will remain available on the portal for at least five years.

5. The certifier – an Arab Embassy or Consulate – will possess a unique digital signature that is like an electronic signature and digital ID rolled into one. A digital signature represents the most efficient way to sign critical documents in an efficient and transparent manner, using unique

identities and timestamps that allow documents to be verified. All documents are digitally signed using authorized third-party service providers like DocuSign® or GlobalSign®. The certifier will create a unique account, thereby establishing a "backup system" that tallies the documents reported and correlates them to the documents signed and funds received by the Arab Embassy or Consulate.

6. Blockchain implementation offers an unprecedented level of security and trust. All data and certificates will be registered in the blockchain system, thereby guaranteeing accuracy and integrity. Blockchain-based cryptography prevents the content of any certificate from being changed after it has been issued, and this can be verified with the click of a mouse or a tap on a smartphone.

7. A verification portal will allow Embassies and Consulates to use QR codes or URLs to verify the authenticity of certificates being issued by the National U.S. – Arab Chamber of Commerce. This instant verification by end agencies – like Customs and ports, ministries of health, ministries of commerce and industry, and other government agencies – will expedite the processing of imports and help to prevent fraud. (If requested by an embassy or consulate, this verification portal can also provide information about the exporter and its history.) With such streamlining, including pre-clearance of containers destined for Arab ports, delivery to the MENA region promises to be faster than it is today.

8. Interpreting data through various metrics, reports, and visual charts will help certifiers (Arab governments) to track current stakeholders and to help chart future policies.

9. Training staff members is easy because the system is user-friendly. This intuitive approach means that multiple staff members may be trained at once, and there should be no mistakes committed by any embassy/consulate team members.

10. Data storage is simplified. All documents will be retained in a digital format in a document vault for a prescribed period of time (consistent with U.S. laws and Arab laws). This allows rapid access for all archived documents and eliminates the need to rent space in traditional storage facilities.

BENEFITS TO TRADERS

Traders will also gain from the 10 benefits listed above.

In addition, companies that trade with the Arab world will appreciate this new technology because it expedites processing. Going forward, such processing will be conducted online, in real-time, thereby minimizing bureaucratic delays. In practical terms, this means that American and Arab businesses will be able to meet their regulatory requirements in an expedited fashion and ship their goods more quickly than in the past, resulting in significant cost savings for traders and strengthened commercial partnerships between the USA and Arab countries.

The digital end-to-end solution also brings predictability to the process. The biggest issue in document certification/legalization/attestation is unforeseen challenges that can lead to delays and unanticipated costs for importers and exporters. The digital solution cannot influence acts of God, of course, but it will help to minimize annoying and costly delays like payment issues or documents getting lost in the mail. Because it provides a digital solution, any such challenges are resolved quickly.

AGING IS THE REAL POPULATION BOMB

INTERNATIONAL MONETARY FUND

Total world population passed the 8 billion milestone on November 15, 2022. The progression from 7 to 8 billion people took a mere 12 years, conjuring up long-standing fears associated with rapid population growth, including food shortages, rampant unemployment, the depletion of natural resources, and unchecked environmental degradation.

But the most formidable demographic challenge facing the world is no longer rapid population growth, but population aging. Thoughtful preparedness—combining behavioral changes, investment in human capital and infrastructure, policy and institutional reforms, and technological innovations—can enable countries to meet the challenge and take advantage of the opportunities presented by demographic change.

The specter of a global population bomb has in reality been defused (or, rather, fizzled naturally). The world's rate of population growth has slowed appreciably in recent decades and is projected to continue slowing (see Chart 1). Even as India is projected to surpass China in 2023 to become the most populous country in the world, its average annual rate of population growth is projected at 0.7 percent during 2020-–40, below the global average of 0.8 percent and just half its 2000–20 rate. Current UN projections also signal an increase in the number of countries experiencing annual population decline, from 41 in 2022 to 88 in 2050 (with China included throughout).

The COVID-19 pandemic has affected global population size and growth only slightly, despite an estimated 15 million direct and indirect COVID-19–related deaths and an almost two-year decline in life expectancy worldwide during the first two years of the pandemic (UNDESA 2022). Although the pandemic has exacerbated inequalities and potentially created new economic burdens as a result of "long COVID" symptoms, the impact on fertility is uncertain.

Population growth rates vary considerably across countries, income groups, and geographic regions. Growth is disproportionately high among low-income countries and in Africa and disproportionately low among middle- and (especially) high-income countries and in Europe. What is fast becoming universal is that population aging is the most pervasive and dominant global demographic trend, owing to declining fertility, increasing longevity, and the progression of large cohorts into older ages.

The population age structure has changed radically over the years, as shown in Chart 2 and in the table. Global life expectancy soared from 34 years in 1913 to 72 years in 2022 and

is expected to continue on that long-term trajectory. Meanwhile, between 1970 and 2020, fertility dropped in every country in the world (Bloom 2020). When the United Nations and World Health Organization (WHO) were established, there were seven times more children under age 15 than people 65 and older; by 2050, these groups will be about the same size (Ataguba, Bloom, and Scott 2021). Between 2000 and 2050 alone, the global share of people 80 and older to almost 5 percent.

These shifts portend a colossal set of health, social, and economic challenges in the coming decades. They also signal the heretofore unlikely prospect of widespread depopulation. Addressing all these challenges will require meaningful changes in lifestyle behaviors, public and private investments, institutional and policy reforms, and technological innovation and adoption. The potential consequences of inaction are dramatic: a dwindling workforce straining to support burgeoning numbers of retirees, a concomitant explosion of age-related morbidity and associated health care costs, and a declining quality of life among older people for lack of human, financial, and institutional resources.

DEMOGRAPHIC PREPAREDNESS

Demographic change is typically more evolutionary than revolutionary, certainly compared with other major influences on social and economic well-being, such as pandemics, civil and cross-national conflicts, and technological change. Because demographic trends are also more predictable, key stakeholders have a fairly wide window of opportunity to enact policies and encourage behaviors that shape future demographics and cushion potential adverse impacts of the demographic changes that do occur. Attainable goals for demographic preparedness include improving reproductive health, equipping people with the human and physical capital they need to be productive members of society, ensuring well-functioning labor and capital markets that allow people to realize their productive potential, establishing institutions and policies that limit the burdens people place on the environment, and promoting healthy aging.

A vital behavioral change centers on increasing physical activity. The WHO calls for 150–300 minutes of moderate aerobic physical activity a week for adults ages 18–64. In terms of healthy aging, the WHO recommends that adults 65 and older augment physical activity with balance and strength training three days a week. However, one in four adults worldwide fails to meet these standards (WHO 2020). Meanwhile, the WHO's recommendation for adolescent physical activity, 60 minutes a day, is unmet by more than 80 percent of the population (WHO 2020). Proposed initiatives include policies to support travel on foot or by bicycle, as well as an alliance of schools, communities, workplaces, health systems, and governments to provide incentives and safe spaces for greater physical activity. Encouraging healthier diets (low in sugar, sodium, saturated fat, and calories) and reducing the consumption of tobacco and the unsafe consumption of alcohol could also yield significant and lasting returns to the healthy aging effort.

Indicators of population aging are muted in high-fertility countries. Nonetheless, these countries have the dual task of navigating high fertility and population aging. Addressing the fertility challenge involves constructive

behavioral changes that enable better reproductive health to reduce the unmet need for family planning and limit the sometimes crushing social and economic burdens that weigh on high-fertility societies. The urban share of global population—which nearly doubled from 30 percent in 1950 to 57 percent today—would also experience slower growth as a result of family planning, which would ease associated social and economic pressures.

Infrastructure investments would naturally be focused on the creation of healthy, age-friendly spaces. Residential and commercial construction could emphasize well-ventilated buildings that rely on clean fuels to mitigate the deleterious physical and cognitive effects of indoor air pollution (see the Healthy Buildings for Health program). Development based on electrified mass transit and ease of access for mobility-constrained older people is an appropriate and high-priority urban planning objective.

Human capital investment initiatives should focus on sustaining per capita economic growth despite declines in the share of the working-age population. Reinforcement of training and skills programs would ideally aim not only to increase the productivity of those already in the workforce but also to encourage workforce participation of underrepresented groups, such as mothers and older people. Also desirable are investments in primary and secondary education that shore up teaching of critical skills and, whenever possible, focus on cultivating innovators from a broad swath of society.

Institutional and policy reforms can promote access to quality family planning supplies and services, allow more choice about the age of retirement, incentivize individual saving for retirement, promote economic sectors with opportunities for older workers, develop and strengthen long-term-care systems,

and promote disease prevention and early detection. Relaxed restrictions on immigration so that people can go where the jobs would be particularly pragmatic and would correct mismatches between jobs and working-age populations. Africa, for example, has a surplus of young people searching for jobs while Europe, with an older population, has a plethora of jobs in search of workers.

Insofar as over 96 percent of the world's people are still living in the countries of their birth, there would appear to be considerable scope for international migration to relieve demographic-related pressures. Increased migration could also increase remittances from expatriate workers to support the economic development of their native countries, particularly if the cost of international transfers declines. A recent World Bank report estimates that lowering remittance fees by 2 percent would result in an annual savings of $12 billion for migrants from lower-middle-income countries (Ratha et al., 2022). Liberalization of international migration policies could, however, magnify "brain drains" as skilled workers seek higher wages elsewhere.

Technological innovations hold exciting potential for addressing the challenges of population aging. Advances in health technology (the development of safe and effective vaccines and of wearable health monitoring sensors), assistive devices (robots), and information technology (interoperable electronic medical records and more and better population-level data to understand the experience of aging and develop policies to improve it) are already beginning to contribute to the healthy aging effort. Incentivizing their further development and expansion is a promising path for future gains.

Like the COVID-19 pandemic, population aging presents, together with its challenges, opportunities for societies to reorient and reinvigorate. The most obvious takeaway is the need for enhanced preparedness. Other hard-learned lessons of the pandemic include the need to identify gaps in the care of societies' most vulnerable, the role of technology to connect the homebound, reevaluation of work/home life balance that could yield long-term health benefits, and a renewed focus on the importance of mental health. As the world disposes of the population growth bomb and seeks to fortify itself against the explosion of population aging, these lessons suggest a pathway for rewiring the global approach to healthy aging.

Chart 1

Population boom fizzling

Even as global population passes 8 billion, the rate of growth continues to decline.

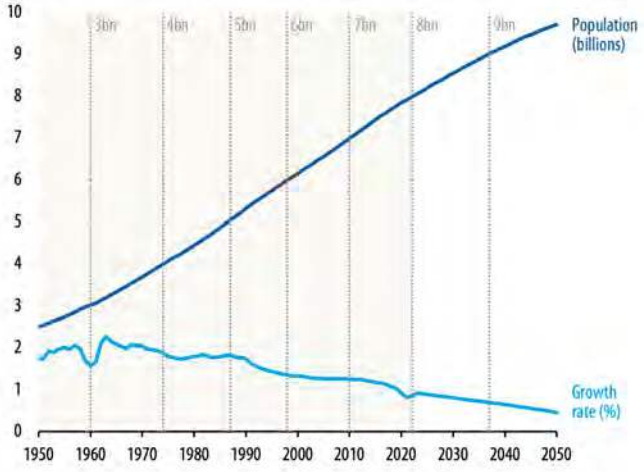

Sources: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects, 2022 Revision.

Chart 2

Aging population

People are living longer and having fewer children, leading to a greater proportion of elderly in the population.

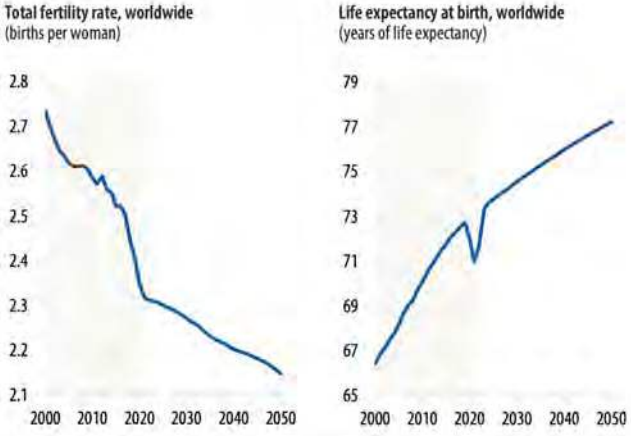

Sources: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects, 2022 Revision.

Table 1

World demographic characteristics

Country groupings	Population, millions (share of world pop., %)	Total fertility rate	Life expectancy at birth, years	Share of international migrants in pop.*, %	Share of pop. ages 65+, %	Share of pop. ages 80+, %	Ratio of working-age pop. to non-working-age pop.**	Share of pop. living in depopulating countries, %
World	7,975 (100%)	2.3	71.7	3.6	9.8	2.0	1.3	26.1
High-income	1,251 (15.7%)	1.6	80.9	14.7	19.2	5.3	1.4	33.2
Upper-middle-income	2,526 (31.7%)	1.5	76.0	2.0	12.2	2.2	1.6	64.3
Lower-middle-income	3,432 (43%)	2.6	67.0	1.0	6.1	0.9	1.2	1.3
Low-income	738 (9.2%)	4.5	63.0	1.8	3.1	0.4	0.8	0.0
Africa	1,427 (17.9%)	4.2	62.2	1.9	3.5	0.4	0.9	0.0
Asia	4,723 (59.2%)	1.9	73.2	1.8	9.6	1.8	1.5	34.3
Europe	744 (9.3%)	1.5	77.4	11.6	19.6	5.4	1.5	60.2
LATAM and the Caribbean	660 (8.3%)	1.8	73.8	2.3	9.2	1.8	1.5	2.3
Northern America	377 (4.7%)	1.6	78.7	15.9	17.3	4.0	1.4	0.0
Oceania	45 (0.6%)	2.1	79.2	22.0	12.9	3.1	1.3	0.1

Sources: United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, World Population Prospects, 2022 Revision and International Migrant Stock 2020; World Bank, GNI Per Capita Operational Guidelines & Analytical Classifications.
Note: *Data as of 2020. **Ratio of ages 20–64 to ages 65+ and below 20. LATAM = Latin America.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262